



صندوق النفقة  
اللسطيني

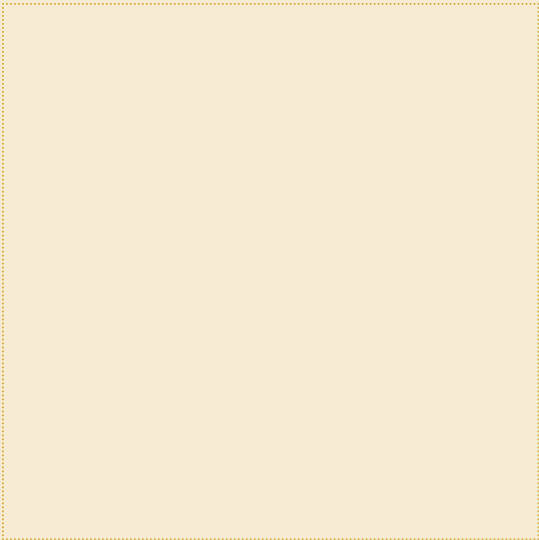
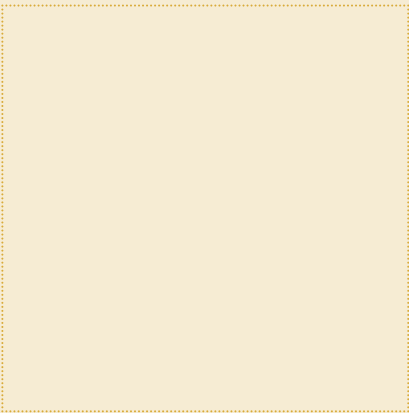
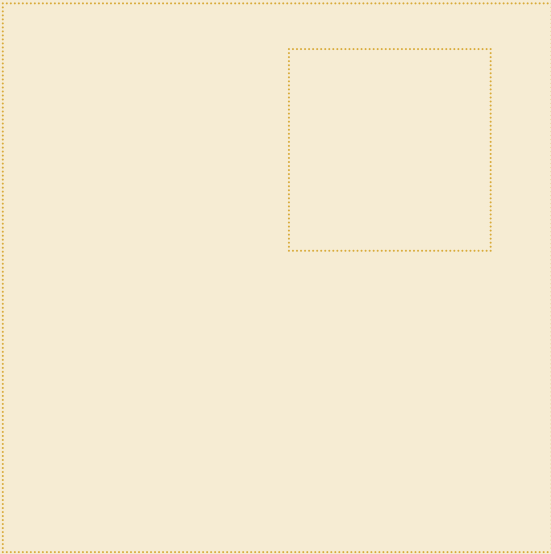
# أنا... لأننا نحن

دراسة حول واقع واحتياجات النساء المستفيدات من  
صندوق النفقة الفلسطيني

صندوق النفقة الفلسطيني

إعداد الباحثة: فداء ابراهيم البرغوثي

2013



## الرؤيا

مجتمع فلسطيني حر خال من التمييز، ويحقق العدالة الاجتماعية.

## الرسالة

انطلاقاً من منظومة حقوق الإنسان، تم إنشاء صندوق النفقة الفلسطيني كمؤسسة رسمية ذات استقلال مالي وإداري، تسعى إلى إلغاء التمييز المبني على النوع الاجتماعي وتمكين الشرائح التي لا ينصفها القانون من خلال مساندة ودعم الفئات المستفيدة للمطالبة بحقوقها وتأمين الحق في النفقة للفئة المستفيدة واسترداد الأموال المدفوعة من المكلفين قانوناً.

## غايات الصندوق

- دفع جميع أحكام النفقات المحكوم لها من جهات الاختصاص لمستحقيها.
- تحسين نوعية خدمات الصندوق المقدمة للفئات المستفيدة لتمكينها للدفاع عن والمطالبة بحقوقها.
- استرداد الأموال المدفوعة.
- استدامة الصندوق

## البحاثات الميدانيات

- أروى القصرأوي
- ديانا أبوشلبك
- نتاشا الخالدي
- هديل ربعي
- ولاء عموري

## المدقق اللغوي

- ضياء صلاح عبد المجيد
- منسقة المشروع
- نتاشا الخالدي
- رسم الغلاف
- حافظ عمر

تصميم وإخراج فني:  **منصة الطبع**  
02-2980552

## المحتويات

7	تقديم
9	المقدمة
13	الفصل الأول: الإطار النظري ومراجعة الأدبيات
37	الفصل الثاني: منهجية الدراسة
45	الفصل الثالث: عرض البيانات وتحليلها
46	خصائص عينة المسح الكمي
46	• الحالة الاجتماعية للمشاركات وعلاقتهم بالمكلفين بدفع النفقة
46	• مكان إقامة المشاركات
47	• عدد الأطفال في حضانة المشاركات والمكلفين بدفع النفقة
48	• معرفة النساء بصندوق النفقة الفلسطيني
48	• التوزيع النسبي لمصادر دخل النساء
49	• المستوى التعليمي للمشاركات
50	• التواصل مع المكلفين بدفع النفقة
50	• الدعاوى المنظورة في المحاكم
51	محاوير البحث
51	• لماذا توجهتن إلى صندوق النفقة الفلسطيني
60	• رضا النساء عن الخدمات التي يقدمها صندوق النفقة الفلسطيني
64	• محور ماذا يعني لكن أنكن تحصلن على النفقة من صندوق النفقة الفلسطيني
69	• الصعوبات التي تواجه النساء المستفيدات من صندوق النفقة الفلسطيني في الحيز الخاص والعام
87	• محور الاحتياجات لتجاوز الصعوبات التي تواجه الفئات المستفيدة من الصندوق
101	الفصل الرابع: الخلاصة والاستنتاجات
115	التوصيات
121	المراجع العربية والأجنبية
127	الملاحق



## توطئة

تأتي هذه الدراسة ضمن مشروع «تحسين جودة الخدمات المقدمة» والذي يهدف إلى بلورة سياسات وأنظمة الصندوق حيث تعتبر هذه الدراسة بمثابة قاعدة بيانات لتحقيق رؤية ورسالة الصندوق وغاياته، تحديداً غاية دعم وتمكين الفئات المهمشة.

جاءت فكرة دراسة «أنا لأننا نحن»، لتطوير برنامج دعم وتمكين الفئات المستفيدة من الصندوق، وتنويع الخدمات التي يقدمها الصندوق بناء على دراسة احتياجات الفئات المستفيدة منه، ورفع جودة خدماته بما يخدم رؤية وفلسفته في تمكين الفئات المستفيدة منه، والذي يمر بمراحل عدة تبدأ بتلبية الحاجات الأساسية لهم/ن ثم الشعور بالأمان والاستقرار ولو بالحد الأدنى الذي لا بد سيلقي بظلاله للبحث في عوالمهم الداخلية لاستنطاقها ويُفعل دوره في صياغة ملامح مستقبلهم من خلال مشاركتهم الفاعلة وصولاً إلى تحقيق خياراتهم كأفراد، كما خيارات الوطن التنموي الذي نريد.

«أنا لأننا نحن» هي فلسفة لإحدى القبائل الأفريقية تسمى فلسفة «أوبونتو»، وأصل الحكاية أن عالماً انثروبولوجياً قدم لعبة لأطفال قبيلة إفريقية، حيث وضع سلة من الفاكهة بالقرب من شجرة وقال لهم: إن أول طفل يصل إلى الشجرة سيحصل على كل الفاكهة، وعندما أعلن عن إشارة بدء السباق، أمسك الأطفال بأيدي بعضهم البعض وركضوا معاً باتجاه السلة، وتناول كل طفل حبة فاكهة وجلسوا للتمتع بأكلها. وعندما سأل العالم الأطفال، لماذا تصرفتم بهذا الشكل، قالوا: «أوبونتو»، كيف يمكن أن يكون واحداً سعيداً إذا كان الآخر حزيناً. روح هذه الفلسفة التقت مع جوهر فلسفة وعمل الصندوق الذي يحاول جاهداً إلى المساهمة في إحداث توازن في العلاقات غير المتوازنة ما بين الفئات المهمشة والفئات المسيطرة من خلال توزيع عادل لموارد الوطن ليحقق خدمة ثالثاً التنموي بامتياز، استنطاق قدرات... مشاركة... توسيع خيارات.

نضع هذه الدراسة بين أيديكم/ن، لقراءة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي عبرت عنها النساء المستفيدات من صندوق النفقة الفلسطيني، ولقراءة تفاصيل الواقع المعاش من وجهة نظرهن، وهذا باعتقادنا هو جزء من العملية التمكينية التي يسعى الصندوق لبلورتها نهجاً في عمله، من خلال وضع ثقته بصانع القرار والمؤسسات الشريكة لتذليل الصعوبات التي تواجه الفئات المستفيدة من الصندوق تحقيقاً للعدالة والتنمية المستدامة.

الأستاذة فاطمة المؤقت  
مدير عام صندوق النفقة الفلسطيني

## فداء ابراهيم البرغوثي...

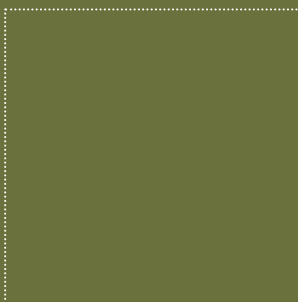
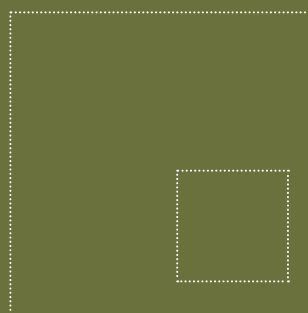
إعلامية ونسوية، تعمل حاليا كمستشارة لقضايا النوع الاجتماعي في العديد من المؤسسات النسوية والتنمية المحلية والعالمية، حاصلة على بكالوريوس في مجال الصحافة المكتوبة كما الدبلوم العالي في مجال الإعلام الإذاعي، وأيضا شهادة الماجستير في قضايا التنمية والنوع الاجتماعي والقانون، ما أعطاها الفرصة للجمع بينهما واستثمار الإعلام الإذاعي والمكتوب من أجل طرح القضايا التي تتعلق بحياة الفئات المهمشة ومن بينها النساء والأطفال والفقراء من الرجال، والنتيجة إعداد وتقديم أكثر من 700 حلقة إذاعية بعنوان «بعيون النساء»، بالإضافة إلى المئات من التقارير والمقالات المكتوبة التي تتناول قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية من منظور النوع الاجتماعي، توجت بحصولها على جائزة أفضل مقال حول جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف تحت عنوان «العذر المحل والعذر المخفف ما بين الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات الأردني». قامت بكتابة مجموعة من الأبحاث، منها على سبيل المثال: «الخطاب النسوي الفلسطيني»، «تأثير النشاط السياسي للنساء في الأحزاب الفلسطينية على الوعي النسوي لديهن»، «الاتجاهات النسوية والتطبيقات العملية للنساء الناشطات»، كما قامت بإعداد ثلاثة أدلة تدريبية حول «النوع الاجتماعي والقرار 1325»، «الإعلام والنوع الاجتماعي»، «النوع الاجتماعي والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء»، هذا بالإضافة إلى العديد من أوراق الحقائق والأوراق السياساتية، كما توثيق تجربة إدماج النوع الاجتماعي في الخطة الاستراتيجية الوطنية للقطاع الثقافي الفلسطيني عبر هيئة الأمم المتحدة للنساء، ناهيك عن التاريخ الطويل من تدريب العديد من الفئات المجتمعية كما صناع القرار على قضايا النوع الاجتماعي وإدماج النوع الاجتماعي والعديد من القضايا الحقوقية. لكن الأهم بالنسبة لها، هو هذا الإيمان العميق في أهمية دمج المعرفة الأكاديمية والمهنية بما هو موجود فعليا على أرض الواقع ومشاركة مختلف الفئات المجتمعية بمعرفتهم المحلية، مهاراتهم، احتياجاتهم، ومصادرهم الداخلية لتصميم خطط وطنية تساهم في تحقيق التحول الفعلي في اتجاهاتهم وممارساتهم، بالتوازي مع التغييرات القانونية الملموسة التي ستؤثر تأثيرا مباشرا في حياة الفئات المهمشة ومن بينهم النساء.







# المقدمة



## المقدمة

إن مشاركة النساء، في جميع مستويات التنمية من تفكير وتخطيط من منظور النوع الاجتماعي كما التنفيذ عمليا وعلى أرض الواقع، لا بد سيؤدي إلى صناعة عالم بأسره من الاختلاف لا للنساء وحدهن، بل لقدرة المجتمع على تصور وإدراك وتنفيذ التغيير الاجتماعي المخطط له. ولكن، لضمان هذه المشاركة الحقيقية الفاعلة والتي تعتبر شرطاً مسبقاً لمخرجات التخطيط الناجح، فلا بد من أن تكون النساء حاضرات في المشهد التنموي، وهذا يتطلب إحداث تغييرات جذرية في الطريقة التي تدرك بها المؤسسات العاملة في التنمية علاقات النوع الاجتماعي، وتفكيك البنى في الفكر التنموي التقليدي وكيفية ممارسته.

وبالرغم من أن التغييرات ذاتها تحتاج إلى وقت طويل لتحقيقها، إلا أن الكثير من النسويات وعلماء التنمية أكدوا وعلى نحو متزايد في العقود الأخيرة، أن النساء تشكل مورداً تمويلاً حقيقياً لا يمكن التقليل من شأنه أو الاستهانة به، وذلك بدلالة فشل الكثير من خطط التنمية وأدوات تنفيذها، التي لا يشارك فيها المواطنون على اختلاف فئاتهم ومن بينهم النساء. وفي ذلك مسؤولية يتحملها المخططون الذين يجب أن ينظروا إلى النساء كفاعلات وشريكات في عملية التنمية، من خلال الإصغاء لهن وسماع أصواتهن وعكس تجاربهن والإشكاليات والمعوقات التي تواجههن، وبالتالي تحديد احتياجاتهن العملية والاستراتيجية الحقيقية ليتم تضمينها ضمن استراتيجيات التخطيط المبنية على رؤيتهن للواقع الذي يعيشه، وبما هو متاح من موارد ومصادر وإمكانات.

لذا، تأتي هذه الدراسة كجزء من عملية التخطيط المبني على النوع الاجتماعي التي يتبناها صندوق النفقة الفلسطيني، الذي يسعى لتحقيق غاياته، تحديداً فيما يتعلق بتحسين وتطوير نوعية خدمات الصندوق المقدمة للفئات المستفيدة تحديداً فئة النساء، لتتجاوز أكثر من كونها خدمة مالية حقوقية تتعلق باستحقاق الفئات المستفيدة للنفقة على اختلاف أنواعها. وذلك من خلال العمل على فهم السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني الذي تحيا في ظلّه الفئات المستحقة للنفقة من وجهة نظرهن، والتعرف على أبرز المشاكل والصعوبات التي تواجهها في المجال الخاص والعام، في محاولة لتلبية احتياجاتها العملية والاستراتيجية الحقيقية من خلال التخطيط من منظور نوع اجتماعي تنموي.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى مساعدة صندوق النفقة الفلسطيني على وضع برامج وسياسات تنموية خاصة للنساء المستفيدات من الصندوق استناداً إلى احتياجاتهن العملية والاستراتيجية كما عبرن عنها، لتطوير نوعية الخدمات التي يقدمها لهن صندوق النفقة الفلسطيني.

ووصولاً إلى هذا الهدف فكان لا بد لنا من فحص الأسئلة التالية في هذه الدراسة على النحو التالي: 1. ما هي الأسباب وراء توجه النساء المستفيدات إلى صندوق النفقة الفلسطيني؟ 2. ما هو أثر تحصيلهن للنفقة من صندوق النفقة؟ 3. ما مدى رضاهن عن الخدمات التي يقدمها صندوق النفقة؟ 4. ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجههن من وجهة نظرهن؟ 5. ما هي احتياجاتهن من صندوق النفقة كحلول للصعوبات والتحديات التي يواجهنها؟

عند الحديث عن تجارب النساء وفهم سياق الواقع الاجتماعي والاقتصادي والقانوني كما النفسي، بمختلف إشكالياته في الحيز الخاص والعام، كما الحديث عن احتياجات النساء العملية والاستراتيجية من وجهة نظرهن، فإن ذلك يتطلب استخدام المنهجية البحثية المناسبة، التي تتيح للنساء مساحة مناسبة للحديث عن أنفسهن والإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه، ومن هنا اعتمدت هذه الدراسة على منهجي المسح الكيفي والكمي، وذلك من أجل الحصول على المعاني المحلية للاحتياجات كما تعرفها المشاركات في البحث إلى جانب التعريف النظري، بغية تجاوز الإشكاليات التي يعانيتها البحث الكمي الذي يحصر المشاركين/ات في مجموعة من الخيارات التي لا تعطي بدورها فهماً معمقاً وشمولياً للظاهرة في سياقها الاجتماعي والثقافي، كالتالي يوفرها المنهج الكيفي الذي يهدف في جوهره إلى إعادة الاعتبار لفهم وجهة نظر المشاركين/ات، وفهم المعاني الخاصة التي يطرحونها عن الظاهرة قيد الدراسة في سياقها الاجتماعي والثقافي، بالاستناد إلى تجاربهم/ تجاربهن الخاصة ذات العلاقة بتفاصيل حياتهم اليومية (كابلان وماكسويل 1994). ولذا، سيتم استخدام مجموعات النقاش والمقابلات الفردية المعمقة كأدوات بحثية تؤدي إلى إغناء النقاش وفهم البيانات المقدمة من قبل النساء.

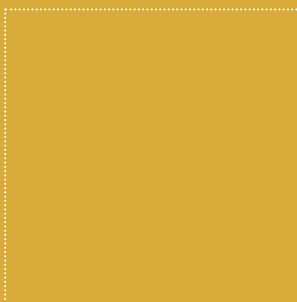
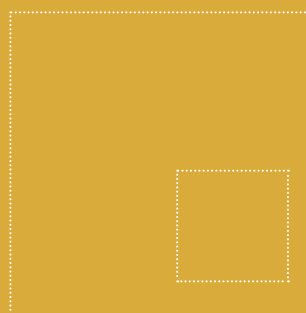
أما منهج المسح الكمي، فقد تم توظيفه على اعتبار أنه يمكن الباحثين/ الباحثات من اختبار عدد أكبر من عناصر الدراسة ومن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، تحديداً وأن عينة البحث قيد الدراسة هي عينة عشوائية. وعليه، فقد جاء استخدامي لهذا المنهج المختلط تكاملياً، لإعطاء صورة شمولية لظاهرة الدراسة كما اقترح عدد من الباحثين الذين أيدوا استخدام أكثر من منهجية في الدراسة الواحدة (مينجرز 2001؛ جيبيل 1994؛ ماركوس 1994؛ لي 1991؛ كابلان ودوشون 1988؛ راجين 1987). إن المعاني المحلية التي سيتم الحصول عليها من خلال البحث الكيفي تشكل أساساً منطقياً لتعريف الحاجات من وجهة نظر الفئات المستفيدة من صندوق النفقة الفلسطيني إلى جانب التعريف النظري، كما شكلت قاعدة لتكوين أداة القياس ذات العلاقة بالمفهوم قيد الدراسة.

تتوزع هذه الدراسة على أربعة فصول رئيسية، بعد المقدمة التي تعرض أهداف الدراسة، والأسئلة والفرضيات المحددة لها، الفصل الأول، وينقسم إلى جزأين، الجزء الأول منه يتناول الإطار النظري للدراسة، في حين يستعرض الجزء الثاني منه الأدبيات العالمية والمحلية. ويتناول الفصل الثاني منهجية الدراسة وأساليب جمع البيانات التي تم استخدامها في هذه الدراسة، كما يتضمن وصفاً لعينتي الدراسة، بالإضافة إلى تناوله الأساليب الإحصائية التي تم اعتمادها لمعالجة البيانات. ويتضمن الفصل الثالث بدوره عرضاً وتحليلاً للنتائج التي تم التوصل إليها في المسح الكمي والكيفي، أما الفصل الرابع والأخير، فيتضمن الخلاصة والاستنتاجات، بالإضافة إلى التوصيات التي خرجت بها الدراسة لمساعدة الصندوق على صياغة برامج ومشاريع استناداً إلى احتياجات النساء المستفيدات من صندوق النفقة العملية منها والاستراتيجية، وفق رؤيتهن.



# الفصل الأول

## الإطار النظري ومراجعة الأدبيات



## أولاً: الإطار النظري

في هذا الفصل، سأقوم أولاً باستعراض مفهوم «النفقة» والإطار القانوني الناظم لها، ثم سأتطرق إلى نظريات النفقة ومبرراتها، من وجهة نظر المنظرين الاقتصاديين تحديداً «أصحاب نظرية الفعالية الاقتصادية»، كما من وجهة نظر المنظرات تحديداً «المشاركة في الدخل كتصور بديل»، يلي ذلك استعراض لمفهوم «احتياجات النوع الاجتماعي العملية والاستراتيجية» كما تناولته النسويات، ثم سأنتقل لاستعراض إطار «التخطيط المبني على النوع الاجتماعي» لكارولين موزر والذي يهدف في جوهره إلى التركيز على ست أدوات أساسية تساعد في التخطيط التحويلي الذي يهدف إلى التغيير في طبيعة العلاقات غير المتوازنة، بين النساء والرجال، من بينها مفهوم «حاجات النوع الاجتماعي العملية والاستراتيجية»، كأداة تخطيط رئيسية في هذا الإطار. ومن ثم سأقوم باستعراض «مفهوم المصاير والموارد والتحكم فيها» لكارولين موزر. وأخيراً، سأتناول مفهوم «نائلة كبير» للتمكين وذلك لأننا استخدمنا ذات المفاهيم والأطر التحليلية، لا بد سيساعد على تشكيل هيكلية الدراسة، كما سيساعد على تطوير الفهم النقدي للأسئلة التي تمت صياغتها وتحليل إجابات المشاركات من منظور نوع اجتماعي.

## مفهوم النفقة والإطار القانوني

وفقاً للاصطلاح الشرعي تعرف النفقة بأنها: (كفاية من يمونه بالمعروف من الطعام والكسوة والسكنى وتوابعها). وتستحق النفقة حسب قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة 76 إلى الزوجة والأبناء والوالدين والأقارب.

## السند القانوني

تطبق المحاكم الشرعية الفلسطينية في الضفة الغربية قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (61) لسنة (1976م) وتعديلاته في كل ما يتعلق بتنظيم العلاقة الزوجية بين المسلمين منذ لحظة تأسيسها إلى زوالها أو إنهائها، كما ينظم كل ما ينتج عن هذه العلاقة من حقوق وواجبات وتبعات قانونية: كالضمان والنفقة والطلاق وغيرها، وتستمد هذه المحاكم تشكيلها من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (19) لسنة (1972م)، وتتبع في التقاضي أمامها قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم (31) لسنة (1959م)، وتستمد القوانين المطبقة في تلك المحاكم وجودها من الشريعة الإسلامية والفقهاء الحنفي في أغلب الحالات.

## الحقوق المالية للزوجة

الزواج عقد، فإذا تم عقد الزواج صحيحاً أنتج كل أثر قانوني له ومنها الحقوق الزوجية، وما يعينها في هذه الجزئية هو الحديث عن حقوق الزوجة، فحقوق الزوجة كثيرة منها حقوق مالية وحقوق غير مالية، وحيث أن الحقوق المالية هي أهم الحقوق من الناحية العملية، فإنها بالتالي تثير الكثير من النقاش في التطبيق بالنظر إلى الطبيعة القانونية للنزاعات التي تنشأ عادة بعد انتهاء الزواج وما تخلفه هذه النزاعات وتسم به من تعقيد.



فالمهر مثلاً ينقسم إلى قسمين، قسم معجل والآخر مؤجل، وهذا الأخير يستحق في إحدى حالتين؛ إما الوفاة أو الطلاق، فإذا طلقت الزوجة طلاقاً بائناً وجب على الرجل أن يدفع لها مؤخر الصداق (المهر)، وإذا توفيت كان لورثتها أن يطالبوا الزوج بالمهر المؤخر، ويكون هذا المؤخر عنصراً من عناصر تركتها. أما إذا توفى الزوج فيكون من حق الزوجة أن تستوفي المهر المؤجل من تركته قبل تقسيمها باعتبار هذا المؤخر ديناً ثابتاً في ذمته<sup>1</sup>.

والنفقة الزوجية هي الحق الثاني للزوجة من الحقوق المالية الثابتة، وأصل وجوب النفقة هو القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الفقهاء المسلمين، وفي التفسير الإسلامي فإن سبب وجوب النفقة على الزوج هو تفرغ الزوجة لحياتها الزوجية بناء على عقد الزواج الصحيح، فإذا أبرم العقد صحيحاً وتوافرت سائر أركانه وشروطه ثم أخذ الزواج صورته المتكاملة بالاستقرار في بيت الزوجية فإن نفقة الزوجة تصبح واجبة على الزوج شرعاً من لحظة استقرارها في بيته<sup>2</sup>.

وتثور قضايا النفقة في حالتين: أما الأولى فتتعلق بهجر الزوج لمسكن الزوجية أو نشوب خلافات بينهما يمتنع الزوج على أثرها عن الإنفاق. والثانية تتعلق بتطليق الزوج لزوجته، سواء بإرادته المنفردة أو لاستحالة العشرة بينهما، عبر المحكمة وامتناعه عن إعطاء الزوجة حقوقها المالية والإنفاق على أبنائه منها.

في هاتين الحالتين تستحق الزوجة وأبناؤها في حالة وجود أبناء، النفقة من الزوج أو المطلق. وتتعدّد المشكلة حينما تكون الزوجة أو المطلقة لا تعمل أو ليس لها مورد دخل آخر وتكون يبيئتها الاجتماعية من المستويات الفقيرة ما يعنى أن المرأة تجد نفسها فجأة تواجه صعوبات الحياة دون موارد مالية أو مساعدة تعينها على الاستمرار في الحياة. هذه الظروف تجعلها هي والأبناء في حالة خوف شديد لاسيما الأبناء الملتحقين بالمدارس، نتيجة لعدم قدرتها على الاستمرار في تغطية تكاليف الاحتياجات الأساسية ومن ثم يصبح من السهولة أن يقع الجميع فريسة لأي توجهات قد لا يرضى عنها المجتمع ولكنهم مجبرون على المضي فيها ربما يحالفهم النجاح في تغطية بعض الاحتياجات.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن النفقة أثناء الحياة الزوجية المعتادة لا تكون في الغالب محل دراسة أو تدقيق في مفرداتها، بمعنى أن الأسرة العادية طالما هي تعيش مجتمعة بدون أي إشكالات أو انفصال فإن النفقة ومفرداتها لا تدقق في البحث، وتكون أمور الأسرة المادية محل اجتهاد وعمل لغايات تدبير المصاريف والنفقات الاعتيادية لأي أسرة، فقد يعمل الزوج أو لا يعمل، وقد تعمل الزوجة أو لا تعمل، بل بالعكس نجد في بعض الأسر أن الزوجة هي من تعمل وتعيّل زوجها وتنفق عليه وعلى بيتها وأطفالها. وقد يعمل الاثنان معاً في نفس الوقت، وكل هذه الحالات يكون المعيار فيها هو تدبير شؤون الأسرة بدون النظر فعلياً إلى معايير تقدير للنفقات الأسرية ومن يقوم بها فعلاً، الأمر الذي ينشئ الحاجة إلى دراسة باب الاقتصاد المنزلي ومفرداته التي تنعكس على المجتمع ككل.

1 وقد تعمداً أن نضرب هذا المثال لبيان طبيعة التشعب في العلاقات والحقوق المالية بعد الزواج، وما يمكن أن تؤدي إليه من إشكالات في الحياة العملية، للتفصيل انظر/ ي: للدكتور يوسف قاسم حقوق الأسرة في الفقه الإسلامي، صفحة 231 دار النهضة العربية، طبعة 1984.

2 د. يوسف قاسم، المرجع السابق صفحة 241.

ولهذا نجد أن أغلب شراح قوانين الأحوال الشخصية يعالجون النفقة في باب الزواج أي الحياة الزوجية ومجرياتها<sup>3</sup>. في حين تكون النفقة بعد الانفصال باباً من أبواب الزواج، لأن الأصل أن لا تمتد النفقة في حالة الانفصال لفترة طويلة.

أما إذا وقع النزاع وبالتالي الانفصال الذي يكون في أحيان كثيرة مقدمة للطلاق أو في حالة امتناع الزوج عن الإنفاق على زوجته فإن موضوع النفقة يصبح مجالاً واسعاً للبحث والتقدير والخلافات المتعددة من ناحية الدفع وإمكاناته، والتقسيم ومقدار الأقساط وماهيتها وكيفية تقديرها.

والملاحظ أن النفقة في فترة العدة بعد الطلاق هي نفقة مقدرّة على الأغلب وتخضع لمعايير التقدير التي تعطي سلطة للقاضي في تقديرها، كما أن موضوع الطلاق نفسه يصبح مجالاً واسعاً للمفاوضات من أجل تخفيض قيمة النفقة والمهر المؤجل أو بمعنى آخر فإن الكثير من الأزواج يلجأون للمماطلة في الطلاق لتحسين وضع تسوية المهر المؤجل أو نفقة العدة أو حتى النفقة العادية.

## أنواع النفقة

وطالما أن النفقة تكون مستحقة للزوجة طالما لم يتم الطلاق وفق المفاهيم المشار إليها سابقاً، فإن النفقة تتعدد وتتنوع وفق الاحتياجات المختلفة للحياة الزوجية نفسها، وبالتالي فإن نفقة الزوجة في القانون تشمل الطعام والسكنى والتطبيب بالقدر المعروف<sup>4</sup>.

وبالنسبة لنفقة الأولاد فبالإضافة لمنطلق النفقة فقد أضاف المشرع نفقة التعليم ونفقة العلاج<sup>5</sup>، أما نفقة الأقارب والأصول فقد تضمن قانون الأحوال الشخصية ظروف الحكم بها<sup>6</sup>. وبالتالي فإنه يمكن أن تقسم النفقة إلى الأنواع التالية بالنظر إلى المتلقي أو المستفيد منها<sup>7</sup>:

### 1. نفقة الزوجة

تقسم نفقة الزوجة بدورها إلى فئات، وطالما كانت الفكرة التي تقوم عليها النفقة فكرة الكفاية أي ما تحتاجه الزوجة من مفردات تكون في مجموعها الأمور الأساسية التي تلزمها من أجل حياة كريمة فإن مسألة الكسوة أو السكن اللائق والعلاج

<sup>3</sup> يلاحظ على سبيل المثال لا الحصر: عبد الرحمن الجزيري: كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (كتاب النكاح) الجزء الرابع من تلك الموسوعة، وكذلك

الدكتور محمود علي سرطاوي: شرح قانون الأحوال الشخصية الجزء 1-3.

<sup>4</sup> المادة (66) من قانون الأحوال الشخصية رقم (61) لسنة 1976

<sup>5</sup> المواد (68) و(169) و(170) من قانون الأحوال الشخصية.

<sup>6</sup> وذلك في المواد (171) و(172) من القانون.

<sup>7</sup> من المهم التذكير في هذا الصدد أن مواضيع دراسة النفقة في مثل هذه الحالات هي المواضيع التي تكون محل خلاف في أروقة المحاكم الشرعية أو محاكم الأحوال الشخصية على وجه العموم.

والطعام تعد من المسائل التي تلزم لتلك الحياة وبحيث توفر الحالة الاعتيادية للفرد ومدى احتياجاته، مع أننا نرى في أحيان كثيرة أن نفقة الزوجة تقدر بالحد الأدنى ولا تزيد بحيث تشمل احتياجات كثيرة أفرزتها متطلبات الحياة العصرية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فعلى سبيل، المثال يدرك المرء للوهلة الأولى صعوبة مجرد التفكير في زيادة النفقة لغايات التعليم للزوجة أو حقها في الحصول على المعلومات (مثل نفقات وتكاليف الربط بخطوط الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي)، حيث يبدو مجرد طرح مثل هذه الافكار نوعاً من العبث الفكري في مجتمعات تعطي دوراً مغلقاً للزوجة فما بالك بدور المرأة ككل.

وعليه، فإن نفقة الزوجة عند تقديرها تتم على أساس من التضييق والتقليل في المقدار لغايات التوسع في حسابات أخرى من ضمنها باقي النفقة التي قد تفرض على الزوج مثل نفقة الأطفال، ولا يتم في كثير من الأحيان النظر إلى معاملات النفقات في المنطقة التي تعيش فيها الأسرة ومعدل الدخل ومعدل الإنفاق عند تقدير نفقة الزوجة، بمعنى أن مسألة مقدار النفقة المفروضة من قبل المحكمة قد تعيد حسابات كثير من الأزواج الذين يستسيغون دفع النفقة بمقدار ضئيل أو تقسيط النفقة على رجوع الزوجة إلى أسرتها. وبالتالي فإن التقدير الطبيعي للنفقة وفق معاملات تطور غلاء المعيشة قد تعيد الزوجة إلى حياتها الأسرية مع زوجها وأطفالها.

## 2. نفقة الأطفال

إن الأطفال القصر يحتاجون إلى النفقة كما تحتاجها الأم، وإن تقسيم العمر الذي يكون الأطفال فيه فترة النزاع والانفصال أو بعد الطلاق أمر يجب أن يذكر في هذا الصدد، ذلك أن حضانة الأبناء تكون للزوجة لغاية بلوغ الأطفال عمر 11 أو لسن البلوغ، وبالتالي فإن النفقة في هذه الفترة تكون مفروضة على الزوج.

إن طرق تقدير النفقة للأطفال التي أشرنا إليها سابقاً هي طرق كلاسيكية تقوم على تقدير القاضي ولا تكفي في أغلب الأحيان للنفقات التي يستحقها الأطفال فعلاً، بحيث تكون النفقة مجموعة من المفردات التي تقسم لغايات التغذية واللباس، أما نفقة الأطفال من علاج وتعليم فقد نص عليها قانون الأحوال الشخصية كمتطلب رئيسي مستحق للأطفال.

## 3. نفقة الأقارب

يقصد بنفقة الأقارب وفق تعريف قانون الأحوال الشخصية الأصول والأقارب في حالة الاستحقاق، أي الإثبات بأن حاجة الوالدين للنفقة حاجة واقعية، ونجد أن مثل هذه النوعية من النفقة هي أقل أنواع الأحكام بالمقارنة بباقي أنواع الأحكام التي تتعلق بالأبناء أو بالزوجات. ويتم الحكم بمقدار النفقة وفق الحالة المادية للمحكوم عليه.

## نظريات النفقة

في هذا الجزء، سأستعرض أبرز النظريات التي تباينت في تفسيرها أو تبريرها لوجوب النفقة أو استحقاتها، منها «أصحاب نظرية الفعالية الاقتصادية»، التي انطلقت في تبريرها للنفقة من منظور اقتصادي، كما من وجهة نظر المنظرات تحديداً صاحبات نظرية «المشاركة في الدخل كتصور بديل»، الذي يؤكد وجوب أن يكون لكلا الزوجين حق الاستفادة من الشراكة أثناء الزواج، وبشكل متساوٍ في حالة الطلاق، وإذا كان الطلاق سيؤدي لخسارة اقتصادية معينة، فإن على كل زوج أن يتحمل حصة متساوية من تلك الخسارة.

### 1. نظرية الفعالية الاقتصادية

المبررات الاقتصادية أو المنطق الاقتصادي يرى في النفقة وسيلة لتشجيع السلوك والممارسات ذات الفعالية الإيجابية خلال فترة الزواج. هذا المنطق يتضمن صفتين أساسيتين: الأولى، تتعلق بكونه منطقاً يتبنى رؤية مسبقة، وليست رؤية لاحقة، وذلك لغايات تقييم نتائج وأفضليات مختلف الأنظمة القانونية، أما الصفة الثانية فتتعلق بطرح موضوع الفعالية، أو زيادة الثروة كهدف يتجاوز الأنظمة القانونية.

هذا الجدول القائم على أساس منطق الفعالية لصالح النفقة قائم على ثلاثة افتراضات جوهرية: أولها، أن أصحاب نظريات الفعالية يفترضون أن الأشخاص المتزوجين، مثلهم مثل جميع الأفراد العقلانيين الآخرين يسعون لزيادة رفاهيتهم الفردية إلى أقصى درجة. ثانياً، يفترض هؤلاء المنظرون أن الأشخاص يعملون على زيادة رفاهيتهم الاقتصادية عبر إنتاجهم واكتسابهم للسلع. لذلك، فإن نظرية الفعالية تؤطر الزواج كمفهوم شراكة بين الزوج والزوجة حيث يرغب كلا الطرفين بزيادة الإنتاج المشترك للسلع إلى أقصى درجة ممكنة. ولا تتضمن هذه السلع الترتيبات التقليدية الخاصة بثروة السوق فقط، كالدخل والسلع المادية، بل تتجاوزها لتشمل ما يسمى «سلع أفراد الأسرة» كوجبات الطعام المطبوخة في المنزل والوقت الذي يتم قضاءه مع الأطفال، كما تشمل أيضاً الممتلكات الشخصية، التي تتعلق بتطوير قدرة أحد أو كلا الزوجين على إنتاج الدخل أو أية سلع أخرى في المستقبل، والتي يسميها الاقتصاديون استثماراً في رأس المال البشري.

ثالثاً، وربما الأكثر أهمية بالنسبة لمبررات النفقة الاقتصادية، أن نظريات الفعالية تلجأ لمبدأ الميزة النسبية كي تبرهن على أن التخصص ضمن إطار الزواج يتيح للزوجين زيادة إنتاجهما المشترك من السلع السوقية «المتعلقة بالسوق» كما السلع غير السوقية. ويرى هذا المبدأ أنه من أجل زيادة الإنتاج العام، فعلى أفراد الأسرة «أو أي مؤسسة» إعادة توزيع أو تخصيص مصادرههم لأداء نشاطات مختلفة بحسب كفاءتهم المقارنة أو كفاءتهم النسبية في أداء مثل تلك النشاطات. وتاماً كما تقوم الشركات بزيادة مردودها - وبالتالي إنتاجيتها- وذلك بجعل موظفيها يتخصصون بمهام أو جوانب معينة من العمل،

فأيضاً يمكن للزوجين أن يزيدا من إنتاجيتهما المشتركة من السلع، وكذلك من مستوى رفاههم العام بحسب أصحاب نظرية الفعالية، وذلك حين يتخصص كل منهما في القطاع الإنتاجي الذي يتقنه بشكل أفضل نسبياً.

إن اهتمام رجال الاقتصاد بالتخصص الزواجي ناتج بشكل مباشر من تفسير سبب زواج الناس. وبحسب Allen Parkman فإن التحليل الاقتصادي لقرار الزواج يركز على توقعات الطرفين من أن الزواج سيزيد من رفاههم الفردي- إن الزواج سيوسع من «السلع المتوفرة لهما معاً مقارنة بتلك المتوفرة لو ظلّا أعزبين». والطريقة الرئيسية التي يحقق فيها الزواج ذلك، بحسب أصحاب نظرية الفعالية، هي جمع المكاسب المرتبطة بالتخصص.

ولأن التخصص يزيد من الإنتاجية، يؤكد أصحاب النظريات الاقتصادية أن الزواج الفعال ذا الإنتاجية الأفضل سيؤدي على الأغلب لتقسيم العمل بشكل واضح، بحيث يتخصص أحد الزوجين في الإنتاج السوقي، بينما يركز الزوج الآخر على إنتاج الثروة غير المرتبطة بالسوق، بما في ذلك الاعتناء وتربية الأطفال. في البداية، كان أصحاب النظريات الاقتصادية مقتنعين جداً عند النقاش والدفاع عن فعالية مثل هذه التخصصات الزواجية على امتداد خطوط جندرية واضحة. بمعنى، أن المنظرين افترضوا بشكل عام أن النساء، بسبب ميتهن البيولوجية، امتلكن ميزة «طبيعية» نسبية على الرجال في المنزل مقابل ميزة السوق والإنتاج، وأن الرجال تمتعوا بميزة «طبيعية» نسبية مماثلة بالسوق، مقابل ميزة العمل غير المرتبط بالسوق. هذا التبرير الاقتصادي للنفقة القائم على التخصص تم رفضه من وجهة نظر منظرات الملكية المشتركة كتصور بديل، اللواتي يرفضن التخصص كهدف، ويركزن بدلاً من ذلك على تشجيع كلا الزوجين على الاستثمار بشكل كبير في زواجهما، وبجعل تلك الاستثمارات السوقية التي يحصل عليها صاحب الدخل الرئيسي في العائلة أقل قابلية للانتقال بغية توجيهها أكثر نحو الزواج، فإن هذا التصور البديل يقلل الإغراء المالي للطلاق للأزواج الأكثر استفادة منه. وأيضاً، من شأن ذلك حماية وتعزيز الاستثمار بأفراد الأسرة وذلك بإعطاء الطرف الذي يستثمر وقته وجهده بشكل رئيسي في العناية بالأسرة حصة من الدخل المتدفق المتزايد نتيجة قيامه بنشاطات منزلية. كما أن هذا التصور البديل للمجتمع الزواجي يفيد الأطفال من خلال تشجيع السلوك الذي يركز على الأطفال خلال الزواج، كما يضمن هذا التصور البديل إمكانية استفادة الأطفال المستمرة من دخل كلا الوالدين بعد الطلاق، بصرف النظر عن أي والد منهما يقوم برعايتهم بشكل رئيسي.

## 2. المشاركة في الدخل كتصور بديل

إن التصور الخاص البديل للزواج يدمج نموذج الشراكة المتساوية الذي يشمل برنامجاً ذا تقسيمات عادلة مع نموذج إدراك الاقتصاديين بأن تقوية رأس المال البشري هو أعلى الممتلكات التي يتم إنتاجها خلال فترة الزواج. وكمثلاثتها من قوانين الملكية المجتمعية، فإن قوانين التوزيع العادلة الحديثة تعتمد على فكرة أن الزواج يعتبر بمثابة شراكة اقتصادية يشارك بها كلا الزوجين بمساهمات هامة متساوية، بغض النظر عن شكل تلك المساهمات. وكمساهمين متساويين في الزواج،

فالمفترض أن يكون لكلا الزوجين حق الاستفادة من تلك الشراكة وبشكل متساوٍ في حالة الطلاق، وإذا كان الطلاق سيؤدي لخسارة اقتصادية معينة، فإن على كل زوج أن يتحمل حصة متساوية من تلك الخسارة.

إن وصف تصور بديل للزواج ولحل الزواج في هذا المستوى العام، يترك العديد من الأسئلة الهامة بحاجة لإجابات. أولاً، كيف يمكن تطبيق هذا النموذج من الشراكة المتكافئة؟ ولقد تمت بلورة جملة من المقترحات التي تتعلق بالتشارك في الدخل بعد الطلاق يستمر بموجبها الزوجان المطلقان بالمشاركة في دخلهما بشكل متساوٍ لعدد محدد من السنوات بعد الطلاق. ومع أن تفاصيل تلك المقترحات تختلف في تقسيم الحصص، إلا أنها تتفق في جوهرها على فكرة التشارك في الدخل بشكل يميزها عن نظام التعويض عن الخسائر الذي يفضل أصحاب نظرية الفعالية الاقتصادية. وتعرف أطروحات التشارك بالدخل بأن دخل الزوجين ما بعد الطلاق هو ملكية مشتركة لا فردية، على الأقل لفترة محددة بعد الطلاق. لذلك، فإن مثل هذه المقترحات تمثل تحدياً كبيراً لمقولة «من يكسبه يملكه»، حيث ترى Joan Williams أنها المسؤولة بشكل كبير عن إفقار عدد كبير من النساء المطلقات وأطفالهن.

من المرجح أن التعامل مع الدخل بعد الطلاق كملكية مشتركة لا فردية سيؤدي لعدد من الآثار المسبقة الإيجابية. أولاً، يمكن لنظام محاصصة الدخل ما بعد الطلاق أن يقلل من التباينات الحالية في النفوذ خلال الزواج وذلك بإزالة قدرة صاحب الدخل الرئيسي على تهديد شريكه بالتخلي عنه اقتصادياً في حالة الطلاق. ثانياً، إن محاصصة الدخل لا بد ستشجع الأزواج على زيادة استثمارهم في رعاية الأسرة "لأن النتائج المالية لمثل هذه الاستراتيجية الاستثمارية لن تكون مدمرة كثيراً في حالة الطلاق، ولن تكون مكاسب الاستثمار في مهنة أحد الأزواج مطلقة لطرف على حساب الطرف الآخر. ويمكن أيضاً من خلال نظام المحاصصة هذا أن يتم إقناع الرجال بزيادة مشاركتهم في تحمل أعباء مهام الحياة العائلية، والذي سيسهل بدوره عملية التغيير في بنية تقسيم العمل القائم على أساس الجنس والتي تعتبرها النسويات بأنها ضرورية لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي على المدى البعيد في مجال رعاية الجيل القادم.

ويمكن أيضاً لنظام النفقة المبني على التعامل مع الدخل كملكية مشتركة بعد الطلاق أن يكون أسهل وأبسط عند التطبيق من نظام مبني على تعويض الفرص الاقتصادية الضائعة. وبشكل خاص، فإن قوانين تقاسم الدخل نادراً ما تتطلب إجراءات معقدة ومعارك مع الاختصاصيين/ات ذوي العلاقة كالتالي يتطلبها نموذج الفعالية الاقتصادية. وهذا مهم من وجهة نظر نسوية لسببين على الأقل، الأول، أنه يقلل من فرص حرية تصرف القضاء. إذ تشير الدلائل القوية إلى أن مذاهب الطلاق التي تتيح المزيد من حرية تصرف القضاء تعمل ضد مصالح النساء. ثانياً، قيام نظام التعامل مع الدخل كملكية مشتركة وتوفير معايير دمج قانونية واضحة، سيقبل من تكاليف الصفقات المرتبطة بالطلاق، خصوصاً تكاليف الوقت والجهد الذي يستغرقه المحامون/ات مقارنة بالطرق الأخرى.



### 3. حاجات النوع الاجتماعي العملية والاستراتيجية

تشير مولينية (Molyneux 1985) إلى أهمية التمييز بين مجموعتين من المصالح: المصالح التي تتعلق بحقيقة أن للنساء والرجال أدواراً ومهام محددة تأتي ضمن إطار تقسيم العمل من منظور النوع الاجتماعي؛ والمصالح المنبثقة من أن النساء وبصفتهم فئة اجتماعية مهمشة لا يمكن لهن الوصول إلى المصادر والموارد على اختلاف أشكالها أو التمتع بالسلطة أو القوة لمجرد كونهن نساء (Molyneux 1985). وميزت (Longwe 1991) في إطارها لـ «تمكين النساء» بين مفهومي «الاهتمامات النسائية» و«القضايا النسوية»، إذ ترتبط الاهتمامات النسائية من وجهة نظرها بجنس النساء، كما في أدوارهن من منظور النوع الاجتماعي ضمن التصنيفات التقليدية والتابعة والمنمطة باعتبارهن نساء. وفي المقابل، فإن «القضايا النسوية» من وجهة نظر (Longwe 1991) ترتبط بالمساواة مع الرجال في مختلف الأدوار الاجتماعية والاقتصادية.

أما (Moser 1993) فتشير إلى أن للنساء والرجال مصالح وحاجات مختلفة ينبغي مراعاتها وتبليتها إذا ما أردنا للعملية التنموية أن تحقق أهدافها في تقليص الفجوات القائمة على أساس النوع الاجتماعي. وبحسب (Moser 1993)، فإن للرجال والنساء أدواراً ومسؤوليات ومختلفة، وبالتالي لا بد من أن تكون مصالحهم/ن وحاجاتهم/ن مختلفة. وقد أطلقت (Moser 1993) على حاجات النوع الاجتماعي التي يستطيع الرجال والنساء تحديدها كونها مرتبطة بحياتهم اليومية بحاجات النوع الاجتماعي العملية، وتختلف حاجات النساء العملية عن حاجات الرجال العملية بحسب الأدوار التي يقوم بها كل منهما، إلا أن هذه الحاجات هي في الغالب حاجات آنية وقصيرة المدى. فمثلاً، تشير (Moser 1993) إلى أن النساء ترى في السكن الآمن والماء النظيف والعناية الصحية والدخل حاجات آنية ينبغي العمل على تلبيتها، وهو بالنسبة (Moser 1993) أمر أساسي لتطويع ظروف معيشتهم، ولكنها وحدها لن تؤدي إلى تغيير الوضع الدوني للمرأة. كما يمكن أن تؤدي تلبية الحاجات العملية للنساء في بعض الحالات إلى تكريس التقسيم السائد للعمل. أما الحاجات التي تعتبرها النساء مرتبطة بوضعهن الدوني في المجتمع، أو تلك المرتبطة بقضايا السلطة والتحكم وتقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي، فقد أطلقت عليها (Moser 1993) مصالح النوع الاجتماعي الاستراتيجية.

والاحتياجات العملية حسب كارولين موزر هي التي تستجيب للنشاطات الحالية للنساء وتتناسب مع سياق محدد غالباً، كتوفير التعليم أو الرعاية الصحية أو فرص كسب دخل إضافي للعائلة. وهذه الاحتياجات العملية لا تشكل أي تحدٍ قائم لتقسيم العمل القائم على وضع الجنس أو لوضع النساء القانوني في المجتمع، وهي احتياجات إنسانية عامة وتعتبر احتياجات خاصة بالترابط مع مسؤولية النساء عن تأمين حاجات الأسرة.

أما الاحتياجات الاستراتيجية، فهي تلك الحاجات التي تمكن النساء من إصلاح الخلل القائم في المساواة لجهة توزيع السلطة. وتعزو موزر السبب في وجود هذه الاحتياجات عند النساء إلى تصنيفهن في المقام الثاني بعد الرجل. وتختلف هذه الاحتياجات

طبقاً للسياق الثقافي والاجتماعي الذي تطبق فيه وطبقاً لتقسيم العمل وكذلك علاقتها بالسلطة والسيطرة. ويمكن للأهداف الاستراتيجية أن تتضمن موضوعات مثل الحقوق المدنية أو العنف المنزلي أي ما نسميه بالحريات الشخصية. وإذا كانت الاحتياجات العملية قد أصبحت إلى حد كبير في متناول النساء والرجال على السواء فإن الاحتياجات الاستراتيجية والمعلومات والمعارف المتصلة بها لا تزال بعيدة المنال في منطقتنا العربية وتتطلب عملاً «إرادوياً» لإنجازها.

#### 4. المصادر والموارد والتحكم فيها

تشير (Moser1989) إلى أن الناس في كل مجتمع، يعيشون كأفراد وجماعات ضمن المجتمع الأكبر. ويقوم الأفراد جميعاً بأدوار متعددة، ولهم حقوق وعليهم واجبات، وتقع عليهم مسؤوليات. وضمن الترتيب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يعيشونه كأفراد وكذلك كجماعات، تتوفر لهم مصادر وموارد، وكثيراً ما تتأثر أدوار الأفراد ومكانتهم ومدى مشاركتهم في المجتمع بما يحصلون عليه من موارد ومصادر، وبمدى سيطرتهم على التصرف بها كما توزيعها. هذه الموارد والمصادر تتضمن ما يلي:

موارد ومصادر مادية: أموال (راتب أو توفير مثلاً)، ذهب وصيغة، أرض، بيت، شقة، عمارة سكنية، دكان، مكتب، عيادة، ورشة، مصلحة، مصنع.. إلخ؛ أسهم وحصص في شركات أو بنوك أو غيرها، سيارة، شاحنة، يخت؛ ماكينات ومعدات، مواد خام.. إلخ، خدمات أساسية: شبكات مياه وصرف صحي، كهرباء.. إلخ، خدمات صحية، تدريبية، تعليمية، مواصلات.. إلخ، تعليم (شهادة علمية)، تأهيل مهني وتقني ومهارات، عمل مأجور.. إلخ.

مصادر بشرية: أفراد أسرة أو عائلة يعملون بلا أجر في مصلحة يملكها رب الأسرة/ العائلة أو كل الأسرة/ العائلة. مثلاً الزوجة التي تعمل في مزرعة أو حقل الزوج أو العائلة، أو ولد يحل مكان الأب في الورشة أثناء غيابه، أو بنت تساعد أمها بأجر مقابل ذلك، أفراد أسرة/ عائلة أو أقارب أو جيران أو معارف يشاركون في تنشئة الأطفال والأعمال المنزلية وإدارة شؤون البيت، مثلاً الحمو أو البنت (أو أحياناً الابن) التي ترعى الصغار أثناء غياب الأم، أفراد أسرة/ عائلة يعملون ويعيلون الأسرة، أفراد أسرة يحملون الشهادات أو مسلحون بمهارات يستطيعون من خلالها الحصول على عمل.. إلخ، أفراد أسرة/ عائلة أو أقارب (في البلد أو في المهجر مثلاً) يقدمون مساعدات مالية للأسرة أو العائلة.. إلخ.

مصادر أخرى: مصادر معرفة ومعلومات، مؤسسات حكومية أو غير حكومية توفر خدمات، حماية، مصادر دعم، دور حضانة، دور حماية للمعنفات، مؤسسات إقراض.. إلخ، تنظيمات أو أحزاب أو جمعيات (تقدم الدعم، التضامن.. إلخ)، جماعات ضغط تنظم وتطالب بالحقوق.. إلخ، نظام قانوني وقضائي فعال، نظام تأمين صحي وتأمين اجتماعي مدعوم من الدولة.. إلخ، الوجود في مراكز صنع السياسة وصنع القرار.

يمكن للأفراد أو الجماعات الوصول إلى موارد ومصادر متنوعة ومتعددة الأشكال، ويمكن لهذه الموارد والمصادر أن تتوفر، ولكن الحصول عليها يمكن أن يكون صعباً أو غير ممكن؛ ويمكن للأفراد الحصول على هذه المصادر والموارد، ولكن الأهم من ذلك كله هو سيطرتهم عليها وتصرفهم بها.

## 5. التمكين

التمكين أحدث مداخل النساء في التنمية، التي قامت بصياغة بنوده نساء العالم الثالث (Moser 2003). ويعترف المدخل الذي يسعى لتلبية الحاجات الاستراتيجية من منظور النوع الاجتماعي. والغاية منه، تمكين النساء من خلال المزيد من الاعتماد على ذواتهن والقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها. ولا يحظى هذا المدخل الذي يتصف بتحدي العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع وتغيير الواقع، بالشعبية إلا لدى المنظمات غير الحكومية لنساء العالم الثالث وأنصارهن (Moser 2003; UNIFM 2001).

هذا المفهوم يركز في جوهره على النساء وخبراتهم، حيث الاعتماد الأساسي على الأفراد وطاقاتهم ومشاركتهم الفاعلة، كما يهتم بالعلاقات غير المتوازنة التي تحيا في ظلها النساء على مستوى المجال العام والخاص، وتلك القيود المفروضة عليهن التي تحد من امكانياتهن وطاقاتهن في تحسين الذات، التي لم يتم أخذها بالاعتبار عند التخطيط، فمن الممكن أن تلعب دوراً هاماً في التأثير إيجابياً على موقعهن الاجتماعي الحقيقي (Young 1993).

تشير الأدبيات إلى أن مفهوم «التمكين» هو بالأصل مفهوم تحرري جذري يستهدف تمكين الشرائح والأقليات الفقيرة والمهمشة ومنحهم حقوقاً مدنية بشكل متساوٍ مع الآخرين من جهة، والتعامل مع الجوانب الفردية إلى جانب البنيوية الجماعية بشكل متوازٍ قد تم الاستحواذ عليه وتقريره من جوهره وحرفه عن طبيعته (أبونحلة وآخرون 2003). فمفهوم التمكين قائم بحسب (Sardenberg 2000) على علاقات القوة، من منطلق منح «السلطة» أو «القوة» باعتبارها القضية المركزية في عملية التغيير التي انبثقت من أجلها مفهوم التمكين. أما تقرير التنمية الانسانية للعام 1995 فقد أشار إلى أن التمكين هو المشاركة الكاملة في صنع عملية التنمية من خلال جهد الناس وليس صناعة التنمية من أجلهم بأسباب وأدوات خارجية، بينما مؤسسة أوكسفام تعرفه على أساس تحدي الاضطهاد وحالة عدم المساواة. وتعرف النسويات التمكين بأنه «ليس استبدال قوة أفراد بأفراد آخرين أي النساء من الرجال، بل بتحرير الرجال من القيم المغلوطة والمنظومة الأيديولوجية التي يمارسون من خلالها الاضطهاد على من هم أضعف منهم». في حين أشار (Zoë and Others 1997) إلى أنه «استخدام كافة الامكانيات لبناء مجتمع إنساني للجميع، وهناك من يعتبر التمكين بأنه عملية من القاعدة إلى القمة وليس ممكناً أن يكون فاعلاً بالمنطق العكسي».

وترى الأدبيات النسوية (أبونحلة وآخرون 2009)، أن التغييرات على المستوى الشمولي في حياة الفئات المهمشة على أكثر من مستوى وفي مختلف السياقات لا يمكن أن يتحقق إلا بتفعيل طاقات التمكين لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات، على قاعدة

أن العمل الجماعي كفيل بالتحول الهيكلي والقضاء على هيمنة السلطة الأبوية. وبالمحصلة التمكين هو في الوقت نفسه أداة للتحول الاجتماعي لأنه ينطوي على تحرير الفئات المهمشة ومن بينها النساء من الظلم وزعزعة الهيمنة الذكورية والتحول الجوهري في نظام العلاقات على أساس النوع الاجتماعي الذي هو الهدف الأساسي للتمكين.

التمكين يتطلب الوعي لمختلف أشكال «السلطة» التي تنتج وتعيد إنتاج الظلم والاضطهاد، لتحديد استراتيجيات لازمة لتحويل علاقات القوة غير المتكافئة (أبو نحلة وآخرون 2009). كما يتطلب المفهوم التحرر من نموذج "power over" الذي يشير دائماً إلى الصراعات القائمة على أساس العلاقة غير المتوازنة بين من يمتلك القوة والخيارات الاستراتيجية وبين من لا يمتلكها، لصالح تبني نماذج أخرى تعتبر مظاهر مترابطة للتمكين: مظهر القدرة على "power to": يمكن الفئات المهمشة ومن بينها النساء من المشاركة بنشاط في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ أما فيما يتعلق بمظهر القدرة مع "power with": الذي يمكن الفئات المهمشة كما النساء من تنظيم أنفسهن/ن مع غيرهم/ن من الفئات التي تعيش ظروفًا مشابهة من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وهو نموذج يعتبره (Zoë and Others 1997)، متلائماً تماماً مع جوهر مفهوم التمكين، باعتباره إطاراً جماعياً للتغيير يستند إلى الحراك الجماعي من خلال خلق تحالفات مع المؤسسات القاعدية من اتحادات ونقابات محلية؛ مظهر القدرة في "power within": الذي يمكن الفئات المهمشة كما النساء من أن يصبحوا/ن أكثر وعياً وثقة بالنفس (أبو شلبك 2009؛ خوري، عصام وآخرون 2006).

أما كبير فترى أن المقصود بمفهوم التمكين هو: «العمليات التي يمكن بموجبها لمن حرم من القدرة على صنع خياراته اكتساب هذه القدرة». وتجادل كبير بأن تمكين الفرد يستوجب إلغاء تمكينه أولاً لذلك، فهي حين تتحدث عن التمكين، تشير لعملية تغيير (Kabeer 2005). كما أنها تحدد عدداً من المعايير التي تشكل محددات ومؤهلات للتمكين. مثلاً، الاختيار يتضمن بالضرورة «إمكانية وجود البدائل والقدرة على الاختيار بشكل مختلف» (Kabeer 2005, p. 14).

وتصنف كبير خيارات الحياة ضمن فئتين من حيث الترتيب، «خيارات أولى وخيارات ثانية»، بحسب أهميتها في حياة الفرد. أما فئة الخيارات الأولى فهي الخيارات الحياتية الاستراتيجية الهامة للناس بغية أن يعيشوا الحياة التي يرغبونها، كاختيار طريقة الحياة، خيار الزواج من عدمه واختيار الزوج، خيار إنجاب الأطفال من عدمه... الخ، (Kabeer 1999 a, p. 43). وترى أن هذه الخيارات الاستراتيجية لها نتائج أكثر فاعلية من خيارات الفئة الثانية التي تهتم بنوعية حياة الشخص لكنها ليست هي المحددات أو المتغيرات الأساسية في حياته (Parvez 2011, p 29-30).

وفيما يتعلق بالتمكين، تركز (Kabeer 1999, b p.437)، على خيارات الحياة الاستراتيجية وتظهر للتمكين كعملية تتفاعل فيها أبعاد ثلاثة: المصادر "Resources"؛ القوة "Agency" والإنجازات "Achievements" بشكل دائري. بمعنى آخر إن المصادر تسهل وتوسع مدى القوة التي تؤدي بدورها إلى الإنجازات. مفهوم كبير للمصادر لا يتضمن فقط المصادر

الاقتصادية، بل يتعداه ليشمل أيضاً «المصادر البشرية والاجتماعية التي تعزز القدرة على ممارسة الاختيار». وترى أنه يمكن الحصول على تلك المصادر من خلال «تعدد العلاقات الاجتماعية التي تتم في المجالات المؤسساتية المختلفة التي تشكل المجتمع (كالعائلة، السوق، العامة) والتي تعكس من وجهة نظرها «القواعد والمعايير التي تحكم التوزيع والتبادل في مختلف المجالات المؤسساتية».

وتقصد كبير بالبعد الثاني للتمكين (القوة): «القدرة على تعريف أهداف الفرد والعمل على تحقيقها». وبالنسبة لها، فالقوة لا تعني فقط مجرد الأعمال الظاهرة، بل «تتضمن أيضاً المعنى والحافز والهدف الذي يضيفه الأفراد لنشاطاتهم، وشعورهم بالقوة الداخلية». كما توسع كبير معنى القوة وتصنفها بأنها «شكل من الصفقة والتفاوض، الخداع والتلاعب، الثورة والمقاومة، وهي أيضاً عمليات إدراكية غير ملموسة من ردود الأفعال والتحليلات التي يمكن ممارستها من قبل الأفراد والجماعات أيضاً».

تميز كبير بين شكلين من القوة: الشكل السلبي (الخطوة التي تتخذ حين وجود خيارات قليلة، والقوة النشطة، أي بمعنى السلوك محدد الهدف). وتميز أيضاً بين القوة الفعالة والقوة التحويلية (Kabeer 2005).

فالقوة الفعالة تتضمن: «فعالية أكبر للأفراد في القيام بدورهم ومسؤولياتهم». وتتضمن القوة التحويلية «قدرتهم على تحدي المعوقات لتلك الأدوار والمسؤوليات التي يقومون بها من أجل العمل على تحديها». وبالنسبة إليها، فهذين البعدين: المصادر والقوة يشكلان معاً البعد الثالث للتمكين: الإنجازات، الذي تعرفه بأنه: «الإمكانية التي تكون لدى الناس لعيش الحياة التي يرغبونها». وبالتالي هي تعكس مدى القيود التي يواجهها الأشخاص عند الاختيار، فإن كان هناك فشل في الإنجازات، فهذا يشير إلى أن هناك سلباً للقوة (Parvez 2011, p 29-30).

وتضيف كبير أن الاهتمام بالإنجازات بمعناها الحقيقي له علاقة باللاتكافؤ في القدرة بين الأفراد على اتخاذ القرارات وليس على الاختلاف في الخيارات التي يقومون باتخاذها، وهذا اللاتكافؤ ناتج عن التمييز المبني على النوع الاجتماعي في تحقيق الإنجازات. وبالتالي، فإن عدم تمتع النساء بالسلطة والقوة يجعلهن غير متكافئات مع الرجال في اتخاذ الخيار. وبالنسبة لها، فإنه لا بد عند تقييم الإنجاز الأخذ بالاعتبار فيما إذا ما كان يجسد خياراً حقيقياً أم لا، فالأفراد في ظل سياق ثقافي تحكمه العادات والتقاليد التي تؤخذ كمسلمات لا بد ستؤثر على الخيارات التي يختارها الأفراد، لذا لا بد من أخذ ظروف الاختيار في الحسبان. ومن المؤشرات الهامة لقياس قوة النساء وتمكينهن بحسب كبير: قدرة المرأة على اتخاذ القرار في الخيارات الحياتية الحاسمة أو تلك الخيارات التي سلبت منها في الماضي؛ قياس مدى تحكم المرأة في المصادر؛ مرونة الحركة للمرأة في الحيز العام، حيث تكون خاضعة للعديد من القيود الاجتماعية؛ العنف الذكري والذي يتم التغاضي عنه في الأعراف، حيث منح الرجل السلطة في ممارسته (أبو شلبك 2009).

## ثانياً: مراجعة الأدبيات

تواجه المطلقات أو المهجورات سلسلة من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، تحديداً في المجتمعات العربية والمحافظة، والتي تزيد بدورها من أثر وقع الطلاق عليهن سواء هن من اخترن الطلاق من أزواجهن أو فُرض عليهن، هذا القسم يتناول الأدبيات العالمية والعربية والمحلية، التي فحصت تأثير الطلاق أو الهجران على المستوى الاقتصادي؛ النظرة الاجتماعية؛ التحرش الجنسي والاستغلال، علماً بأن التأثير النفسي يقع في المستويات الثلاثة التي سيتم الحديث عنها أدناه.

### 1. الصعوبات الاقتصادية

النساء المطلقات أو المهجورات يواجهن مشاكل وصعوبات مالية حقيقية كونهن أصبحن العائل الوحيد لأسرهن، وفي حال كونهن عاطلات عن العمل أو في حال عدم امتلاكهن مهارات يستطعن من خلالها دخول سوق العمل فإن التداعيات تكون أشد وطأة عليهن وعلى أطفالهن. تشير الدراسات؛ (Weitzman 1985; Bharat 1988; Srinivasan 1987; Mehta 1975) (Drake and Lawrence 2001) إلى أن النساء المطلقات أو المهجورات هن الأكثر تضرراً اقتصادياً. تعيش معظم النساء المطلقات أو المهجورات على مستوى الكفاف، وبالكاد يستطعن تأمين احتياجاتهن الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن لهن أو لأطفالهن (Kumari 1989; Mullatti 1995; Pothen 1989). وفي دراسته وجد (Pothen 1987) على سبيل المثال، أن النساء المطلقات أو المهجورات هن الأكثر عرضة لمشاكل مالية حقيقية مقارنة مع الرجال المطلقين أو المنفصلين.

وبحسب (Crittenden 2001) فإن تربية الأجيال القادمة من أهم الأعمال التي لا تزال المهمة الرئيسية الملقاة على عاتق النساء، وحتى رجال الاقتصاد يؤيدون ذلك. لكن الأمهات المتزوجات يكتشفن أيضاً أن الزواج لا يمكن أن يقوم على مبدأ الشراكة المالية المتساوية، فهن يعتمدن اقتصادياً على أزواجهن ولا يحق لهن بالمطالبة بدخول أزواجهن في حالة الطلاق. وعليه، ترى (Crittenden 2001) أن الأمهات لا بد سيواجهن هن وأطفالهن خطر الفقر جدياً إذا انتهى الزواج، وهي مخاطر لا يواجهها معظم الآباء، كما أن السياسات الاجتماعية لا تفعل الكثير لتغطية هذه المخاطر أو مكافأة الأمهات على مساهماتهن الاقتصادية، رغم أن الحاضنات يحصلن على مخصصات الضمان الاجتماعي بعكس الأمهات تماماً واللواتي يحصلن على ما قيمته (صفر) عن كل سنة يقضيها برعاية أفراد عائلاتهن، وهذا يعني أن الأمومة هي العامل الوحيد الذي يهددهن بالفقر حين يتقدمن بالعمر.

أظهرت دراسة (Duncan & Hoffman 1985) اللذين تتبعا حركة تدفق الدخل خلال سنوات ما بعد الطلاق أو الانفصال، عن وجود فروقات واضحة بتوزيع الممتلكات. فقد كان وقع تأثيرات الطلاق الاقتصادية سلبية خصوصاً على النساء مقارنة بالرجال. ففي معظم الحالات، يبقى الأطفال مع أمهاتهم اللواتي تكون مكاسبهن من سوق العمل عادة أقل بكثير من مكاسب أزواجهن، وذلك يعود جزئياً إلى مسؤولياتهن عن الاستثمار في رأس المال البشرية من خلال تربية ورعاية أطفالهن، وبالتالي



قللت من فرصهن في استثمار قدراتهن داخل سوق العمل. النفقة وإعالة الأطفال (Duncan & Hoffman 1985)، هي الآليات الرئيسية للتحويلات التي تتم من قبل الرجال للمطلقات أو المنفصلات، لكن الدفعات بالكاد تكون منتظمة وكبيرة بما يكفي لتعويض الأمهات بالمبلغ الكبير المتمثل بالدخل الضائع بعد الانفصال عن أزواجهن السابقين. الاستثمار في رأس المال البشري من قبل الأمهات له تأثير متوسط على وضعهن الاقتصادي في سنوات ما بعد الطلاق، ومعظم الرجال الذي يطلقون أو ينفصلون عن زوجاتهم يتحسن حالهم فوراً لأنهم يحتفظون بمعظم دخلهم من عملهم ولا يدفعون في العادة مبالغ كبيرة من النفقة وإعالة الأطفال لزوجاتهم السابقات، كما أنهم لا يضطرون لدفع مبالغ تتناسب مع مستوى احتياجات عائلاتهم بعد وقوع الطلاق.

إن وقوع الطلاق يؤثر على وضع النساء المادي، وذلك من خلال احتلالهن لوضعية رب الأسرة وتحملهن أعباء نفقات وتكاليف إعالة أسرهن، ويكون ذلك أوضح ما يكون في حالات تهرب الأب من تحمل مسؤولياته في دفع النفقة (بشير 2004). فعلى سبيل المثال أظهرت نتائج دراسة (الحاج عبد 2009)، أن 87% من النساء المطلقات يواجهن ضغوطات مالية، فالنساء المطلقات يتحملن أعباء مالية مختلفة عن مثيلاتها من النساء المتزوجات أو اللواتي لم يسبق لهن الزواج. فالمطلقات الحاضنات لأطفالهن تقع عليهن مسؤولية نفقات تربية أطفالهن بشكل كامل في بعض الحالات اللواتي لم يحصلن على حقوقهن في النفقة من أزواجهن، أو بشكل شبه كامل في الحالات اللواتي يحصلن فيها على النفقة، على اعتبار أن النفقة المخصصة لهن أو لأطفالهن لا تتناسب وواقع متطلبات المعيشة بعدها الأدنى. وهناك حالات قليلة جداً يتحمل فيها الآباء طوعاً نسبة كبيرة من مصروفات الأطفال.

وفي ذات السياق، تشير (الفريح 2006)، إلى أن النساء المطلقات يعانين من سوء التكيف الاقتصادي عقب الطلاق بنسبة بلغت 52.4%. ناهيك عن بعض الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها النساء المطلقات والتي تتمثل بعدم قدرتهن على تسديد مختلف الفواتير، وعدم التزام المكلف بدفع النفقة بتولي مسؤولياته تجاه أبنائهن، هذا بالإضافة إلى عدم قدرتهن على دفع أجور المسكن، والمواصلات كما مشكلة البطالة.

عدم تحصيل النساء المطلقات لنفقاتهن تعد من أكثر الإشكاليات التي تعانيها النساء في أروقة القضاء الشرعي في الدول الإسلامية، باعتبارها من القضايا التي يقع فيها النزاع، وتؤثر بشكل مباشر على حياة النساء المطلقات وحياة أطفالهن. فالصورة الأكثر انتشاراً بحسب (بشير 2004)، تتمثل في مماطلة الرجال الذين طلقوا زوجاتهم في الالتزام بالنفقة أو التهرب من دفعها حتى إن قضت المحاكم بوجوب دفعها. ومما يزيد من مشكلات النفقات تعقيداً أن القانون يعجز عن حماية المطلقات وإجبار المحكوم عليهم بدفع النفقة، بالرغم من حاجة عدد من النساء المطلقات إلى تحصيل النفقة لرعاية أطفالهن وسد احتياجاتهن من المأكل والملبس والعلاج والتعليم.

وإذا كانت المطلقات أو المهجورات ميسورات الحال أو كان لديهن عمل مهني أو حرفي يزوالنه، فإن ذلك يعتبر مصدراً لهن يمكنهن من الوفاء بالتزاماتهن ولو بالحد الأدنى، أما إن كن في وضع مادي صعب، وليس لديهن أية خبرات أو شهادات تمكنهن من الانخراط في سوق العمل فإن الضغوط المالية تزداد قسوة (بشير 2004). وهذا ما يضطرهن للبحث عن مصادر لإعالة أسرهن. فمثلاً (الحاج عبد 2009) تشير إلى أن حوالي 40% من النساء المطلقات يعتمدن في دخلهن بشكل كلي على مخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية التي لم تتجاوز في أحسن أحوالها 1000 شيقل كل ثلاثة شهور، في حين بلغت نسبة النساء اللواتي يعتمدن على أهاليهن في المساعدة 17%. وهذا من وجهة نظر (بشير 2004) يؤثر سلباً على نظرتهم وتقديرهن لذاتهن، ويقلل من دورهن الإيجابي في الحياة نتيجة قلة الموارد المتاحة لديهن. وتتفق نتائج دراسة (الفريخ 2006) التي أظهرت أن المطلقات كثيراً ما يلجأن إلى أهاليهن، الأقارب أو المحيط الاجتماعي القريب منهن، أو الجهات الخيرية لطلب المساعدة، لسد احتياجاتهن المادية الضرورية، ما يعرضهن للأذى النفسي الذي يترافق مع شعورهن بالإذلال والمهانة.

الطلاق بالنسبة لـ (بشير 2004) لا بد سيؤدي إلى إفقار النساء وأسرهن، تحديداً عندما يكون الأزواج هم المصدر الوحيد والعائل لزوجاتهم وأطفالهم، وعندما تتخلى عائلات النساء المطلقات عنهن، بسبب سوء وضعهم الاقتصادي، فهذا يزيد من حدة الأعباء المالية للمطلقات والمهجورات وأطفالهن، فإن ذلك لا بد سيدخلهم في متاهات اقتصادية أخرى ونفسية تؤثر عليهن وعلى أبنائهن.

## 2. النظرة المجتمعية

النساء المطلقات أو المهجورات مقارنة مع المطلقين أو المهجورين من الرجال يواجهن قدراً أكبر من الإهانة والإذلال والكرهية في الأسرة والمحيط والمجتمع بوجه عام. فالطلاق بحسب دراسة (Kakar 1998; Mullatti 1995) أو حتى مجرد التفكير فيه كان إمكانية بعيدة الحدوث حتى الأونة الأخيرة. ففي الهند مثلاً، هناك وصمة ثقافية، اجتماعية ودينية مرتبطة بالطلاق، فالمجتمع لا يتقبل فكرة أن تكون النساء مطلقات وتقل حدة الاستنكار عند الحديث عن الرجال المطلقين (Lessinger 2002).

وقد حلل (Pothen 1986; 196) مواقف المجتمع تجاه المطلقات أو المهجورات والتي يتم من خلالها إلقاء اللوم على النساء وتوجيه أصابع الاتهام بأنهن هن من هجرن أزواجهن، أو أنهن بحسب (الفريخ 2006) الطرف المسؤول عن الطلاق عموماً. هذا بالإضافة إلى أن عائلاتهن لا ترحب بهن أو تستقبلهن عن طيب خاطر، ناهيك عن الثرثرة والنميمة على اختلاف أشكالها السامة وغير البريئة (Pothen 1986). وفقاً لـ (Pothen 1986) هناك نوعان من المشاعر تجاه المطلقات أو المهجورات: إما مشاعر متعاطفة أو متعاطفة جزئياً، وإما مشاعر معادية أو لا مبالية. وعادة ما يتم النظر إليهن بأنهن غير منسجمات، منحرفات، وبالتالي يتم فصلهن وعزلهن كفضة موصومة اجتماعياً.

كما أشارت الدراسات إلى أن النساء المطلقات يواجهن بعد الطلاق جملة من المشاكل والصعوبات الاجتماعية، بسبب تدني نسب النساء المطلقات والمنفصلات، أو النساء اللواتي يرأسن أسرهن، بالتالي، فإن الحد الأدنى من الدعم الاجتماعي غير متاح لهن، (Amato 1994; Mullatti 1995). هذا بالإضافة إلى أنهن يترددن في تكوين علاقات اجتماعية مع الرجال المتزوجون منهم أو غير المتزوجين، لأن هذه العلاقات عادة ما يساء تفسيرها على نحو يثير شكوك تجاه أخلاقيات أو مسلكيات النساء.

أما (Asagi & Kazi 2013) فتشير إلى أن النساء المطلقات والمهجورات يتم التعامل معهن بمنطق الشك والريبة، وتحركاتهن دائماً مراقبة من قبل المحيط الاجتماعي، كما أن النظرة إلى ممارساتهن وسلوكياتهن لا تخلو من الاتهام أو الطعن بأخلاقهن، أو أنهن سيعملن على إقامة علاقات غير شرعية مع الرجال في الأسرة الممتدة أو المحيط.

وعلى صعيد التعامل مع فئة النساء المطلقات أو المهجورات، فإنهن كثيراً ما يتلقين الإهانة أو الإذلال من العائلة والمحيط. فقد أظهرت نتائج دراسة كل من (Asagi & Kazi 2013) تعرض أكثر من 70% من المشاركات في البحث إلى الإهانة أو الإذلال. بهذا الخصوص كتبت (Choudhary 1988) عن النساء المطلقات أو المهجورات بأنهن لا يمكنهن تكوين صداقات مع زملائهن من الرجال، ولا مع المتزوجين من الرجال ضمن العائلة والمحيط كما لا يمكنهن تكوين علاقات مع النساء الأخريات ضمن المحيط خوفاً من أن ينظر إليهن بأنهن خاطفات للرجال. وبالتالي، تضطر النساء المطلقات أو المهجورات إلى أن يحصرن ذواتهن ضمن دائرة اجتماعية لا تتجاوز في حدودها كبار السن، النساء العازبات أو الأرمال. وباختصار، يتم التعامل مع النساء بتلك النظرة الدونية التي تبرر إهانتهم أو إذلالهم من قبل الأسرة والمحيط وزملائهم وزميلاتهم في أماكن العمل.

ووفقاً (لبول أماتو 1994)، تواجه النساء المطلقات عوائق وحواجز اجتماعية تمنعهن من مجرد التفكير بالزواج مرة أخرى، فالزواج مرة أخرى للمطلقات غير شائع نسبياً، لذلك معظم الحاجات الجنسية للنساء المطلقات لن يتم تلبيتها إلا إذا تزوجن. وعليه، فغالبية النساء المطلقات يواجهن مشاكل تتعلق بالشعور بالوحدة (Choudhary 1988; Pothan 1986). ووفقاً لـ (Pappu 1967)، تعاني النساء المطلقات والمهجورات من مشاكل حقيقية تتعلق بانعدام الأمن الاجتماعي كما الشعور بالوحدة، ناهيك عن المشاكل الأخرى التي تتعلق بمسؤولياتها المضاعفة تجاه تربية أطفالها وتأمين احتياجاتهم الأساسية.

من جانبها أكدت نتائج دراسة (الحاج عبد 2009)، أن المطلقات ونتيجة للضغوط الاجتماعية التي تحمّل النساء فشل العلاقة الزوجية، يعانون من الشعور بالذنب، كما يأتي الانطواء نتيجة لعدم رغبة المطلقات لمزيد من الضغوط، أما القلق والتوتر فهما محصلة طبيعية لجميع الضغوط والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تعانيها هذه الفئة من النساء. ناهيك عن عدم ثقة هذه الفئة على بناء علاقة جديدة مع الجنس الآخر، نتيجة الشعور بالظلم من قبل المجتمع.

### 3. التحرش الجنسي والاستغلال

أظهرت نتائج الدراسات أن نسبة كبيرة من النساء المطلقات تواجه تحرشات أو مضايقات جنسية، في أماكن العمل أو في المحيط الاجتماعي (Amato 1994; Mehta 1975; Pothen 1986). وبينت نتائج دراسة (Asagi & Kazi 2013) أن النساء المهجورات والمطلقات، وخاصة إذا كن من دون أطفال، يعاملن كما لو أنهن سلعة جنسية متاحة بسهولة. كما لوحظ أن الأعضاء الذكور في العائلة يحاولون إقامة علاقات جنسية معهن. وبرز هذا أكثر في مواقع العمل، حيث يتحدث الرجال هناك بشكل فضفاض عبر استخدام كلمات ذات إيحاءات جنسية، كما لو أنهم يدعونهن بشكل غير مباشرة لممارسة العلاقة الجنسية معهم. كما تبين أن بعضهن سقطن فريسة للإغواء الجنسي، إذ يجلب الهجران أو الطلاق جملة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والجنسية للنساء.

وأظهرت دراستنا (الحاج عبد 2009؛ الفريح 2006) مجموعة من الاحتياجات والتي يمكن من خلال توفيرها العمل على التخفيف من حدة المعاناة الاقتصادية المطلقات أو المهجورات تمثلت بالتالي: وضع برامج حكومية لتوفير الدعم المالي للمطلقات إلى أن يتمكن من الحصول على فرصة عمل مناسبة؛ رفع قيمة المخصصات المالية التي تصرف للمطلقة من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة؛ تحديد حد أدنى لنفقة الأطفال بما يتناسب مع متطلبات المعيشة؛ توفير برامج تدريب مهني للنساء المطلقات (الحاج عبد 2009)؛ إعطاء الأولوية في الجمعيات الخيرية لمساعدة الأسر التي تعولها المطلقات والمهجورات والأرامل لتغطية احتياجاتهن بشكل فوري ودون شروط، إلى حين التحقق من أوضاعها الاقتصادية؛ التنسيق بين الجمعيات الخيرية في توزيع معوناتهما؛ إنشاء صندوق تأمين اجتماعي لأطفال الأسر المفككة؛ مساعدة المطلقات والمهجورات في البحث عن عمل لهن في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء؛ تخصيص كوتة لتوظيف النساء المطلقات ممن يعشن ظروفًا اقتصادية سيئة في القطاعين العام والخاص، إنشاء مشاريع نسائية صغيرة للنهوض بأوضاع المطلقات اقتصادياً؛ تسهيل منح القروض لتلك المشاريع وإعطائها الأولوية (الفريح 2006).

كما أشارت (الحاج عبد 2009) إلى مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والقانونية للنساء المطلقات كان أبرزها: توعية النساء بحقوقها الاجتماعية وبمكانة النساء ودورهن الاجتماعي؛ دمج المطلقات بأنشطة اجتماعية وثقافية من خلال مؤسسات المجتمع المدني؛ تقديم الدعم النفسي للمطلقات داخل منازلهن تحديداً عقب طلاقهن مباشرة، إشراك الأهل بشكل فاعل ومهني في عملية دعم ومساندة المطلقة؛ حماية حقوق المطلقات من خلال تشريعات عادلة للأحوال الشخصية.

## الأطفال... الطلاق أو الهجران

تحتل مهمة تربية الأطفال المركز الأول من بين كل المهام التي يمكن أن القيام بها على مستوى مؤسسة العائلة التي تم تصنيف وظائفها بحسب (Davis 1964) ضمن أربعة مستويات رئيسية: إعادة الإنتاج؛ الدعم المادي؛ المأوى والتنشئة الاجتماعية. ويشير (Asagi & Kazi 2013) إلى أهمية التنشئة الاجتماعية والتي يتم من خلالها تحديد هوية الفرد واستعداده للتعامل مع العالم الخارجي من حيث قيمتها المعنوية كما المادية على المستوى الذاتي للأفراد الأطفال كما العائلة والمجتمع. وبالتالي، فإن غياب التنشئة الاجتماعية السليمة بفعل عوامل اجتماعية كالطلاق أو الهجر وتبعاتها الاقتصادية والنفسية على الفرد، يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على تحطيم الهوية الذاتية للأطفال. من جانبها يرى (Asagi & Kazi 2013)، أن كلا من الزوج والزوجة يلعبان دوراً هاماً في تربية الأطفال والاهتمام بهم وحمايتهم ورعايتهم من النواحي النفسية والصحية والاجتماعية والاقتصادية. وحتى مع ذلك، يلعب الآباء دوراً حاسماً في تربية وتنشئة الأطفال، باعتبارهم يمثلون القوة والسلطة، وبالتالي، فإن غياب الآباء يمكن أن يكون له انعكاس على زرع بذور التنشئة الاجتماعية بمعناها المشوه، الذي يؤثر سلباً على تطوير ذوات أطفالهم وتحطيم هوياتهم واندماجهم بشكل سليم في المجتمع.

وهذا يعني أن تربية الأطفال وتنشئتهم اجتماعياً في ظل غياب الأب بفعل الطلاق أو الهجر أو الانفصال يعني جملة من التحديات التي لا بد ستلحق بظلالها على المهام التي تضيف مزيداً من الأعباء النفسية والاقتصادية والاجتماعية عليهن. هذا القسم يتعامل مع عدد من التحديات التي أشارت إليها الأدبيات والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي: مشاكل على مستوى العلاقة مع العالم الداخلي؛ العالم الخارجي؛ التعامل مع أقرانهم؛ مشاكل أكاديمية؛ صعوبات اقتصادية.

### 1. العلاقة مع ذواتهم

الأطفال الذين يفقدون آباءهم/ن بالطلاق مثل أولئك الذين يفقدون أحد والديهم بالوفاة، ولكن الدراسات التطبيقية تشير إلى أن تأثير الطلاق أشد وطأة على نفسية الأطفال وأحياناً يفوق تأثير الوفاة (بشير 2004). ولكن الدراسات أوضحت أن الأطفال الذين يتوفر لهم شخص يقوم مقام آبائهم أفضل حالاً من الذين لا يحظون بذلك (Teachman and Paasch:1994). ويمكن تلخيص هذا المشاكل النفسية بالاكئاب والقلق والانسحاب والتي ورد ظهورها لدى أطفال لعائلات مطلقة (Forehead et al,1996; Guidubaldi, Perry & Cleminshaw 1984; Hoyt, Cowen, Pedro – Carroll & Alpert – Gillis 1990) على سبيل المثال، أظهرت دراسة (Hoyt et al 1990)، أن أطفال الصف الثاني والثالث من عائلات مطلقة عانوا، بحسب قول معلميهم وآبائهم، من الاكتئاب بدرجة أكبر وعلى مستويات أعلى من القلق مقارنة مع أطفال العائلات المتناسكة. كما أن هناك مشاكل تتعلق بالتقدير الذاتي كما القدرة على التعامل مع الآخرين للأطفال والمراهقين/ات لعائلات مطلقة.

وقد وجد (Long Forehead, Fauber & Bordy 1987) ، أن المراهقين/ات من العائلات المطلقة اعتقدوا أن إمكانياتهم/العقلية والاجتماعية هي أقل مقارنة بمراهقين/ات من عائلات متماسكة.

## 2. العلاقات مع العالم الخارجي

أظهرت الأدبيات أن الأطفال الذين ينتمون لعائلات وقع فيها الطلاق يظهرون مستويات أعلى من المشاكل على مستوى العلاقات مع العالم الخارجي كالعدوانية والاضطرابات السلوكية مقارنة مع أقرانهم ممن ينتمون إلى عائلات لم يقع فيها الطلاق، (Foregead, Thomas, Werson, Body & Fauber,1990; Camara & Risnick 1988; Felner, Hess & Camara 1979; Stolberg & Cowen 1975; Hetherington, Cox & Cox 1982; Hess & Camara 1979). ويمكن ملاحظة أن ذات المشاكل تحدث لكلا الجنسين من الأولاد والبنات في السنة التالية لوقوع للطلاق، لكنها شائعة أكثر وتمتد لفترة أطول لدى الأولاد (Peterson & Zill 1986 Hetherington et al,1982). فعلى سبيل المثال أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها (Peterson & Zill,1986) حول الأطفال أن الأولاد الذي ينتمون لعائلة مطلقة أظهروا مستويات أعلى من الاندفاع والحركة الزائدة والسلوك غير المقبول اجتماعياً بعد 8 سنوات من الطلاق، مقارنة مع الأولاد الذين يعيشون ضمن عائلات لم يحدث فيها طلاق ولكن يحدث فيها مشاحنات أقل. كما بنيت نتائج الدراسات حول ذات الموضوع أن معظم حالات جنوح الأحداث تنحدر من عائلات لنساء مطلقات أو مهجورات (Asagi & Kazi 2013). ناهيك عن حالات التشرد والمخدرات والتسول وانتشار الجريمة، وهذه الآثار تتعداهم لتشمل المجتمع بآثارها السلبية (بشير 2004).

## 3. العلاقات الشخصية

وعلى مستوى علاقات الأطفال مع أقرانهم تظهر الدراسات أن أطفال العائلات المطلقة يعانون أيضاً من مشاكل في العلاقات الاجتماعية (Guibudabaldi, Perry & Nastazi 1987; Hetherington, Cox & Cox 1979,1982). وفي وصف أكثر تفصيلاً تشير (Hetherington et al 1979)، إلى أنه في السنة الأولى بعد الطلاق، أظهر الأطفال مستويات أعلى من السلوك المرفوض مع أقرانهم/ن، ومستويات أقل من السلوك الاجتماعي الإيجابي مقارنة بأطفال العائلات المتماسكة. وبعد عامين من الطلاق تحسن سلوك الأولاد بشكل كبير، إلا أن مستواهم كان أقل في مجال السلوك التعاوني، كما أنهم أمضوا وقتاً أقل في مجال التواصل أو اللعب مع الآخرين مقارنة بأطفال العائلة الأخرى التي لم يحدث فيها طلاق.

ومع أن سلوك الأولاد من عائلات مطلقة تطور بشكل إيجابي أفضل بعد سنتين، إلا أن النظرة من قبل أقرانهم تم تقييمها بأنها سلبية من خلال تجاهلهم أو تجنبهم أو التصرف معهم بطريقة عدوانية، أما البنات اللواتي مرت عائلاتهن بتجربة الطلاق فكن على النقيض، حيث أظهرن مشاكل في التعامل مع أقرانهم/ن فقط خلال شهرين من وقوع الطلاق. أخيراً، فالأطفال من عائلات مطلقة كان لديهم مستويات أقل من المهارات الاجتماعية مقارنة بالأطفال من عائلات متماسكة (Fincham & Cyrch1992)



#### 4. الصعوبات الأكاديمية

وعلى مستوى المشاكل التي يعانيها الأطفال والمراهقون/ ات المنتمون/ ات لعائلات مطلقة، فقد بينت الدراسات أنهم يعانون أكثر من غيرهم، (Guidubaldi et al, 1984; Hetherington et al 1982; Shinn 1978).

فقد أظهرت دراسة (Guidubaldi et al, 1984)، بعد إجراء اختبار الذكاء، أن أطفال العائلات المطلقة نالوا مستويات أدنى في القراءة والتهجئة وفروع الرياضيات؛ درجات أدنى في القراءة والرياضيات؛ درجات أقل بحسب تقييم معلمهم/ معلماتهم لتحصيلهم الأكاديمي والتعلم المستقل والاعتماد على القدرات. وتبين أن أطفال العائلات المطلقة نالوا حسب تقرير معلمهم ومعلماتهم درجات أعلى في بند الخوف من الفشل وغياب ردود الفعل الانعكاسية، والكلام الخارج عن السياق، وعدم الانتباه.

#### 5. الصعوبات الاقتصادية

أما النتائج الاقتصادية المترتبة على حياة الأطفال نتيجة فقدان العائل والمصدر المالي، ونتيجة للتغيرات التي يحدثها الطلاق في حياتهم على المستوى المعيشي، وتقليل النفقات والسكن وأسلوب العناية الصحية، فقد أشارت الدراسات بحسب (بشير 2004)، إلى أن الأطفال الذين يعيشون مع الأم أو الأب تقل مصروفاتهم عما كانوا من قبل في حال وجود الطرفين معاً. ونتيجة لمحدودية الدخل والمصادر المالية بعد الطلاق بالنسبة للأم الحاضنة فإن الأطفال يواجهون صعوبات مالية، خاصة الأسر التي تعيلها النساء المطلقات أو المهجورات، يكون لديها دخل أقل مما لو كان الأب شريكاً لها في الحياة. وهناك اعتقاد بين الباحثين أن غالبية المشاكل التي يعاني منها الأطفال ترجع إلى الصعوبات المالية والاقتصادية التي تواجهها المطلقة التي تقوم بدور العائل الوحيد.

#### الآثار الاجتماعية والنفسية لتوفر ومنح نفقة على الزوجين

تشير (Peelb 1939) إلى أن دفع النفقة أو تحصيلها يرافقه جملة من المشاعر والعواطف التي تتباين في تأثيرها على كل من الطرفين: الطرف المكلّف بدفع النفقة والطرف المستحق للنفقة. فالنفقة من وجهة نظرها تعمل على إبقاء وديمومة علاقة غير مرغوب فيها على المستوى العاطفي لكلا الطرفين، إلا أنها تفترض وبشدة أن الفرد لا بد سيتفاعل عاطفياً، الأمر الذي سينعكس على مواقفه واتجاهاته تجاه قرار الحكم بالنفقة، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بوجهة نظر الفرد من قرار حكم النفقة بشكل عام؛ موقف المحيط من حوله؛ الموقف من الإجراءات القانونية من أي نوع كان، والشعور فيما يتعلق بالمال.

وبالنسبة لـ (Peelb 1939)، فالرجل الذي يحمل مشاعر الغضب والضعف نحو زوجته لدورها في الانفصال، سيعتقد بأنه ليس من العدل أن يستمر في دفع النفقة، كما أن دفع النفقة بشكل منتظم يعتبر مصدر إزعاج ثابت ويؤجج بدوره مشاعر الغضب في كل مرة يقوم فيها بدفع النفقة. بينما المرأة قد تشعر بالقهر والغضب في كل مرة تستلم المبلغ المخصص للنفقة، لأنها ترى أن القيمة غير كافية مقابل التضحيات التي قدمتها.

وترى (Peelb 1939) أهمية النظر إلى مواقف المحيط الاجتماعي من أجل فهم ردود فعل المكلف بدفع النفقة، حيث قد يقبل شخص ما ينتمي لطبقة اقتصادية عليا مبدأ النفقة كشيء متوقع بوصفه نتيجة طبيعية أو منطقية، بينما قد يكرر رجل آخر من خلفية مختلفة، بأنه سيعيل أطفاله بأحسن ما يستطيع، ولكنه لن يعطي زوجته السابقة أي مبلغ من المال.

ومهما يكن موقف الشخص من النفقة عموماً، فإن الإجراء القانوني في جوهره بحسب (Peelb 1939) قد يثير ردود فعل سلبية لمجرد أن تقوم المحكمة بفرض السلطة على الفرد لتنفيذ قراراته، وردة الفعل تبدو جلية في الدعاوى القضائية الخاصة بالنفقة. فالإجراء القانوني يعني ممارسة صلاحية السلطة القانونية عليه، ومهما تكن ردة فعل الفرد تجاه السلطة، فمن المحتمل أن تزداد ردة فعله عندما يتعرض لضغوط من المحكمة، ويصبح ساخطاً وغازباً ومستكراً لتدخل سلطة خارجية من الحيز العام في حياته الخاصة. لذلك فإن ردة الفعل نحو الإجراء القانوني ذاته، ستختلف بالطبع كثيراً وفقاً للتجربة السابقة ومزاج الأفراد المعنيين.

هناك عامل آخر لا بد من النظر إليه، وهو ما يشعر به كل إنسان بشأن إعطاء المال أو الحصول عليه، كما هو الحال في دفع النفقة أو تحصيلها من زوج سابق. وفي هذا السياق ترى (Peelb 1939)، أن المال له معنى يتجاوز قيمته كوسيلة تبادل؛ فهو يمثل قوة، كما أنه يمثل النفوذ والسلطة كما السيطرة.

ونتيجة لذلك، فإن دفع النفقة بالنسبة لبعض الرجال يعني لهم الحق في رفض الإهتمام والشعور بالقلق نحو زوجاتهم السابقات. وعلى العكس تماماً، فإن دفع النفقة من قبل رجال آخرين يمثل لهم مبرراً للحفاظ، إلى حد ما، على علاقتهم السابقة مع عائلاتهم. فالرجل من وجهة نظر (Peelb 1939)، والذي ينظر للمال بأنه قوة ونفوذ وسيطرة وليس لديه أي شعور بالذنب فيما يتعلق بانفصال العلاقة الزوجية، قد يريد أن يدفع نفقة كوسيلة للحفاظ على نفوذه في بيته السابق. وقد يشعر هذا الرجل بأنه طالما يساهم بانتظام بإعالة زوجته السابقة، فإن له الحق بالمطالبة بأن يكون له صوت في إدارة واتخاذ قرارات في الأسرة التي كان في السابق جزءاً منها.

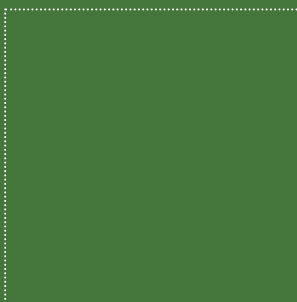
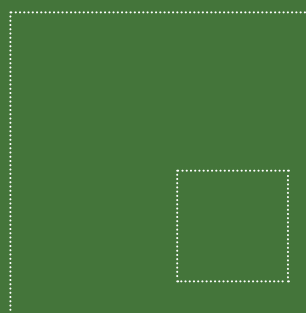
أما على مستوى النساء، فإنهن وبحسب (Peelb 1939)، يمكن أن تحقق لهن النفقة نوعاً من النفوذ، ليس نفوذ الأزواج عليهن، وإنما نفوذهن عليهن. فقد تحب بعض من النساء هذا النفوذ لمجرد قيمته الإزعاجية، على أمل أن يشكل دفع النفقة مصدر إزعاج دائم لأزواجهن السابقين، أو كوسيلة ضغط تجبرهم على عدم الزواج بأخريات. أو قد تكون الرغبة بمعاينة أزواجهن أو الانتقام منهم عاملاً أكثر أهمية في إصرارهن على الحصول على نفقة من حاجتهن للدعم المالي.

كما أن المرأة لا تنتظر دائماً الطلاق قبل استخدام النفقة كتهديد، وفي هذا السياق تشير (Peelb 1939) إلى أمثلة كثيرة على المشاجرات الأسرية التي تذكر فيها النساء أزواجهن بواجبهم لدعمهن وإعالتهن حتى لو كن سوف ينفصلن عنهم، والذي لا يقمن به في الغالب. ونتيجة لذلك، فقد يقوم الرجال الذين يعتبرون أن الأنثى تمثل بشرياً نوعاً أدنى من الرجل، بمعاملة زوجاتهم بأنهن نذلهم لدى تهديدهم، لأنه بالنسبة لمثل هؤلاء الرجال تكتسب النساء الاحترام والاعتبار، لأن لديهن الحقوق القانونية التي لا يخشين استخدامها بالقوة. وأيضاً، الرجال الذين يعطون قيمة كبيرة للأشياء التي يمكن شراؤها بالمال، قد يتحملون القدر الكبير من الخصام والشجار على محاولة دعم أسرتين. وبشكل عام، تعمل النفقة على وضع المرأة في درجة أعلى من المساواة مع زوجها عندما يأخذان قراراً يتعلق بعدم العيش معاً كزوج وزوجة.



# الفصل الثاني

## منهجية الدراسة



يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، والمراحل التي مرت بها الدراسة ابتداء من المرحلة التحضيرية وتطوير منهجية البحث إلى المرحلة التنفيذية (تطبيقية) لأدوات البحث التي تم اختيارها. كما يتضمن وصفاً لعينتي الدراسة، وأخيراً، يتناول الفصل الأساليب المنطقية والإحصائية التي تم اعتمادها لمعالجة البيانات.

## منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على منهجي المسح الكيفي والكمي، وذلك من أجل الحصول على المعاني المحلية للاحتياجات كما تعرفها المشاركات أو المشاركون في البحث إلى جانب التعريف النظري، بغية تجاوز الإشكاليات التي يعانها البحث الكمي الذي يحصر المشاركين/ات في مجموعة من الخيارات التي لا تعطي بدورها فهماً معمقاً وشمولياً للظاهرة في سياقها الاجتماعي والثقافي، كالتالي يوفرها المنهج الكيفي الذي يهدف في جوهره إلى إعادة الاعتبار لفهم وجهة نظر المشاركين/ات، وفهم المعاني الخاصة التي يطرحونها عن الظاهرة قيد الدراسة في سياقها الاجتماعي والثقافي، بالاستناد إلى تجاربهم/تجاربهن الخاصة ذات العلاقة بتفاصيل حياتهم اليومية (كابلان وماكسويل 1994). وقد تم استخدام تقنية المجموعة النقاش والتي تعتبر واحدة من التقنيات المهمة التي يتم استخدامها في البحوث النوعية، باعتبارها توفر قاعدة معلوماتية وبياناتية لا يمكن التوصل إليها بالطرائق والوسائل التقليدية، لما تمتاز به من قدرة على جمع وجهات نظر متعددة ومنظورات مختلفة للموضوع نفسه والوصول إلى النظرة الداخلية لفهم الأفراد المشترك للحياة اليومية والطرائق التي يتأثر بها الأفراد ببعضهم البعض في أجواء التفاعل داخل الجماعة. كما تمتاز بقدرتها على الوصول إلى الخاص الذي لا يمكن الوصول إليه بسهولة مثل المشاعر الموجودة في اللاوعي والعواطف، وتلك التي تتعلق بالحياة الداخلية للأفراد وتساعد هذه الطريقة في توليد الكثير من الآراء وبسرعة.

والفكرة الكامنة وراء استخدام تقنية مجموعة النقاش بحسب (Kitzinger 1995) هي في قدرتها على مساعدة المشاركين/ات في استنباط واكتشاف قدراتهم/ن على التعبير عن آرائهم/ن ومشاعرهم/ن وتوجهاتهم/ن بطرق أكثر سلاسة وانسيابية وشمولية أكثر من أي تقنية أخرى مستخدمة في البحث النوعي. كما أن التقنية ذاتها تعتبر ذات فعالية للباحثين/ات الذي يحملون في جعبتهم/ن جملة من الأسئلة المفتوحة التي يمكن أن تشجع المشاركين/ات على اكتشاف القضايا ذات الأهمية من وجهة نظرهم/ن أنفسهم/ن من خلال استخدام مفرداتهم/ن الخاصة للتعبير عن معانيهم الخاصة للمفاهيم قيد النقاش، وبالتالي هذا يمكن الباحثين/ات من التوصل إلى فهم معمق لوجهات نظر المشاركين/ات وخبرتهم/ن ازاء المواضيع قيد المناقشة، ناهيك عن توليدها لمزيد من القضايا والأسئلة الخاصة بهم/ن لمناقشتها ومتابعتها وتحليلها من وجهة نظرهم كما تحديد أولوياتهم/ن. وهذا بالتحديد يمكن أن يقود البحث

إلى اتجاهات وسياقات أخرى غير متوقعة. وتعتمد المجموعة النقاش بوصفها أسلوباً للفهم على عملية التفاعل التي تتم بين المشاركين/ ات الذي يعدّه (Kitziger 1995) العامل الحاسم في هذه الأداة، فهو يسلط الضوء على وجهات نظرهم تجاه العالم وكذلك اللغة التي يستخدمونها والقيم والمعتقدات التي يؤمنون بها فيما يخص الموضوع. كما أنها تعطي فرصة للمشاركين/ ات في أن يكونوا طرفاً في عملية صنع القرار، أو في عملية التغيير بوصفهم خبراء يعيشون الواقع ويدركون تفاصيله ما يجعلهم يشعرون بأهميتهم/ ن. كما تم استخدام تقنية المقابلات المعمقة بأسئلة مفتوحة، وذلك من أجل إتاحة المجال للمشاركات في البحث التعبير بكلماتهن ومفرداتهن الخاصة دونما أي قيود تمارس عليهم. وبالتالي، الحصول على معلومات منهن للوصول إلى فهم شامل ومعقد من وجهة نظر المشاركين/ ات في البحث عن الظاهرة قيد الدراسة. هذا بالإضافة إلى أن هذا النوع من المقابلات المعمقة يتيح الفرصة لاستكشاف مجالات مثيرة للاهتمام لمزيد من التحقيق حيثما كان ذلك ضرورياً للحصول على بيانات تعتبر مفيدة للبحث والباحثين/ ات.

أما منهج المسح الكمي، فقد تم توظيفه على اعتبار أنه يمكن الباحثين/ الباحثات من اختبار عدد أكبر من عناصر الدراسة ومن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، تحديداً أن عينة البحث قيد الدراسة هي عينة عشوائية. وعليه، فقد جاء استخدامي لهذا المنهج المختلط تكاملياً، لإعطاء صورة شمولية لظاهرة الدراسة كما اقترح عدد من الباحثين الذين أيدوا استخدام أكثر من منهجية في الدراسة الواحدة (مينجرز 2001، جيبيل 1994، ماركوس 1994، لي 1991، كابلان ودوشون 1988، راجين 1987). إن المعاني المحلية التي سيتم الحصول عليها من خلال البحث الكيفي تشكل أساساً منطقياً لتعريف الحاجات من وجهة نظر الفئات المستفيدة من صندوق النفقة الفلسطيني إلى جانب التعريف النظري، كما شكلت قاعدة لتكوين أداة القياس ذات العلاقة بالمفهوم قيد الدراسة. وسيتم تحليل ومناقشة وتفسير ظاهرة الدراسة من خلال عرض المعطيات الكمية أولاً ومن ثم المعطيات الكيفية التي تم استخلاصها، وذلك من أجل التوصل إلى فهم أعمق للحاجات قيد الدراسة بأبعادها المختلفة على مستوى عملي أو على مستوى استراتيجي.

مما سبق، فقد اعتمد البحث على منهجية بحثية نوعية وكمية متعددة، وعليه فإن أدوات هذه الدراسة هي: مجموعات النقاش، والمقابلات المعمقة، والإستبيان. وقد مرت الدراسة في تنفيذها بعدة مراحل ابتداء من المرحلة التحضيرية وتطوير منهجية البحث إلى المرحلة التنفيذية لأدوات البحث التي تم اختيارها.

## 1. المرحلة التحضيرية وتطوير منهجية البحث (كانون أول 2012)

تم عقد اجتماع تمهيدي من قبل إدارة صندوق النفقة الفلسطيني مع الباحثة الرئيسية التي تم التعاقد معها لإجراء الدراسة للوقوف بشكل شمولي على التصور العام لهذه الدراسة التي تهدف إلى تمكين صندوق النفقة الفلسطيني من تطوير سياساته الداخلية لضمان تقديم خدمات نوعية للفئات المستفيدة كما ضمان استدامة عمله. وتم عقد اجتماع

ثانٍ من قبل إدارة الصندوق مع الباحثة الرئيسية وذلك بغية تصميم الإطار العام للدراسة ومنهجية الدراسة وتحديد أدواتها بالإضافة إلى صياغة أسئلة المسح الكيفي للمقابلات المعمقة ومجموعات النقاش لكل من فئة النساء المستفيدات من الصندوق وفئة المحكوم عليهم بالنفقة. وبعد ذلك تمت مناقشة الأسئلة لدراستها على أكثر من مستوى من قبل إدارة الصندوق الباحثة الرئيسية مع طاقم الصندوق في ورشة تدريبية تم عقدها لتدريب الطاقم على كيفية صياغة الأسئلة وعقد المقابلات المعمقة، ليس فقط لتحقيق أهداف الدراسة بل لتحقيق أهداف الصندوق في تطوير شروط ومعايير الاستفادة من خدمات الصندوق وتحصيل أمواله.

وتأتي أهمية التدريب أنه تزامن مع فترة تجديد الملفات للفئات المستفيدة التي يقوم بها الصندوق سنوياً لمعرفة المستجدات على واقع الفئات المستفيدة. وبالتالي، كان بمثابة فرصة لطاقم الصندوق للتعلم أثناء العمل على ماهية المعلومات التي يجب الحصول عليها من الفئات المستفيدة، وكيفية صياغتها في أسئلة محددة تضمن الحصول على ذات المعلومات، كما صياغة أسئلة تضمن التحقق من مصداقية المعلومات التي تدلي بها الفئات المستفيدة من الصندوق أثناء تجديد الملفات ومدى شموليتها، وذلك لربطها مع واقع الفئات المستفيدة وتحليلها ما يضمن وضع معايير وشروط محددة للاستفادة من خدمات الصندوق وبما يخدم أهداف الصندوق كما سبق وأشارنا.

وأخيراً، تم فحص أسئلة المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش من خلال عقد مقابلتين معمقتين، ومجموعة بؤرية واحدة، تم على إثرها تعديل وتطوير أسئلة المسح الكيفي وصياغتها بشكلها النهائي.

## 2. المرحلة التنفيذية: (كانون ثاني- آذار 2013)

### 1.2 المسح الكيفي: الحوارات في مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة

#### الخطوة الأولى: المرحلة التحضيرية

تم التنسيق لعقد مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة من خلال طاقم صندوق النفقة الفلسطيني، وذلك خلال شهر كانون ثاني.

#### الخطوة الثانية: جمع المعلومات في مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة

##### 1. جمع المعلومات في مجموعات النقاش:

تم اختيار 3 مجموعات بؤرية، وقد تشكلت المجموعات من 15-20 مشاركة/ة موزعة على النحو التالي:



(1) تمّ عقد 3 مجموعات بؤرية من الفئات المستفيدة من صندوق النفقة الفلسطيني موزعة جغرافياً على مناطق الضفة الغربية (شمال، وسط، جنوب)، بحيث ضمت كل مجموعة من المجموعات من 15 إلى 20 مشاركة.

## 2. جمع المعلومات في المقابلات المعمقة:

تم عقد عدد من المقابلات المعمقة مع الفئات المستفيدة من صندوق النفقة الفلسطيني، حيث تم إجراء 9 مقابلات معمقة مع الفئات المستفيدة من صندوق النفقة الفلسطيني بواقع 3 مقابلات في كل منطقة من مناطق الضفة الغربية (شمال، وسط، جنوب). هدفت الحوارات في مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة مع الفئات المستفيدة إلى: 1. التعرف على أسباب توجهن لصندوق النفقة الفلسطيني. 2. التعرف على أثر تحصيلهن للنفقة من صندوق النفقة. 3. التعرف على مدى رضاهن عن الخدمات التي يقدمها صندوق النفقة. 4. التعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجههن من وجهة نظرهن. 5. التعرف على احتياجاتهن من صندوق النفقة كحلول للصعوبات والتحديات التي يواجهنها.

أجريت مجموعات النقاش كما المقابلات المعمقة في كل من شمال، وسط وجنوب الضفة الغربية، في الفترة الواقعة بين شهر كانون ثاني/ 2013 وحتى شهر شباط/ 2013. وتم تسجيل الحوارات في مجموعات النقاش والمقابلات جميعها جاهياً على آلة تسجيل، وتراوحت مدة المقابلة بين الساعة والنصف الساعة وحتى الساعتين، رغبة منا في إعطاء المقابلة حقها وإبراز بعض التفاصيل التي تخدم أهداف ذات الدراسة.

ولتوفير الراحة النفسية والطمأنينة للمشاركات، فقد تم التأكيد في بداية كل لقاء باستشارتهن عن رغبتهن في الحفاظ على الخصوصية والسرية، وفي حال انشداد بعضهن لذلك، قمت بطمأنتهن بأنني سأستعيز عن الأسماء الحقيقية بأرقام، على اعتبار أنني سأخوض في بعض التفاصيل ذات العلاقة بالتجارب الحياتية التي مر بها المشاركات. ويمكن وصف أجواء المقابلات بأنها كانت ودية وتفاعلية في مجملها، لكن هذا لا ينفي وجود بعض الانفعالات من قبيل الحزن والتوتر والتحدي والبكاء أحياناً، والتي بدت على ملامح بعض المشاركات نتيجة قسوة التجارب التي مرت بها معظمهن.

## الخطوة الثالثة: تحليل وترميز مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة

بعد الانتهاء من تنفيذ مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة وتوثيقها وتضريحها، تم تقسيم التضريح إلى محاور بحسب الأسئلة التي تم تصميمها كما سبق وأشارنا، ومن ثم تم ترميز مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة مع إدارة وطاقم الصندوق، بعد أن تم تعريفهن بأسس الترميز في جلسة تدريبية خاصة مع طاقم الصندوق. وهذا في حد ذاته كان بمثابة فرصة للتعلم أثناء العمل، وفرصة للتعرف على آراء ومواقف ومشاعر الطاقم من بعض القضايا القانونية والاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة بالنفقة، والتي لا بد ساعدت كثيراً في التعمق في تحليل محاور الدراسة.

## 2.2 الاستبيان: (أيار — تموز 2013)

هدف الاستبيان إلى: 1. التعرف على أسباب توجههن لصندوق النفقة الفلسطيني. 2. التعرف على أثر تحصيلهن للنفقة من صندوق النفقة. 3. التعرف على مدى رضاهن عن الخدمات التي يقدمها صندوق النفقة. 4. التعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجههن من وجهة نظرهن. 5. التعرف على احتياجاتهن من صندوق النفقة كحلول للصعوبات والتحديات التي يواجهنها. ولتحقيق هذه الأهداف تم تنفيذ الاستبيان في عدة خطوات على النحو التالي:

### الخطوة الأولى: المرحلة التحضيرية

بعد الانتهاء من ترميز وتحليل مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة، تم تصميم استمارة النساء المستفيدات من صندوق النفقة بناء على نتائج المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش، بعد ذلك تمت مناقشة الاستمارة مع طاقم صندوق النفقة الفلسطيني، من أجل تقييمها وتطويرها. وبعد ذلك تم عرضها على مجموعة من الخبراء النسويين والأكاديميين والإحصائيين لتحكيمها.

تم اختيار فريق بحث ميداني مكون من 5 موظفات من طاقم صندوق النفقة الفلسطيني في كل من رام الله والخليل، بحكم تواجد مقر الصندوق في هاتين المنطقتين. هذا وتم عقد ورشة عمل تدريبية لفريق البحث الميداني في مقر الصندوق الرئيسي في رام الله، لتوضيح ونقاش وشرح الاستمارة بشكل تفصيلي، وذلك من أجل ضمان توفر الفهم المشترك للباحثات الميدانيات حول أسئلة الاستمارة. وأخيراً، تم إخضاع الاستمارة للفحص والتجريب حيث تمت تعبئة 3 استمارات في مناطق مختلفة وتم تقيّمها وإدخال الاستمارات للتأكد من جودة البيانات فيها.

### الخطوة الثانية: جمع المعلومات

تضمنت عملية جمع المعلومات في المسح الكمي مرحلتين أساسيتين، وذلك لضمان جودة البيانات التي سيتم جمعها من الميدان:

#### المرحلة الأولى: تحديد آلية الإشراف والمتابعة لفريق البحث على النحو التالي:

تمت المتابعة الميدانية عن طريق الهاتف والاجتماعات، من قبل الباحثة والباحثات الميدانيات من أجل التواصل في العمل، وجرى تدوين الملاحظات الخاصة بالإشكاليات التي تواجه فريق البحث، مع التعليق والتعميم لأي ملاحظة تستحق ذلك. ومن ثم تمت عملية مراجعة الاستمارات المنجزة من قبل الباحثة وفريق البحث الميداني، والتأكد من تعبئة الإجابات على

كل الاسئلة في الاستمارة، والتقيّد بتعليمات الانتقال، وتسجيل الإجابة بالشكل الصحيح. إعادة الاستمارات التي تحتاج إلى استكمال الإجابة على بعض الأسئلة الناقصة، أو تلك الإجابات غير الواضحة، أو التي لا تتسجم مع إجابات أسئلة أخرى في نفس الاستمارة، والتي كانت تتم مراجعتها يومياً من المنسقة ومن ثم الباحثة الرئيسية.

### المرحلة الثانية: كيفية اختيار العينة وعدد الاستمارات المعبأة

يتكون مجتمع الهدف من جميع النساء المطلقات أو المهجورات المستفيدات من الصندوق والمقيمات في بيوتهن أو في بيوت أحد أقاربهن (أب، أخ) وذلك في الضفة الغربية للعام 2013. أما إطار المعاينة فيتكون من قائمة النساء المستفيدات من الصندوق، حيث يتوفر لصندوق النفقة قائمة بأسماء المستفيدين من الصندوق. تبلغ عينة المسح 90 امرأة في الضفة الغربية. أما عينة الدراسة هي عينة طبقية عشوائية ذات مرحلتين، تم في المرحلة الأولى تحديد 3 مناطق توجد بها النساء المطلقات أو المهجورات وهي شمال ووسط وجنوب الضفة. أما في المرحلة الثانية، فقد تم اختيار المستفيدات من صندوق النفقة من كل منطقة بشكل عشوائي لإجراء مقابلة معها. وفيما يتعلق بطبقات العينة، فقد تم تقسيم المجتمع إلى طبقات على النحو التالي: 1. مناطق (شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية). 2. نوع التجمع (حضر، ريف، مخيم).

تم تنفيذ المسح ميدانياً خلال الربع الثاني من العام الحالي 2013 وحتى الربع الثالث من العام 2013. وقد وزعت 90 استمارة في شمال ووسط وجنوب الضفة على النساء المستفيدات من صندوق النفقة، على النحو التالي: 28 استمارة في الشمال، 43 استمارة في الوسط، 19 استمارة في الجنوب، في مقر صندوق النفقة الفلسطيني في كل من رام الله والخليل ومركز الدراسات النسوية في نابلس، وذلك بعد أن تم التنسيق مع المشاركات في البحث من خلال موظفات الصندوق، وتمت تعبئتها أيضاً من قبل طاقم الصندوق مع الباحثة الرئيسية.

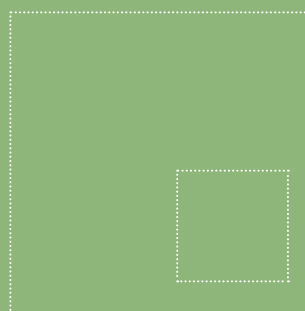
### الخطوة الثالثة: إدخال وتحليل البيانات

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد والنسب المئوية، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS). وذلك لسهولة التعامل وسهولة استخلاص النتائج التفصيلية للبيانات التي تحتويها الاستمارات. وبعد الإنتهاء من الإدخال، تم تدقيق البيانات المدخلة مع الاستمارات، للتأكد من عدم وجود أي نوع من الأخطاء في عملية الإدخال. وبعد الانتهاء من عملية إدخال البيانات، بدأ العمل على تدقيق وفحص البيانات من حيث تدقيق الانتقال ومنطقية الإجابات، تدقيق التطابق والاتساق بين الأسئلة المختلفة، وذلك بناءً على العلاقات المنطقية المصممة. وأخيراً، تم تحليل البيانات بعد استلام نتائج المسح بعد إدخالها على شكل جداول.



# الفصل الثالث

## عرض البيانات وتحليلها

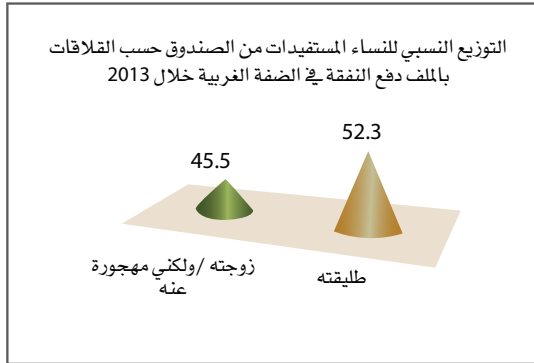


## خصائص عينة المسح الكمي:

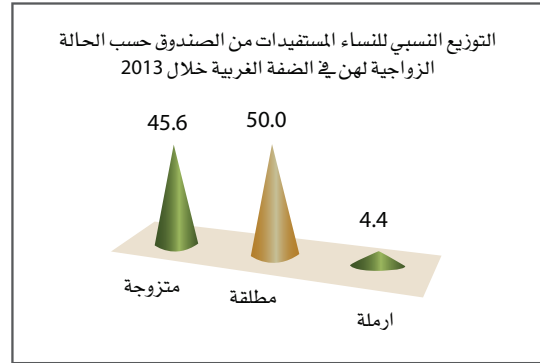
### 1. الحالة الاجتماعية للمشاركات وعلاقتهم بالمكلفين بدفع النفقة:

بالنسبة للحالة الاجتماعية للنساء المستفيدات من الصندوق حالياً، فقد أظهرت النتائج أن الأغلبية العظمى 50% من أفراد العينة متزوجات، 45.5% مطلقات، و4.4% منهن أرمال. أما على مستوى علاقة النساء المستفيدات من صندوق النفقة بالمكلفين بدفع النفقة فقد أظهرت نتائج المسح الكمي أن 52.3% من النساء المستفيدات من الصندوق هن مطلقات من المكلفين بدفع النفقة عنهن، و45.5% من زوجات المكلفين بدفع النفقة ولكنهن مهجورات عنهم، بينما لم تتجاوز نسبة أمهات المكلفين بدفع النفقة 2.3% فقط. أما متوسط أعمار أفراد العينة فقد بلغت قيمته 36.5 عاماً، وتراوحت الأعمار بين 20-45 عاماً، انظر الشكل رقم (1 و 2).

شكل رقم (2): توزيع المبحوثات حسب العلاقة بالمكلف بدفع النفقة



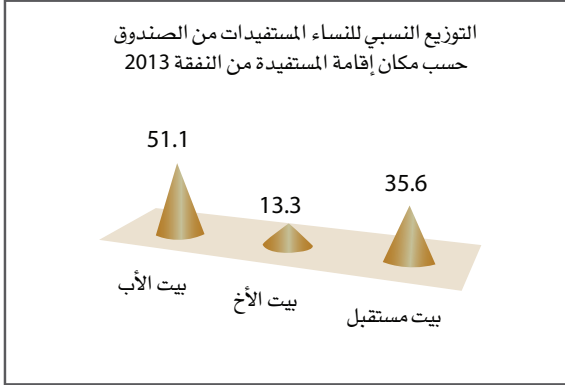
شكل رقم (1): توزيع المبحوثات حسب الحالة الزوجية



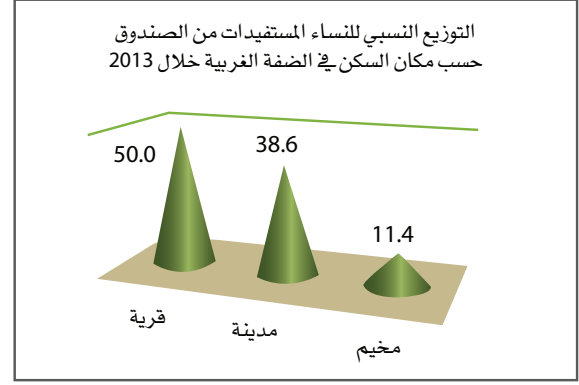
### 2. مكان إقامة المشاركات

وعلى صعيد مكان الإقامة، الشكل رقم (3) فقد بلغت نسبة النساء المستفيدات من الصندوق والمقيمات في القرى 50% و38.6% منهن مقيمات في المدينة، بالمقابل نجد أن أقل نسبة منهن مقيمات في المخيم وبلغت فقط 11.4%. هذا وتشير النتائج بحسب الشكل رقم (4)، إلى أن غالبية النساء المستفيدات من صندوق النفقة الفلسطيني 64.4%، يسكنن في بيوت أهاليهن، 51.1% منهن مقيمات في بيوت آبائهن، و13.3% مقيمات في بيوت أشقائهن، بالمقابل بلغت نسبة من يقمن في بيوت مستقلة 35.6%، منهن 63.9% يقمن في بيوت بالإيجار مقابل 36.1% يقمن في بيوت ملك.

شكل رقم (3): توزيع المبحوثات حسب مكان إقامتهن



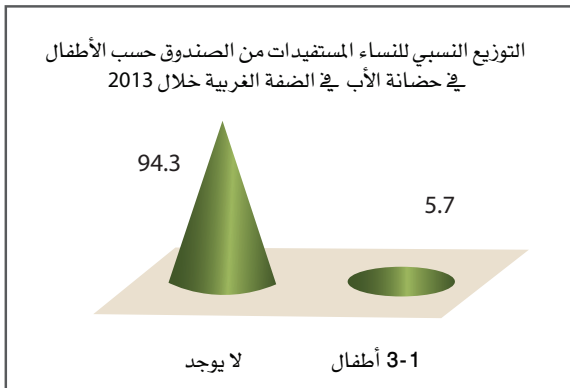
شكل رقم (4): توزيع المبحوثات حسب مكان السكن



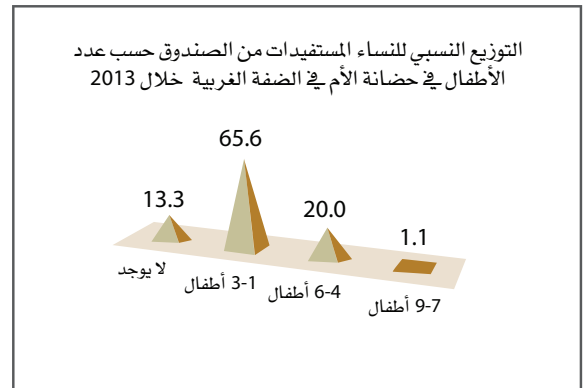
### 3. عدد الأطفال في حضارة المشاركات والمكلفين بدفع النفقة

تشير نتائج المسح الكمي بحسب الأشكال (5و6)، إلى أن 65.6% من النساء المستفيدات من الصندوق لديهن من 1-3 أطفال في حضانتهم، في حين بلغت نسبة النساء اللواتي يوجد في حضانتهم من 4-6 أطفال 20.0%، أما 1.1% فقط من النساء المشاركات في البحث فلهن في حضانتهم من 7-9 أطفال. علماً بأن 33.0% من الأطفال الموجودين في حضارة الأمهات أعمارهم أقل من 10 سنوات، مقابل 21.2% منهم تبلغ أعمار أطفالهن من 11-16 سنة. أما على مستوى عدد الأطفال في حضارة المكلفين بدفع النفقة، فقد أظهرت البيانات أن الغالبية العظمى 94.3% من الرجال المكلفين بدفع النفقة لا يوجد لديهم أطفال في حضانتهم مقابل 5.7% فقط لديهم من 1-3 أطفال في حضانتهم.

شكل رقم (6): توزيع المبحوثات حسب عدد الأطفال في حضارة الآباء



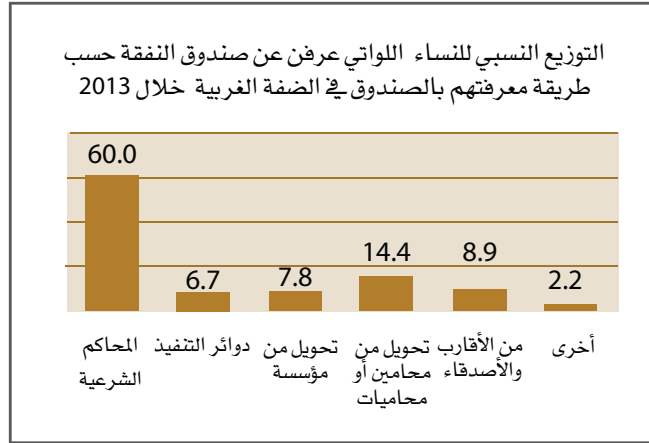
شكل رقم (5): توزيع المبحوثات حسب عدد الأطفال في حضانتهم



#### 4. معرفة النساء بصندوق النفقة الفلسطيني

أما على صعيد معرفة النساء بوجود صندوق النفقة الفلسطيني، فقد أظهرت النتائج أن المحاكم الشرعية كان لها دور الصدارة في تعريف النساء بوجود مؤسسة عامة كصندوق النفقة الفلسطيني بنسبة وصلت إلى 60.0%، في حين بلغت نسب معرفة النساء بوجود الصندوق من خلال تحويل من محامين/ات، الأقارب والأصدقاء، تحويل من مؤسسة، دوائر التنفيذ 14.4%، 8.9%، 7.8%، 6.7% على التوالي. ونلاحظ هنا أن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لم يكن لها دور في مساعدة النساء في التوجه إلى صندوق النفقة. انظر الشكل (7).

شكل رقم (7): توزيع المبحوثات حسب طريقة معرفتهن بالصندوق

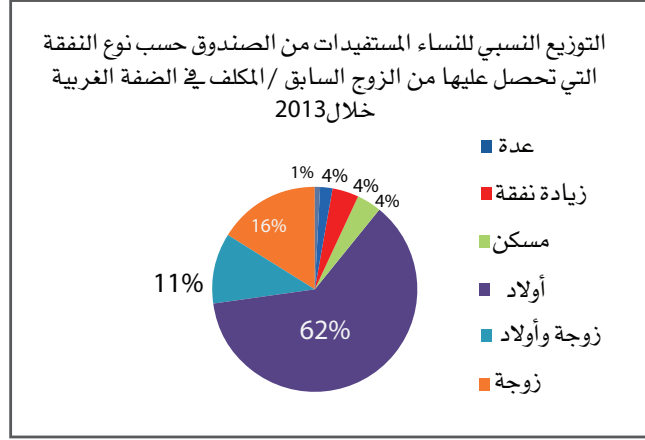


#### 5. التوزيع النسبي لمصادر دخل النساء

بالنسبة لمصادر دخل النساء المستفيدات من الصندوق، فقد أظهرت البيانات أن أكثر من ثلث أفراد العينة 34.5% يعتمدن على النفقة التي يحصلن عليها من الصندوق كمصدر أساسي ووحيد للدخل، في حين بلغت نسبة من يعتمدن على النفقة ومخصصات الشؤون الاجتماعية كمصادر للدخل 22.5%، و13.9% منهن فقط يعتمدن على راتب العمل والنفقة كمصادر للدخل. أما التوزيع النسبي للنساء المستفيدات من الصندوق حسب نوع النفقة التي يحصلن عليها من المكلفين بدفع النفقة، فقد أشارت البيانات إلى أن 62% من النساء يحصلن على نفقة أولاد، مقابل 16% يحصلن على نفقة زوجة و11% منهن يحصلن على نفقة زوجة وأولاد، في حين بلغت نسب من يحصلن على نفقة مسكن، زيادة نفقة، نفقة عدة، نفقة زوجة ومسكن وأولاد 4%، 2%، 1% على التوالي، انظر الشكل (8).



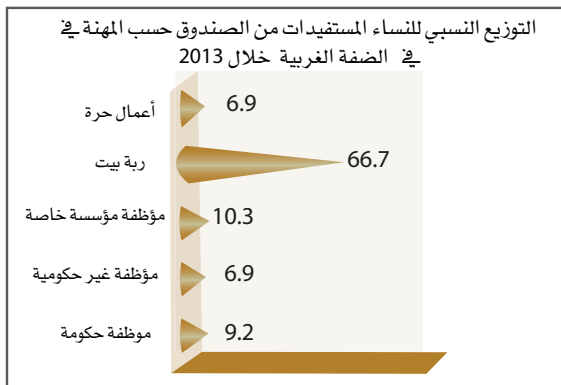
شكل رقم (8): توزيع المبحوثات حسب نوع النفقة



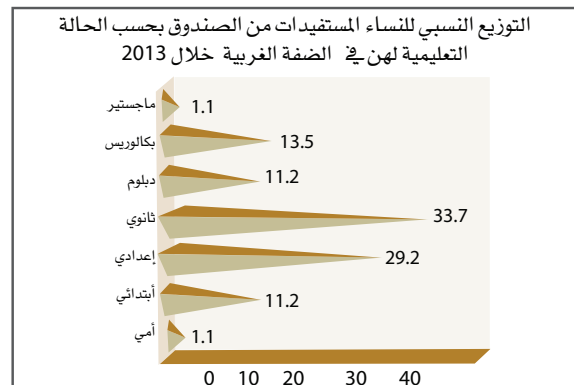
## 6. المستوى التعليمي للمشاركات

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمشاركات في البحث، فقد بلغت نسبة النساء المستفيدات من صندوق النفقة الحاصلات على شهادة الثانوية العامة فأقل 75.2% توزعت على النحو التالي: (33.7% ثانوية عامة، 29.2% شهادة إعدادية، 11.2% شهادة ابتدائية، 1.1% أمية)، بينما 34.8% من أفراد العينة كن ذوات مستوى تعليمي دبلوم فأكثر (11.2% دبلوم، 13.5% بكالوريوس، 1.1% فقط ماجستير). وبالنسبة لمشاركتهن في القوى العاملة، فقد أظهرت البيانات الكمية أن غالبية النساء المستفيدات من صندوق النفقة الفلسطيني هن ربات بيوت ولسن عاملات في سوق العمل الرسمي بنسبة وصلت إلى 66.7%، في حين بلغت نسبة من يعملن منهن 33.3% توزعت على النحو التالي: 10.3% يعملن في مؤسسة خاصة، 9.2% موظفات حكومية، 6.9% موظفات في مؤسسات غير حكومية، 6.9% يعملن في أعمال حرة.

شكل رقم (10): توزيع المبحوثات حسب المهنة



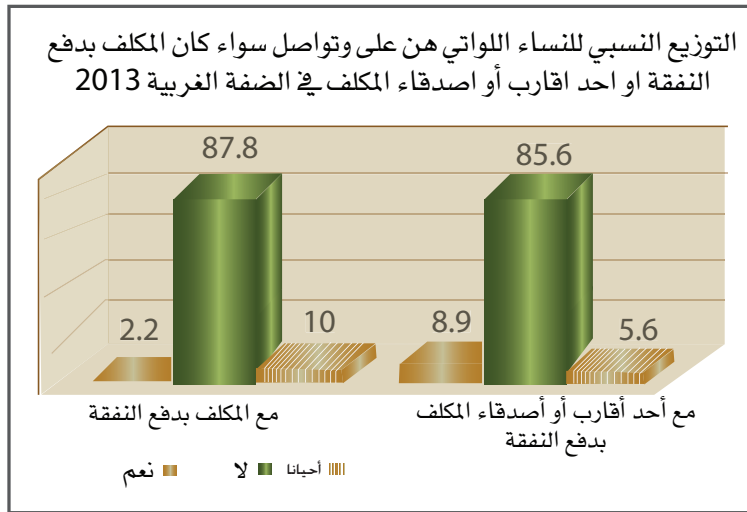
شكل رقم (9): توزيع المبحوثات حسب الحالة التعليمية



## 7. التواصل مع الملكتين بدفع النفقة.

تشير البيانات بحسب الشكل (11)، إلى أن ما يقارب 12.2% فقط من النساء المستفيدات على تواصل مع الملكت بدفع النفقة مقابل 87.8% منهن أشرن إلى أنه يوجد لا تواصل بينهن وبين الملكتين بدفع النفقة. كذلك نلاحظ أن ما نسبته 14.4% من النساء على تواصل مع أحد أقارب أو أصدقاء الملكتين بدفع النفقة، بالمقابل أشارت 85.6% منهن إلى عدم وجود اتصال وتواصل بينهن وبين أحد أقارب أو أصدقاء الملكتين بدفع النفقة.

شكل رقم (11): توزيع المبحوثات حسب اتصالاتهن مع الملكتين بدفع النفقة

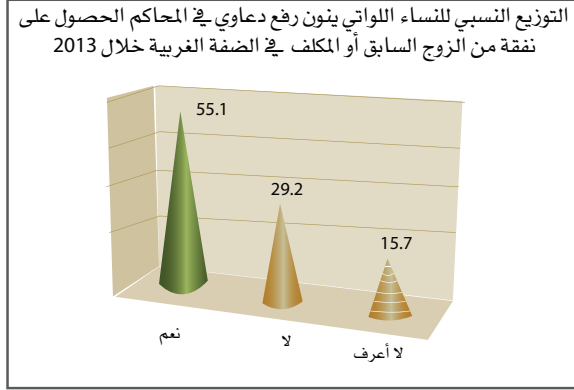


## 8. الدعاوى المنظورة في المحاكم

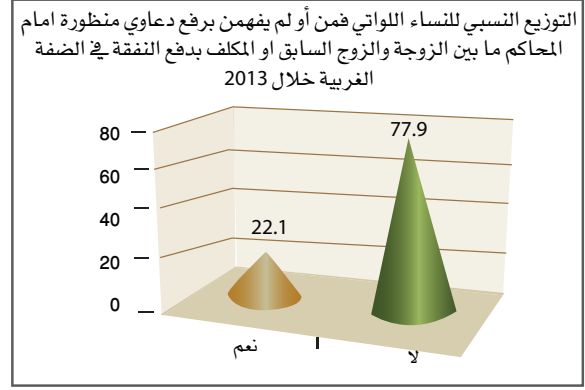
تشير النتائج بحسب الشكل رقم (12)، إلى أن ما نسبته 22.1% من الدعاوى بين الرجال والنساء ما زالت مرفوعة في المحاكم؛ علماً بأن غالبية هذه الدعاوى هي دعاوى زيادة نفقة 22.7%، ودعاوى طلب المهر المؤخر 22.7%، بالمقابل نجد أن 77.9% من النساء أشرن إلى أنه لا توجد هناك قضايا منظورة مع أزواجهن السابقين أو الملكتين حالياً بدفع النفقة في المحاكم الفلسطينية.

أما النتائج في الشكل رقم (13)، فتشير إلى أن 55.1% منهن سيرفعن دعاوى للحصول على نفقة من أزواجهن السابقين أو الملكتين حالياً بدفع النفقة، مقابل 29.2% منهن لا يبنون رفع أية دعاوى و15.7% لا يعرفن إذا ما سيرفعن دعاوى أم لا. علماً بأن نسب الدعاوى التي من المتوقع أن ترفعها النساء في المحاكم هي دعاوى تطبيق ودعاوى زيادة النفقة، 11.1%، و24.1% على التوالي.

شكل رقم (13): توزيع المبحوثات حسب نيتهن لرفع دعاوى المنظورة في المحاكم



شكل رقم (12): توزيع المبحوثات حسب الدعاوى المنظورة في المحاكم

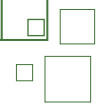


## محاوّر البحث

### 1. لماذا توجهتن إلى صندوق النفقة الفلسطيني؟

تم قياس هذا السؤال من خلال أحد عشر مؤشراً محلياً تمت صياغتها من إجابات المشاركات في مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة، لتعبر في جوهرها عن الأسباب التي دفعت النساء للتوجه إلى صندوق النفقة الفلسطيني على النحو التالي: (1) لأن الصندوق هو المسؤول عن تحصيل حقوقنا في النفقة. (2) لأن زوجي مجهول الإقامة؛ (3) لأن زوجي ما بدو يدفع النفقة. (4) علشان ما حدا يستغلني. (5) علشان ما نبيع أجسامنا. (6) رد اعتبار لكرامتي؛ (7) غياب شبكة دعم اجتماعي لي ولأبنائي (أهل، مؤسسات، لجان زكاة،...؛ (8) وسيلة ضغط على زوجي/ طليقي حتى يدفع النفقة؛ (9) وسيلة ضغط للحصول على ورقة الطلاق؛ (10) وسيلة ضغط للاحتفاظ بحضانة أبنائي؛ (11) وسيلة ضغط للرجوع إلى زوجي.

النتائج الواردة في الجدول رقم (14) تشير إلى أن غالبية المشاركات في البحث عبرن عن موافقتهن أو موافقتهن جداً 98.9% على عبارة «لأن الصندوق هو الجهة المسؤولة عن تحصيل حقوقهن»، كسبب من الأسباب التي دفعتهن للتوجه إلى صندوق النفقة، بينما عبرت 97.7%، 55.1% من النساء عن موافقتهن أو موافقتهن بشدة على أن السبب يعود إلى رفض المكلف بدفع النفقة من الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالنفقة، أو أن أزواجهن مجهولو محل الإقامة على التوالي. بينما 88.6% منهن وافقن أو وافقن بشدة على أن السبب وراء توجههن يعود إلى غياب شبكة دعم اجتماعي لي ولأبنائي (أهل، مؤسسات، لجان زكاة،...)، في حين ترى 92% من النساء أن توجههن إلى الصندوق كان بمثابة رد اعتبار لكرامتهن. هذا وقد عبرت 89.9% و79.8% عن موافقتهن أو موافقتهن بشدة على عبارتي «علشان ما حدا يستغلنا» و«علشان ما نبيع أجسامنا»، كأسباب دفعتهن للتوجه إلى صندوق النفقة.



وعلى مستوى آخر عبرت 86.5%، 70.8% عن موافقتهم أو موافقتهم بشدة على أن توجهن للصندوق كان بمثابة وسيلة ضغط على أزواجهن أو أزواجهن السابقين لدفع النفقة، أو وسيلة ضغط للاحتفاظ بحضانة أبنائهن على التوالي، بالمقابل ترى 37.1%، 12.4% من النساء أن توجهن للصندوق كان وسيلة للضغط للحصول على ورقة طلاقهن، أو وسيلة للرجوع إلى أزواجهن على التوالي.

التوزيع النسبي للنساء اللواتي يحصلن على نفقة من الصندوق حسب أسباب توجهها إلى الصندوق في الضفة الغربية خلال 2013

المجموع	غير موافقة جداً	غير موافقة	لا ينطبق	موافقة جداً	موافقة	برأيك لماذا توجهت إلى صندوق النفقة؟
100.0	0.0	0.0	1.1	76.4	22.5	لأن الصندوق هو المسؤول عن تحصيل حقوقنا في النفقة
100.0	3.4	5.6	36.0	37.1	18.0	لأن زوجي مجهول الإقامة
100.0	0.0	0.0	2.2	83.1	14.6	لأن زوجي ما بدو يدفع النفقة
100.0	2.2	5.6	2.2	73.0	16.9	علشان ما حدا يستغلني
100.0	11.2	9.0	0.0	71.9	7.9	علشان ما نبيع أجسامنا
100.0	3.4	4.5	0.0	78.4	13.6	رد اعتبار لكرامتي
100.0	2.3	9.1	0.0	71.6	17.0	غياب شبكة دعم اجتماعي لي ولأبنائي (أهل، مؤسسات، لجان زكاة، ...)
100.0	1.1	2.2	10.1	68.5	18.0	وسيلة ضغط على زوجي / طليقي حتى يدفع النفقة
100.0	13.5	19.1	30.3	29.2	7.9	وسيلة ضغط للحصول على ورقة الطلاق
100.0	3.4	7.9	18.0	55.1	15.7	وسيلة ضغط للاحتفاظ بحضانة أبنائي
100.0	52.8	20.2	14.6	9.0	3.4	وسيلة ضغط للرجوع إلى زوجي

جدول رقم (14)

في المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش، ولدى سؤال المشاركات في البحث عن الأسباب التي دفعتهن للتوجه إلى صندوق النفقة فقد عبرن من خلال إجابتهن عن ثلاثة مستويات، يتعلق المستوى الأول بالصندوق كمصدر من مصادر الدعم الذي يمكن أن يوفر خدمات مالية متعلقة بالنفقة وما له من تأثير على شعورهن بالأمان والحماية. أما المستوى الثاني، فيتعلق بعدم قدرتهن على تحصيل حقوقهن أو حقوق أطفالهن في النفقة من المحكوم عليهم بالنفقة، والتي دفعتهن إلى رغبتهم برد الاعتبار لهن ومعاينة أزواجهن. وأخيراً، يتعلق المستوى الثالث، باستخدام هذه المصادر والموارد التي تحصل عليها النساء كشكل من أشكال الصنفة والتفاوض والاستراتيجيات التي يمكن اتباعها من قبلهن لتغيير واقع ظروف حياتهن، وتحدي المعوقات التي تواجههن، من أجل خيارات أفضل في الحياة.

إجابات النساء حول المستوى الأول أكدت في مجملها على أهمية وجود مؤسسة عامة كصندوق النفقة الفلسطيني تستطيع النساء من خلالها تحصيل حقوقهن المتعلقة بالنفقة كما حقوق أطفالهن، لتوفر لهن بذلك مصدراً من الدعم والأمان والحماية لهن ولأبنائهن على المستوى النفسي والاقتصادي وكذلك الاجتماعي. فمنهن من اعتبرته المكان الوحيد الذي يمكن أن يساعدهن في تحصيل حقوقهن، من خلال نقل معاناتهن وهمومهن فيما يتعلق بالنفقة من الحيز الخاص إلى الحيز العام. وقد جاءت تعبيرات المشاركات في البحث، والتي ترجمت أسبابهن للتوجه لصندوق النفقة على النحو التالي:

«لأن الصندوق هو المسؤول عن تحصيل حقوقنا». «الوسيلة الأسرع هي الحكومة». «أنا لما عرفت انه الصندوق بقدم هيك خدمات بصراحه أول ما صدقتش حدا بها أسلوب بعطيني جزء من حقي». «لأنه ما قدرنا انحقق أي شيء منه من غير الصندوق والصندوق خلانا نقدر نأخذ حقوقنا منه». «أنا توجهت عشان حقي أنا حقي كإنسانة حق ابني يعيش كإنسان وتوجهتها لاني بحاجة للدعم، وقفتها جنب عشان إنو أثبتلو انا يعني حتى لو لمين تثبتي لزوجي اللي هو طليقي حالياً إنو أنا بغنى عنك بالعكس أنا اللي حقوق وأنا إنسانة ربي كرمني وأنا بحصل حقوقي وما في شي بوقف بطريقي انو انا عنصر ضعيف عشان اخذ حقوقي وأحس بكياني وأربي ابني واحصله حقوقي».

ومنهن من اعتبرته وسيلة قانونية أفضل وأسرع وأقل اصطداماً مع الأزواج السابقين أو عائلاتهم، لضمان تحصيل الحقوق. فمثلاً، إحدى المستفيدات عبرت عن هذا الأمر من خلال روايتها لقصتها مع زوجها السابق وعائلته:

«أنا كنت بعاني من زمان وما كان يدفع النفقة، وأنا مطلقة واتجوزت جديد، وكان ما يدفع فلوس من مرة فاجى مره وحكىتلو إنه بدي نفقة إلي ولالأولاد وأقلها أعيش الأولاد وقللي ما بقدر أبعثلك أكثر من 200 دولار في الشهر علما إنو ما يلتزم وصارت مشاكل بينه وبين العيله، وانا حسيت اني انجرحت أكثر لما كنت بدرس في الجامعة وبدي مصاريف الجامعة ومصاريف الأولاد وكل شيء وكنت ما بنام بالليل وحتى اهله

اللي همه عارفين وضعي التعيس جداً وبقولولي روجي سوي اللي بدك إياه وروحي على المحكمة ومش رح يحكموك أكثر من 30 دينار للولد فكانت الشغلة تحدي، وأنا بقدر احصل هذا الحق من خلال الحكومة من غير ما أدخل معهم في مشاكل وعراك».

هذا الشعور بالأمان والحماية يعتبر من القضايا المحورية التي عبرت عنها النساء في هذا المستوى في ظل تدني قدرتهن على تحصيل حقوقهن، نتيجة لخضوعهن لعلاقات غير متوازنة على مستوى الحيز الخاص. هذا الأمر يعكس ضرورة وجود قوانين داعمة للمرأة كما وجود بيئة قانونية تستطيع النساء أن تقفز من خلالها عن مشاهد الظلم والقهر والعذاب الممارس بحقهن في المجال الخاص. رواية إحدى المشاركات عن تجربة المعاناة التي مرت بها مع طليقتها ربما تعطينا صورة أعمق لمعنى الحماية التي وفرها لها صندوق الحماية عندما وصفته بعد كل ما مرت به من ظروف في حياتها الخاصة، بأن صندوق النفقة:

«إجا خصوصي فرج إلنا، أنا متعلمة بكالوريوس أساليب لغة عربية لدرجة إنو ما في بيتنا والله على ما اقول شهيد ملح حتى انا لما تزوجت وزني 70 كان اول شهر والله العظيم وصلت 50 مرة وحدة وأنا حامل كنت غير الإهانة وغير الذل فاضطريت أطلع اشتغل في روضة والحمد لله توفقت إنني أشتغل في مدرسة خاصة والحمد لله تميزت وأخذت تفوق ودرجات والحمد لله هو تعود انو انا اللي بشتغل ويضل نايم وضليت اتحمل انو اصبر لأنو صرنا مخلفين (أولاد) في نهاية المطاف بدو ايانني اخذلوا قرض بدو يروح على النرويج مش عاجبوا الشغل هون بدو يتطور فوق انو راتبي ما بمون عليه بشيكل كسوتي على اهلي وأهل الخير، لما طلب انو بدو قرض والحمد لله انا بعرف الحرام من الحلال صار يمسك شعري ويضرب راسي بالحيط على شهر كامل وهو يعمل ها العمائل فيه اخر اشي انا مرتك ودارنا صغيرة وأولادي شايضين معاملتو إلي إلا هو بتصل على أهلي بحكيلهم تعالوا خدو بنتكم، لأنها ما بترد علي لأنو ما بدو تاخذي قرض، اهلي حكوله بكفي ساكتين عليك الينا سنين وشايضينها وشايضين مرضها وحكيها مدام هي ساكتة خلص كمان تاخذلك قرض. آخر شي مسكني ورماني بالشارع وكان عندي ولد أربع شهور وحكالي ما الك عند اشي ولا أي اشي سوا الشال اعطاني اياه وبس اطلعي بره وخبطني بالباب بره اجت هاي اللحظة اللي الله فرجها علي فيها، ضليت شهر بدون راتب رحا لأنني كنت انا بجنين وانتقلت على طولكرم وصابتني حالة نفسية علشان اولادي مش عندي، وانهيار عصبي وهو رفع علي قضية بالطاعة دلوني أهل الخير إنو ارفعي عليه قضايا وأولاد ونفقة وعجزيه، وفعلا كانت هاي نقطة الإذلال خليه يصحى على نفسه انحبس وأنا من الناس بحبش ها الإشي بس غصبن عني وهو بالحبس بحكيالي والله لو تموت في الحبس ما بدفع الك شيكل هو بنحبس وبطلع وأنا مبسوطة كتير صندوق النفقة اجا خصوصي فرج الينا وحتى يحطلوا حد ويحملوا المسؤولية الي هو لازم يتحملها».

وبالنسبة لأخريات تتجاوز معاني الشعور بالأمان والحماية المجال الخاص لتشمل أيضا المجال العام والذي تحيا في ظله النساء المطلقات أو المهجورات، كونهن فئة موصومة ومراقبة، وممن الممكن استغلالهن من بعض الرجال الذي يستغلون حاجتهن لتلبية الاحتياجات الأساسية لعائلتهن، وبالتالي يمكن أن يتعرضن إلى تحرشات واعتداءات جنسية، أو أن يعرضن أنفسهن للغير لتوفير لقمة عيش لهن ولأبنائهن. ويظهر هذا الشعور بالأمان والحماية الذي وفره وجود مؤسسة عامة كصندوق النفقة أو المحاكم في حديث مشاركتين عبرتا بجرأة عن سبب توجههما للصندوق الأولى قالت:

«عشان ما حدا يستغلني»، «صار الواحد يضطر يعمل أي شي مشان يكون الو واسطة عشان يمشي كل شي هيك صرت أحس وانا من بداية ما عملت القضايا كل شي اشتغلته لحالي ومن كثر ما رحلت واجيت عالمحكمة ودفعت مصاري».

وعبرت أم لمستفيدة من صندوق النفقة كانت قد رافقتها أثناء عقد المجموعة النقاش في الشمال عن مفهومها للحماية التي شكلها وجود الصندوق للحالات المماثلة لحالة ابنتها من خلال تعبيرها على النحو التالي:

«عبرت على القاضي وبكل عين كوية كلتلوا أنا بحملك المسؤولية بتعرف مشكلة وحدة زي حالة بنتي وبتعرف إنو في صندوق نفقة الخطية بربقتك تقول لكل وحدة زي حالة بنتي». كما ظهر هذا المعنى للحماية القانونية والنفسية والاقتصادية التي يوفرها الصندوق الذي لجأت إليه المستفيدات في رواية وتعبيرات إحدى المستفيدات: «أنا لجئت للصندوق او المحكمة في الأساس كانت انها تحدي اني انا بعرف حقي منيح كيف انتوا بتمنعوني من حكي يعني كانت اثبات الهم جميعهم اني لا انا الي حق و بدي اخدوا اذا انتوا ما اعطونيش ياه برضاكم في قانون وفي حكومة بتوصلني لهاد الحق الي انا الي فأنا حاولت خمس سنين انا احاول وبحكوا لا فش معه وفش معه وانا بعرف واهله بعرفوا انه في معه وبكدر يصرف على ولادو حكتلهم او كي شو الحل عندكم كالوا الي بعجبك سويه بدك تروحي على المحكمة روعي على المحكمة خلي المحكمة تحلكك مشكلتك اكثر من 35 دينار المحكمة بتحكم للولد حكتلهم هاض هو رأيكم الاخير حكولي هاض هو رأينا حكتلهم خلص انا بكرة رايحة على المحكمة انا ثاني يوم توجهت عالمحكمة وحكمت المحكمة لكل ولد ثلاثمية وخمسين شيكل وأجار بيت خمسمية».

وللحديث عن المستوى الثاني، والذي عبرت عنه النساء في إجابتهن حول السبب الذي دفعهن للتوجه لصندوق النفقة، فقد بينت نتائج المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش أن معاناتهن في انتظار الأمل سواء بأن يتعرف عليهن أزواجهن للحصول على حقوقهن وحقوق أولادهم المتعلقة بالنفقة كانت غير ذات جدوى. وعليه، فإن عدم التزام المحكوم عليهم بدفع النفقة لهن أو لأطفالهن وتهربهم من تحمل مسؤولياتهم تجاه عائلاتهم بغض النظر عن أماكن إقامتهم سواء داخل البلاد أو خارجها أو كانت عناوينهم غير واضحة أو كانوا مجهولي محل الإقامة، كانت السبب وراء حقيقة لجوئهن للصندوق.

«أنا تركلي أمه وأبوه عندي وطلع وهو ما في اله خير في أمه وأبوه بدو يكون في إله خير لا ولاده". "لأنه هو أصلا فاشل وبدوش يدفع». «أنا قعدت 3 سنين أترجا إنو الحال يتغير بدون محاكم وما تغيرش اشي ولا دور علي عشان هيك اتوجهت للمحكمة وللصندوق». «أنا كمان من 6 سنين تركني وهجرني وبصرفش علي وبتعرفش علي فالتجأت للصندوق وتفاجئت إنو قعدت سنين استنا، قلت الوضع زي ما هو وتاركنا وبتعرفش علينا فقررت أروح للصندوق». «إجيت من القهر وإنه أدري، إنو بستنى في اليوم استني عشان اجيبهم اللي بشتهوه شهوة، وأوخذ نفقتي من هان، لأنه هوتا مش سائل عنهم». «أنا توجهت للصندوق لانو بدفعش من مرة وتاركني بتعرفش علينا أنا وأولادي وهم أولى وأبدى ليش هيك بتركنا مش حرام عليه فش عنة ضمير او دين عشان هيك التجاءت للصندوق».

مشاركات أخريات أكدن عدم مسؤولية أزواجهن بالدفع بطريقتهن، فبالنسبة لهن زواج أزواجهن من زوجة ثانية أو زوجة ثالثة، يجعل من دفع النفقة لهن كمهجورة كما لأبنائهن أمر أكثر إلزاماً عليه لتحمل هذا الجانب، ولكن عدم مسؤوليتهم وتهربهم من دفع النفقة كان وراء سعيهن للبحث عن طريق آخر ممثل بصندوق النفقة. وقد عبرن عن ذلك بقولهن:

«بحكي إنه بالنسبة لي بقدر يتجاوز وحده أو تنتين والتانية بدفعلها أجار بيت ودار وهي الثالثة كتب كتابه أولادي أحق إنو يدفعلهم». «أبوهم قاعد عند مرتو في قلقيلة وإجيت قدمت للصندوق النفقات. شو بدى أقولك، ثلاثي فيها، يوم أفتح الثلاثي ببقى المطور من ورا، الفار لما ببقى جوا الثلاثي ويوم ببقى علي المطربانات والجلي، مش الجلي بتسمم مش ببقى نجس إنتي ما بيجيلك نفس تذوقي إشي تطبخي في الطنجرة هديك، يوم ما تشوفي الفار فيها قاعد في جوا الدار شو بدك إتعودت، بدى سترتي تعود بس هوتا ما هو ساترني».

لكن اللافت للانتباه هنا أن الغالبية العظمى لم يتطرقن إلى العامل الاقتصادي الذي يمنع المحكوم عليهم بالنفقة كمبرر لعدم الالتزام، بل كان التهرب من تحمل المسؤولية من قبل المحكوم عليهم بالنفقة أو قلة إحساسهم بالمسؤولية تجاهن أو تجاه أطفالهن، العامل الأكبر الذي ركزت عليها النساء في إجاباتهن. وفي هذا السياق، تصف إحدى المشاركات سبب لجوئها للصندوق:

«انا كدمت للصندوق لانو جوزي بقى مهاجرني صرله سنتين وكنت أوديلوا مشان يجي يصرف على ولادي بكوني ما بكدر أصرف على ولادك إنت حرة إنت وولادك بتكدري تروحي تشحدي تجيبي من الجيران منين ما كان إصرفي أنا ماني مجبور وحالته المادية منيحة بشتغل بإسرائيل يعني وما بوديلي مصروف فاضطريت إنني أروح على المحكمة وأشكي عليه والمحكمة ودتني عالصندوق كالتلي روجي عالصندوق



يعني صرله سنتين مهاجرني يعني ابوي ما بكدرش يصرف علي أبوي صرف إلي صرفه علي وعلى ولادي يعني أبوي سوى عمليتين وإخوتي ما بصرفوش علي ويعني إنت عارفة الإخوة ما بصرفوا علي الوحدة واضطريت يعني إني أشكي عليه وهيو ما بوديلي مصروف يعني صرله سنتين ما شافش ولاده يعني هي دخلوا في المدارس ولا بכול في إلی ولاد ولا بכול يعني ارواح اشوف ولادي».

وتوافق مشاركتان أخريان زميلتهن الرأي، إذ أشرن إلى أن أزواجهن السابقين يملكون المال ولكن لا يوجد لديهم أدنى إحساس بالمسؤولية، وقد عبرن عن ذلك بقولهن:

«هو ما يلتزم بالمرّة بشيكل إنو بدو يجي لبناتو يمكن ما معه مصاري بس هو إلی بسكر وبيجي شارب أكيد معه إنو يدفع لبناتي بس هو لو معاه ما بدو يدفع». بينما عبرت أخرى عن ذلك بقولها: "مش موجود في البلد هو في السعودية حاليا ومعه مصاري رفعت عليه نفقة لأنه بتعرفش على أولاده ولا في إشي حتى الولادة وإولدت ولادة قيصرية مستشفى خاص، مستشفى شهير في حلحول ولا إشي ولا دفع ولا تعرف على ولادو، وقال حتى في حليب بامبرز ولا إشي يعني بدي يحس إنو في عندو أولاد بس هو ما عندو مسؤولية أبدا أبدا».

ويبدو أن أمر عدم الالتزام بدفع النفقة لا علاقة له من وجهة نظر النساء المشاركات في البحث بوجود المحكوم عليهم بدفع النفقة خارج البلاد أو لعدم وجود عناوين واضحة لهم، بل الأمر في مجمله يتعلق بقضية رفضهم أساساً لدفع النفقة، وخير مثال على ذلك ما قالته إحدى المشاركات:

«لأنه هو رافض مبدئياً إنه يدفع وبحكي على بوز الكندرة بدفعهم وما دفعهم».

وقد تكون الرغبة بمعاقة أزواجهن السابقين أو الانتقام منهم بعد تعرضهن لأشكال شتى من الإهانات وسوء المعاملة، عاملاً أكثر أهمية في إصرارهن على الحصول على نفقة من حاجتهن للدعم المالي. فعلى سبيل المثال، تشير إحداهن في تعبيرها عن هذا الإحساس بقولها:

«أنا لجأت من باب أول قبل ما تكون حاجة إلی بصرفش علي بدي آخذهم من عينيه هذا إلی صار لأنه هو إلی تاركني وأنا إلی اطلعتة يشتغل ومستحيل إنه كان يطلع ويجيب وبالنهاية باي باي لندن، وهي صار لو 5 سنين ما بقول إلو ولد أو بنت نهائياً حتى انا عنا حيوان بالدار بشوفه بطلع بجيب أكل لولاده ويعلم أولادي شوفوا الحيوان بعامل ابنه ويا ريت أبوكم يعاملكم بهاي الطريقة».

في حين شاركت أخرى بنقل مشاعر الغضب والقهر من خلال قولها: «قديش أنا كنت مقهورة وأتعذب لما كنت أروح المحكمة وهو طلع وهرب، بس لما نزلتلي النفقة وهو عرف كأنه بموت يعني العذاب اللي أنا شفته هو هسا بشوفو هاد بعني لي كتير لأنه بشوف العذاب اللي أنا شفته».

وبالنسبة لأخريات قد لا تكون الرغبة بالانتقام ورد الاعتبار هو ما يجعلهن يذهبن إلى المحاكم أو لصندوق النفقة الفلسطيني بقدر ما هو إحساس بالقوة والنفوذ الذي قد يتولد لديهن، باعتبارهن دائماً ما كن يشعرن بالضعف والدونية التامة أمام أزواجهن. قد يتذوقن طعم الإحساس بكونهن قادرات على إدارة ذواتهن ضد الرجال عندما يستخدمن سلطة المحكمة أو الصندوق لإجبارهم على دفع النفقة، وذلك وعبر إحساسهن بما اكتسبته من نفوذ حديثاً. فمثلاً تقول إحدى المستفيدات من الصندوق:

«هادا حق أولادي لإني ما أخذت منه إشي إلا ورقة الطلاق وما دفع ولا إشي ولا شيكل وخليه يحط نفقة». في حين عبرت أخريات عن ذلك بقولهن: «يعني نوعاً ما إنو أنا بعتبروا انتصار وإنو أنا من الأصل ما كانش عندي يعني مش محقق أي إشي من حقوقي منو فلما طلعتي من صندوق النفقة مبلغ فحسيت إنو أنا انتصرت نوعاً ما إنو حققت إشي، حتى لو شي بسيط يعني بس إنو برضو إنو أجبرتو إنو يدفعلي ويصرف على الولاد وبعترف بالشغلة». «أحسن إشي النفقة لأنها بتدل الزلزمة آه لأنو لما أخذها من الصندوق بدو يكون مديون لصندوق النفقات». «خلي يتراكم عليه المصاريف علشان ما يفوت البلاد لو ماتوا أهلو كلهم بضلو مديون للدولة إنت الاب، انت السبب الي فيه الأولاد إنت المجبور فيهم المؤسسات تصرف عليهم خليك مديون إلهم بكفي انحرمت فوتت البلاد».

وأخيراً، يتعلق المستوى الثالث، كما أشرنا في بداية هذا المحور إلى أن النساء أن استثمرن فرصة وجود هذا الصندوق الذي باستخدام هذه المصادر والموارد التي تحصل عليها النساء كشكل من أشكال الصفقة والتفاوض والاستراتيجيات التي يمكن اتباعها من قبلهن لتغيير واقع ظروف حياتهن، وتحدي المعوقات التي تواجههن، من أجل خيارات أفضل في الحياة. بعض المشاركات اعتبرت أن لجوءهن لصندوق النفقة كان وسيلة فعالة للحصول على مستحقاتهن بطريقة إنسانية تحفظ لهن كرامتهن، وتنتهي معاناتهن مع المحكوم عليهم الذين يماطلون في دفع النفقة لهن، وذلك من خلال إيداع مبلغ النفقة على حسابهن البنكي دون تكبد عناء الذهاب إلى المحاكم، وقد أجادت المشاركات من النساء في التعبير عن ذلك بقولهن:

«أول إشي أنا جوزي موظف وماكنش في أي وسيله آخذ مستحقاتي منه وكانت قضيتي عند مأمور الاجراء في المحكمة وفترة من الفترات السلطة قطعت الرواتب كلها وبطلت أقدر أحصل إشي وكان وقتها عطلة وحتى مأمور الإجراء قال ما بنقدر نأخذ أي إجراء بحقه لإنو مو ظف يعني مثلاً سجن أو إشي زي هيك

وهو نصحني بصندوق النفقات وبعديها حولت هسة بأخذ سواء كان في رواتب في السلطة أم لا ومستحقاتي مضمونه وبكرامتي وبدون ما أجري وراه من مكان لمكان أنا معززة مكرمة بروح آخر الشهر على البنك وبأخذ مستحقاتي وأنا مرتاحة».

بينما ترى مشاركات أخريات أن لجوءهن للصندوق كان بمثابة استراتيجية ناجحة بالنسبة لهن لإجبار أزواجهن على دفع النفقة وتحمل مسؤولياتهم تجاه أسرهم بدون أن يضطرن لخوض صراعات معلنة أو خفية مع المحكوم عليهم بالنفقة. وبالنسبة لهن، فإن نقل هذا الصراع من الحيز الخاص إلى الحيز العام من خلال تدخل سلطة حيادية كصندوق النفقة يتولى ويحكم القانون دفع المبالغ المحكوم بها لهن، يعتبر من وجهة نظرهن إنجازاً استراتيجياً يخرجهن كطرف رئيسي من حلبة الصراع التي كانت دائرة بينهن وبين المحكوم عليهم بالنفقة، ليحل الصندوق قانونياً محل المحكوم لهن بالنفقة كخصم للمحكوم عليهم الذين ماطلوا أو تهربوا من دفع النفقة لمستحقيها، على أن يتولى الصندوق وبالطرق التي حددها القانون، تحصيل أمواله باعتبارها أموالاً عامة. لخصت المشاركات في إجابتهن هذا الشكل من أشكال الاستراتيجيات التي استطاع الصندوق أن يحققها لهن بقولهن:

«حكلي القاضي 14000 شيكل، الـ14000 شيكل مخدتش إلا غير 3000 من صندوق النفقة إحنا حبيننا نلجأ لصندوق النفقة كوسيلة ضغط عشان يدفع إنو مش مطلوب إلنا إحنا، هسا هو مديون ومطلوب للسلطة قبل ما يغدى مديون ومطلوب إلنا». «عشان أذله للدولة ما ينذل إلي، بدي يتعذب شوي من العذاب اللي عذبني إياه من 15 سنة». «انبسطت عليه إنو كيف بتخبا بالشوارع وسيارات الشرطة بدور عليه كيف اللذلي أنا عشته، قد ما رحت على المحاكم واجيت وإداينت من كل الدكاكين وصاحب أبوي ومن أبوي ومن خالي وتراكم علي حوالي 10000 شيكل دين، حتى لو ما أجاني نفس المبلغ بس بنفس الوقت إنو إنذل للصندوق وصار مديون للدولة مش إلي».

وبالنسبة لأخريات، لم يكن السبب الرئيسي وراء توجيههن للصندوق هو الحصول على حقوقهن في النفقة فقط، بل تلجأ بعض النساء أيضاً لرفع دعاوى النفقة في المحاكم أو التوجه للصندوق النفقة في حال تعذر التنفيذ، كاستراتيجية ضغط على أزواجهن والحصول على حريتهن من خلال الطلاق:

«أنا لجئت لصندوق النفقة لأنو ما رضي يدفع ولا إشي نهائياً حتى في المحكمة صار يحكي ما يطلق إلا ما تتنازلي عن الدعوة وبعطيك بس 3 آلاف وبعدين خلص إذا بترضي هيك منيح حكلكوا لا وبدك إطلاق غضب عنك وبعدين طلقني». «دلوني ناس كتير على صندوق النفقة عشان بدي نفقة منه عشان حابه أخلص منه عشان أتوصل للطلاق برضاش يدفع لأنو بحكي إذا بدك الطلاق بدك تتنازلي عن كل إشي وأنا بدي أطلق بأي طريقة واضطريت أتوجه للصندوق».

كما كان اللجوء للصندوق بمثابة ورقة تفاوضية أو صفقة للاحتفاظ بحضانة أبنائهن، وهذا الأمر بالنسبة للنساء المطلقات أو المهجورات يشكل قلقاً وهاجساً في حال أجبرن على التخلي عن حضانهن لأبنائهن. فبالنسبة لهن كما للكثير من النساء لا يمكن لهن تقييم ذواتهن أو شعورهن بالرضا عن ذواتهن بمعزل عن قيامهن بدورهن الإيجابي، الأمر الذي لا بد سينعكس على إحساسهن بالقوة وتقدير ذواتهن من خلال الإبقاء على أطفالهن ضمن حضانهن ورعايتهن، تحديداً أنهن خسرن الكثير وتحملن وطأة الصعوبات النفسية والاجتماعية والاقتصادية بعد فقدانهن حياتهن الزوجية بفعل الطلاق أو الهجر، وبالتالي لا يمكنهن مجرد التفكير بمزيد من الخسائر، خاصة أطفالهن، الذين يشكلون لهن ولو على المستوى النفسي بديلاً للدعم على اختلاف أشكاله على المدى البعيد. عبرت النساء عن ذلك بقولهن:

«كاين رايح يطالب بابني إنو يوخذو إله و ينام عندوا عمر ابني خمس سنين وابني ما بعرف ينام بدوني، أنا نمت عند أهلي إذا أنا انتكلت على غرفة ابني بلحكني على الغرفة الثانية و تعلقوا ولادي في كتير كتير والحمدلله هاض ابني بعتر في بدهم يوخذوا ولادي حكولو انتو ما بتدفعوا نفقة والحرمة مش طالبة نفقة هلا اجبروه وبدفع النفقة هو جنى على حالو». «عرض علي إني اتنازل عن الولد ويعطوني كل حقوقي بس أنا رفضت أتنازل عن الولد عشان هيك لجايت للصندوق». «أنا بعرف إنو البخيل ببيع ابنه عشان المصاري، لو تجمع المبلغ بيجي بترجي في وبقلي خذي الأولاد واتنازلي، وسيلة ضغط عشان ما يأخذ الأولاد ورح يقلي أنا بدي مصاري وبقلي صفقة إدفعي وبديش يشوف الأولاد».

في حين عبرت أخريات وبشكل غير معلن عن أن لجوءهن للصندوق كاستراتيجية للرجوع إلى أزواجهن. «مع العلم أنا بحبه، فيما اعتبرته بعضهن وسيلة لتغيير سلوك أزواجهن: «بعد 10 سنين وانا بستنى أمل منه او يرجع أو يتغير، فش تغيير فلقيت أفضل حل إنو يدفع». أو وسيلة لرد اعتبارهن عن الظلم الذي تعرضن له: «اعتمدت على صندوق النفقة مش بس وسيلة للعيش من وراها وسيلة ضغط عليه عشان يتمرر بس».

## 2. رضا النساء عن الخدمات التي يقدمها صندوق النفقة الفلسطيني

هذا السؤال تم قياسه من خلال خمسة مؤشرات تعبر في جوهرها عن رضا النساء عن الخدمات التي يقدمها صندوق النفقة الفلسطيني على النحو التالي: (1) التزام الصندوق في دفع النفقة شهرياً. (2) التعامل معي بشكل لطيف وإنساني من قبل المحاميات. (3) تفهم وضعي وخصوصيتي كامرأة من قبل المحاميات. (4) تعريفي بحقوقني التي تتعلق بكل جوانب النفقة (نفقة تعليم، نفقة صحة، نفقة حضانة، نفقة مسكن)، من قبل المحاميات. (5) تعريفي بمسؤولياتي وواجباتي تجاه الصندوق من قبل المحاميات.

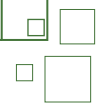
التوزيع النسبي للنساء اللواتي يحصلن على نفقة من الصندوق حسب مدى رضاهن عن خدمات الصندوق في الضفة الغربية خلال 2013

المجموع	غير راضية جداً	غير راضية	لا ينطبق	راضية جداً	راضية	مدى رضاك عن خدمات الصندوق؟
100.0	29.2	32.6	5.6	11.2	21.3	التزام الصندوق في دفع النفقة شهرياً
100.0	0.0	1.1	0.0	83.1	15.7	التعامل معي بشكل لطيف وإنساني من قبل المحاميات
100.0	0.0	0.0	0.0	79.8	20.2	تفهم وضعي وخصوصيتي كإمرأة من قبل المحاميات
100.0	15.7	13.5	0.0	53.9	16.9	تعريفي بحقوقتي التي تتعلق بكل جوانب النفقة (نفقة تعليم، نفقة صحة، نفقة حضانة، نفقة مسكن)، من قبل المحاميات.
100.0	1.1	4.5	0.0	70.5	23.9	تعريفي بمسؤولياتي وواجباتي تجاه الصندوق من قبل المحاميات.

الجدول رقم (15)

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (15) إلى أن الغالبية العظمى من المشاركات في البحث، 61.8%، كن غير راضيات أو غير راضيات جداً عن التزام الصندوق في دفع النفقة شهرياً، وذلك بالرغم من أن غالبية المشاركات 88.9%، عبرن عن موافقتهن أو موافقتهن بشدة على أن صندوق النفقة الفلسطيني هو الجهة المسؤولة عن تحصيل حقوقهن، وقد عبرت النساء في مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة عن أن عدم رضاهن على عدم الانتظام في دفع مستحقاتهن من صندوق النفقة الفلسطيني، يعود إلى تعريضهن لمشاكل مع المحيط تحديداً من أولئك الذين يضطرون إلى الاستدانة منهم لتلبية احتياجات عائلاتهن. وفي ذلك تقول المشاركات في البحث:

«بتعرفي 1000 شيكل أنا بحكي لو ينزلن في معادهن كل شهر بشهور كويس بس كل شهرين صعبة». «أنا بالنسبة للخدمة وال500 شيكل الي بعطونا إياهم نعمة وفضل بس لما تتأخرو وتقيمو وتحطو بكون على أمل مثلاً بدي أحط ابني بالمستشفى على أمل إنه جايني مصاري، أدفع ديوني فالتأخير والتقديم بسويلي مشكلة لو 100 شيكل بتيجي آخر الشهر بكونش كذابة قدام الناس». «المشكلة الرئيسية عدم التزام الصندوق بالموعد المحدد و مثلاً عندي شيكات بـ 10 الشهر ما يقبض على 10 او 20 الشهر هيك بضطر لمشاكل وهاي مشكلة رئيسية».



ولكن اللافت للانتباه، هو هذا الوعي الذي يميز المشاركات في البحث، والذي تمثل في أن تعبيرهن عن عدم الرضا لا يعني إلقاء اللوم على الصندوق، فهم يدركن تماما أن الصندوق شكل حماية لهن على المستوى النفسي والاجتماعي والاقتصادي ولو بالحد الأدنى. هذا بالإضافة إلى أنهن يدركن تماما بأن عدم الانتظام يعود إلى أسباب عدة، منها معرفتهن بموارد الصندوق المحدودة، ومعرفتهن بعدم قدرة الصندوق على استرداد نسبة كبيرة من أمواله من المحكوم عليهم بالنفقة مقابل الزيادة في أعداد المستفيدات. وفي هذا السياق تشير المشاركات بقولهن:

«صاروا يتأخروا كثير علينا وبس ما في شي ثاني، أنا يعني راضي عنهم إشي أكيد لأنني لاقيت منهم مساعدة أكثر من أي حد». «أحيانا يتأخروا بدفع النفقة وأنا ما بلومهم ولازم يلاقوا آليه للدفع واحنا بناخذها لأننا حقنا ولأنا محتاجينها». «بس هالأ الصندوق حرام الصندوق عليه عبء كبير كثير كثير يعني أنا هيني بقول لك بده يصير لي 7 سنين مع الصندوق يعني بغض النظر تأخر علينا ما تأخر علينا بنزول النفقة ما بلومهم لأنه صندوق ما في وراه بير نفض بضل يشفط منه هادا الصندوق يعطي .. ولأنه بنفس الوقت عم بتزيد الحالات مش بتنقص الحالات لو مثلاً يعني أنا هي صار لي ثلاث اربع جلسات باجي يعني الوجوه صارت مأتوفة إلي صرت أعرف هالوجوه، يعني هادي شفقتها قبل سنتين لساتها بتاخذ نفقة، هادي شفقتها السنة الماضية، هادي شفقتها جديد صرت يعني الوجوه أعرفهم مين العتيقة مين الجديدة، يعني ما في ممول للصندوق يعني لما يتأخروا في دفع النفقة صح بنكون ماكلين هوا وتعبانين ونفسيتنا كزا وبنتمنى هالنفقة تنزل لنا وبقى أوعد أولادي استنوا شوي بس أقبض استنوا شوي بس أقبض بيقول لي يما طيب انتي من وين بتقبضي، يعني حرام الصندوق قد ما بيعطينا وقد ما بيتأخر علينا ما بقدر أقول انه بيتأخر لأنه في نفس الوقت منح منح انه بنلاقي بديل انه يعطينا».

كما عبرت الغالبية العظمى 98.8% من المشاركات عن أنهن راضيات وراضيات جداً عن التعامل معهن بشكل لطيف وإنساني من قبل المحاميات، في حين عبرت كل النساء المشاركات في المسح الكمي عن أنهن راضيات وراضيات جداً لتفهم وضعهن وخصوصيتهن كنساء من قبل المحاميات. وهذه النتائج تتفق مع نتائج المسح الكيفي، إذ أشارت النساء في المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش إلى هذا الرضا مقارنة مع طريقة التعامل معهن داخل أروقة المحاكم بقولهن:

«في المحكمة ميزان عدل بس والله ما منلاقي الترحيب والخدمات التي بكدمولنا ياهم واللطافة التي بتعامل يمكن أنا لأنني ما بتتعامل مع صندوق النفقة الا مع ستات زيك زيهم يمكن هاي في الها تعذير يعني أنا بالعكس المرة التي مررت (سبقت) بتذكر أنا اول ما وصلت كانت امني متوفية جديد، في من الخوات بكوا معاي بصراحة يعني هاض الاشي في المحكمة ما منلاقي زي ما بنلاقيه هان». «تعامل المحاميات كثير

كويس كثير كثير، كثير لجأت يعني كل ما آجي بسمعوك ويعطوك مجال تحكي وتاخذي راحتك». «بالعكس يعني اشي بريحنا نفسيا قبل ما انه الوحدة تتجراً انها تطلب طلب او تحكي واعطوتونا وراك (أوراق) قتلوتنا اطلبوا الي بدكم ياه اكتبوا فيهم يعني كمان لما حكتولنا ما تكتبوش اسم الوحدة شعرت براحة نفسية اكثر واكثر».

أما على مستوى تعريف المشاركات بحقوقهن التي تتعلق بكل جوانب النفقة (نفقة تعليم، نفقة صحة، نفقة حضانة، نفقة مسكن)، من قبل المحاميات، فقد عبرت 29.2%، عن أنهن غير راضيات أو غير راضيات جداً، مقابل 69.8% كن راضيات أو راضيات جداً. وهذا إلى حد ما لا يتفق مع نتائج البحث الكيفي والتي عبرت فيه النساء عن امتعاضهن بسبب تجاهل المحاميات لتعريفهن بهذه الحقوق التي يمكن في حال قمن برفع دعاوى في المحاكم للمطالبة فيها، بغية زيادة قيمة النفقة نظراً لعدم كفايتها بالنسبة لغالبيةهن، هذا بالإضافة إلى أن التواصل بين الفئات المستفيدة والمحاميات لا يتسم بالاستمرار والدوام للاطلاع على أي جديد ممكن أن يخدم النساء في تجاوز صعوباتهن على اختلافها. وقد عبرت إحداهن عن ذلك بقولها:

«المفروض إنه صندوق النفقة يبلغ يخبر بهاي الأمور أنواع النفقة وزيادة النفقة وأجرة الحضانة، أنا ما عرفتها إلا في اللقاء الجماعي يعني مثلاً أنا بعرفش فيها سمعت منك أما المفروض صح أنا قدمت هاي بس لإنو يكون في إعلان أو توعية، هي لازم يعني أنا صندوق النفقة لما قدمتو إلي بجوز سنة ما تواصلتس أنا كنت أتصل عليها يعطيني الرقم مش صحيح يعني بدي أرجعلها في موضوع زيادة النفقة فلا معاي رقم ولا إشي يعني المفروض صندوق النفقة يضل مستمر مع المستفيدة ويضل يعني في توعية يضل يعطيها إعلان يحكيها شو تعمل وشو تساوي وشو يقدملها خدمات إنها تستفيد منو».

وفيما يتعلق بمؤشر تعريفهن بحقوقهن من قبل المحاميات وما يترتب عليها من توفير وثائق خاصة لتنفيذ معاملاتهن للاستفادة من صندوق النفقة، أو مسؤولياتهن تجاه الصندوق في حال وقع تغيير على حالة الفئات المستفيدة الاجتماعية وغير ذلك من المعلومات التي يمكن أن تضع المستفيدات تحت طائلة المسؤولية، في حال عدم التبليغ عنها، فقد عبرت غالبية النساء 94.6% عن أنهن راضيات وراضيات جداً عن ذلك.

نتائج المسح الكمي المتعلقة في هذا المحور تتطابق مع نتائج المسح الكيفي، حيث عبرت غالبية النساء المشاركات في المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش عن ذلك، بأن المحاميات إجمالاً يقمن بطرح الشروط والمعلومات التي يجب التبليغ عنها. وقد لخصت إحداهن هذا الرضا بقولها:

«المحامى بتشرح كل إشي طبعاً كنت جاهلة بمواضيع النفقة ولا عندي فكرة عن أي إشي، لما مريت شوي هيك كانت المحامية زيادة عن اللزوم متفهمة وكانت تشرحلي كل إشي وشو الأشياء المضرة، وحتى هاي إنه فكرت توخذ من الجوز نفقة شرحلي ياها كلها وإنه إيش الأشياء اللي لازم تكون والشروط الموجودة عشان توخدي نفقة إيش الأشياء اللي بتمنع وإيمتا بتوقف النفقة وإيش الأشياء اللي لازم تتجنبها حتى ما يصير هيك يعني شرحت بالزبط مية بالمية أنا ملمة جداً في الموضوع».

ولكن بالنسبة لأخريات هذا لا يعني عدم وجود مشاكل تعترض طريقهن، فمسألة تجديد الملفات التي يقوم صندوق النفقة تزيد من العبء المادي عليهن ناهيك عن الوقت والجهد الذي يستغرقه تجديد الملفات، وفي ذلك تقول إحدى المشاركات:

«بالنسبة لتجديد الأوراق كل سنة هدا برضو بكلف كل مرة في المحكمة خمسة وعشرين شيكل وخمسين شيكل والأوراق مثبتة، لو انهم يكتفوا بورقة وحده كمان يبعدوننا صار برام الله بدي اخذ مواصلات وأنا براجعوني عشان رقم بسيط مثلاً رقم الهوية غلطانين برقم، طيب معك صورة عن الهوية يعني قادر بطريقة معينة بتتصلح وهاي إعاقات بسيطة وإنو بلاش كل الأوراق اللي كل سنة بطلبوها منا لازم يسهلوا علينا مين اللي بطلب تجديد الاوراق انتو صندوق النفقة».

### 3. محور ماذا يعني لكن أنكن تحصلن على النفقة من صندوق النفقة الفلسطيني

هذا السؤال تم قياسه من خلال ستة مؤشرات تعبر في جوهرها عن الأثر الذي يتركه أمر تحصيل النساء للنفقة من صندوق النفقة الفلسطيني على النحو التالي: (1) حقي وحق أولادي الشرعي (2) النفقة دعم مادي لي ولأولادي (3) النفقة دعم معنوي لي ولأولادي (4) النفقة رد اعتبار للظلم الذي عانيت به (5) كرامة لي ولأولادي (6) شعرتني بالأمان والحماية.

إجابات النساء المشاركات في البحث الكيفي والكمي في هذا المحور، تعبر عن المعنى أو الأثر الحقيقي الذي قد يتركه أمر تحصيلهن للنفقة على ذواتهن من قبل صندوق النفقة الفلسطيني، وتشير في جوهرها إلى قوة حقيقية داخلية تشكلت لديهن على المستوى الذاتي، نتيجة نقل أمر تحصيلهن للنفقة من الحيز الخاص الذي عادة ما يكون رهينة المزاج الشخصي لأزواجهن السابقين أو أزواجهن الحاليين للمهجورات منهن، أو رهينة مماثلتهم في الالتزام بدفع النفقة وتهربهم من مسؤولياتهم تجاه عائلاتهم وحتى إن قضت المحاكم بوجوب دفعها، إلى الحيز العام من خلال مؤسسة عامة كصندوق النفقة الفلسطيني الذي يحل بدوره محل المحكوم عليهم في الدفع لأصحاب النفقات ومن بينها النساء أو الأطفال. وهذا بدوره قلل من تعقيدات وإشكاليات تنفيذ الأحكام التي تتعلق بالنفقة، الأمر الذي شكل مصادر حماية حقيقية للفئات المستفيدة منها على المستوى الذاتي النفسي والمعنوي؛ الاقتصادي كما الاجتماعي لهن ولأطفالهن.



فمثلاً، تشير نتائج المسح الكمي بحسب الجدول أدناه، إلى أن 100% من النساء المشاركات في المسح ترى بأن تحصيلهن للنفقة يعني لهن تحصيل لحق من حقوقهن الشرعية كما هو حق لأولادهن، بينما ترى 98.9% و95.5% منهن بأن النفقة شكلت دعماً مادياً ومعنوياً لهن ولأولادهن على التوالي، كما عبرت 91.1% و86.5% منهن عن أن تحصيلهن للنفقة يعتبر بمثابة رد اعتبار للظلم الذي عانيته في حياتهن أو بمثابة كرامة لهن ولأولادهن على التوالي، وأخيراً عبرت 94.4% عن أن تحصيلهن للنفقة يشعرهن بالأمان والحماية.

التوزيع النسبي للنساء بحسب الأثر الذي يتركه أمر تحصيلهن للنفقة من صندوق النفقة الفلسطيني في الضفة الغربية خلال 2013

المجموع	غير موافقة جداً	غير موافقة	لا ينطبق	موافقة جداً	موافقة	ماذا يعني لك أنك تحصيلين على النفقة؟
100	0.0	0.0	0.0	91.0	9.0	حقي وحق أولادي الشرعي
100	0.0	0.0	1.1	88.8	10.1	النفقة دعم مادي لي ولأولادي
100	1.1	2.2	1.1	76.4	19.1	النفقة دعم معنوي لي ولأولادي
100	3.4	3.4	2.2	74.2	16.9	النفقة رد اعتبار للظلم الذي عانيته
100	4.5	6.7	2.2	71.9	14.6	كرامة لي ولأولادي
100	2.3	2.3	1.1	70.5	23.9	تشعرنني بالأمان والحماية

جدول رقم (16)

تعبيرات النساء وإجاباتهن بحسب نتائج البحث الكيفي تتفق تماماً مع نتائج المسح الكمي، إذ أشارت الإجابات في جوهرها إلى القوة الداخلية التي تولدت لدى المستفيدات من صندوق النفقة الفلسطيني على المستوى الذاتي. هذه القوة برزت بوضوح من خلال الجانب الأدائي لأصوات إجاباتهن وتأثيراتها السمعية والتوكيدات التي وردت في مضامينها كتفسير للقوة التي تم تقويتها في دواخلهن نتيجة تحصيلهن لحقوقهن في النفقة، وذلك بعد أن ارتبطت بوعيهن وإدراكهن للنفقة كحق لهن ولأولادهن، وما لها من تأثيرات إيجابية نفسية على المستوى الفردي. وقد عبرت غالبية النساء المشاركات في البحث عن هذا المستوى بقولهن، إن هذا بمثابة حق لهن، في حين عبرت أخريات عن أن تحصيل حقهن بالنفقة يعتبر بمثابة خطوة أولى على طريق تحصيلهن للحقوق الأخرى، وبغض النظر عن قيمتها:

«أنا كثير مبسوطة مو إني رايحة أقبض نفقة، بالعكس أنا بكون رايحة أقبض حقي». «النفقة صح خطوة أولى من خطوات إني أحصل على بقية حقوقي لأنو أنا نزلت بلا شيء وطبعاً إشي يفرحني إني أخذت أول حق وإنو لازم أمشي بكل قوتي». «أنا معلمة وكان كلشي مسؤوليتي فالحمد لله، حسيت لأول مرة إني بقدر أحصل جزء من حقي هاد إلي أنا، ملكي أنا، فقدرت أحصله وأحطه بين أيديي يعني بغض النظر عن القيمة».

القوة الداخلية التي شعرت بها النساء إثر تحصيلهن لهذا الحق على المستوى الفردي كان لها تأثيراتها الإيجابية على مستوى تمكين ذواتهن وتعميق إحساسهن بقوتهن وقيمتهن ومكانتهن مقارنة بوضعهن قبل أن يكن قادرات على تحصيل هذا الحق. وقد جاءت تعبيراتهن في هذا السياق على النحو التالي:

«بعنيلي إنه بمدش إيدي لبرا، إنه تلاقي آخر كل الشهر مبلغ يعني لو بدي أروح أتداين بقولهم إستونني لآخر الشهر إنه في مبلغ جايني». «أول ما نزلتلي أول نفقة حسيت كديش أنا قوية وكديش أنا مستهينة بنفسي وفعلاً بروح وباجي... حسيت إني أنا قوية فعلاً قوية وانتصرت».

كما أظهرت نتائج المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش أثر تحصيلهن للنفقة على شعورهن بالقوة والكرامة أو باسترداد كرامتهن التي امتهنت، تحديداً فيما يتعلق بأولوياتهن في تلبية احتياجاتهن الأساسية الضرورية من مأكلاً وملبس. كما كان له أكبر الأثر في حمايتهن من طلب المساعدة المالية من قبل الأقارب المحيطين، كما حمايتهن من ذل الحاجة. فهناك لحظات بالنسبة لبعضهن كادت توقع بهن للتضحية بكرامتهن مقابل إشباع غريزة الجوع لتوفير قوت يومهن كما قوت أبنائهن، وذلك من خلال التفكير للحظة ببيع أجسادهن أو من خلال تعرضهن للتحرشات الجنسية من قبل آخرين الذين يستغلون ظروفهن الاقتصادية البائسة التي يعشنها. عبرت المشاركات عن هذا الشعور بقولهن:

«قوة وكرامة». «ما أهين نفسي لأي إنسان وما أنهانش أنا كمان». «حسيت إنو النفقة بتردلي شوي من كرامتي اللي امتهنت وتحدي أكثر». «النفقة بالنسبة إلي خلتني قوية». «النفقة أعطتني راحة نفسية و دفعه أكثر وصرت أشوف الحياة بمعنى آخر إنو الحياة لأ صارت أسهل علي إني أنا بقدر». «أنا الصراحة مبسوطة إنها بتنزل النفقة ليش لأنو بكفي الإنسان كرامتي فوق كل إشي بحس إني أنا قوية». «يعني أنا عندي كرامة وانفض قلبي وحسيت حالي انتصرت من النفقة». «النفقة وسيلة إني أعيش بكرامتي يعني أكون عزيزة نفس». «أكون بكرامتي حتى أخ أب ما تطليش منه».

مشاركات أخريات عبرن عن هذا الأثر والذي يتمثل بشعورهن وإحساسهن الداخلي بتحقيق نوع من التحدي للنفوذ والسيطرة الممارسة بحقهن نتيجة تحصيلهن للنفقة، وهو بالنسبة للكثيرات أكثر أهمية من مجرد الأثر المادي الذي حققته النفقة، فقد ترتاح بعض النساء لهذا الشعور بالنفوذ والتحدي لمجرد قيمته الإزعاجية بالمعنى المجازي، والذي لا بد سيعمق بحسب رأيهن من إحساس الرجال بوجود مسؤولية تقع على عاتقهم بالرغم من تجاهلهم إياها، ولكنها في النهاية أمر لا بد من الالتزام بدفعه باعتبارها ديوناً ستترام عليهم للمؤسسة العامة. وفي هذا تقول المشاركات في البحث:

«النفقة انتصار لأنو كان ذالني لأنو يعني إنتي طلبتي الطلاق وإطلقتي أخرتك رح ترجعيلي يعني مرجوعك إلي فكرو إنو الواحد رايح يموت من الجوع وارجعلو في يوم وليلة». «أنا لما اخدت انبسطت كتير بس سعادتني ناقصة شوي بس بتكمل لما يعرف إنني بأخذ نفقة وإنشاء الله إنو بعرف علشان انبسط بزيادة، بنجن إذا بعرف». «أنا بحس بدي أخذهم مجرد تحدي إله وإثبات لنفسي وممكن بضحك على حالي عشان اثبت في اشي ما قدرت أخذوا منك وهسا بقدر أخذو قدامك وأنا مش في بيتك». «بعني أول اشي يحسو في المسؤولية إنه عليه مسؤولية صح إنه ما بدفع اشي بس يوم من الأيام رايح يدفعهن». «بكفي إنها قوتني وبكفي فشتلي غلي، سنين إلي مقهورة بالعذاب». «خلي المصاريف تتراكم عليه علشان ما يفوت البلاد لو ماتوا أهله كلهم بضله مديون للدولة».

الروايات التي أفصحت عنها بعض المشاركات تشير إلى أن أثر تحصيلهن للنفقة بالنسبة إليهن، يتجاوز في معانيه ومضامينه القيمة الإزعاجية التي تحدث عنها بعض الفئات المستفيدة في المقابلات المعمقة أو في مجموعات النقاش، إذ اعتبرن أن تحصيلهن للنفقة كان بمثابة رد اعتبار للظلم الذي تعرضن له أثناء حياتهن الزوجية. هذا الظلم الذي طالما كان يذوب في دواخلهن بفعل الثقافة الذكورية التي يحملها الأزواج في أذهانهم تجاهن، بأنهن تابعات خاضعات ولا يحق لهن التعبير عن احتياجاتهن النفسية والاقتصادية والاجتماعية، جعلهن يفقدن الثقة بذواتهن ويحسسن بأدमितهن كما عزز من دونيتهن أمام أعينهن. ولكن تحصيلهن للنفقة ومن خلال مؤسسة عامة جاء ليخفف تدريجياً عبء هذا التفكير بوضعتهن ومكانتهن الدونية في الحيز الخاص وما كن يتعرضن له من مختلف أشكال العنف النفسي والجسدي والجنسي، الأمر الذي كان له أكبر الأثر على تعزيز ثقتهن بذواتهن وتحسين صورتهم أمام أعينهن من خلال تحديهن ولو نفسياً لجوانب الظلم التي كن يعشنها في ظل عقلية لا ترى في النساء سوى أجساد للمتعة وجاريات للخدمة. فمثلاً إحدى المشاركات في المقابلات المعمقة تحدثت عن تجربتها على شدة قسوتها لتصف الأثر الحقيقي الذي تركه أمر تحصيل النفقة، باعتباره رد اعتبار لتفاصيل الظلم الذي تعرضت له في حياتها بقولها:

«أول اشي عشت ظروف وأنا معاه، إنو هو ما بآمن إنو المرأة تاخذ مصروفها، إنو انا بجيب أكل وبديك تأكلي وما تحكي أه أو لا، وطبعاً لباس واحتياجات المرأة ما كان يعترف فيهم، ولو كان يآمن إنو المرأة في إلها احتياجاتها فبشعر إنو أنا بشاركه وبأخذ هادا المبلغ حتى لو ماكان في عندي احتياج بشعر إني بشاركو بكل اشي وبشعر إنو هو بشاركني في كل إشي عندو، فأنا لما شفتمو ما بعترف في هادا الاشي فقررت إني إنفصل وقتلتو إنو أنا هسا بقدر آخذ إلي ما كنت أخذة وأنا معك، وبعدين في شغلات تانية، حسيت إني أنا اعطيتو شغلات كتير غالية علي زي عمري وأنا كنت عندو عامل بلا أجر كانت إنو بنام معي هو أجري واتخيلي آديش كان يؤذيني بهاي الشغلة نفسياً، فقررت إني اتحداه ومن حقي اني أختار حياتي وبدي آخذ أجري كامل مكمل، وأنا مش عندك كمان».

تحصيلهن للنفقة بالنسبة لغالبية من تمت مقابلتهن أيضاً، كان بمثابة دعم مادي واقتصادي للنساء المستفيدات وأطفالهن، إذ أكدن في إجابتهن أن النفقة تشكل مصدراً أساسياً من مصادر الدخل بالنسبة لهن، تحديداً، وأن 34.5% من النساء المستفيدات من الصندوق بحسب نتائج المسح الكمي، يعتمدن بشكل رئيسي على النفقة التي يتم تحصيلها من صندوق النفقة الفلسطيني، في حين تعتمد 21.5% منهن على النفقة ومخصصات الشؤون الإجتماعية، بينما تعتمد 13.9% منهن فقط على النفقة وراتب العمل. نتائج المسح الكيفي جاءت لتؤكد هذا الجانب من الأثر المادي للنفقة الذي يخفف عنهن الكثير من أعباء تلبية الاحتياجات الأساسية لأطفالهن، إذ أشارت النساء إلى ذلك بقولهن:

«لما تنزل النفقة كتير بتبل ريقى». «إنقاذ إلي أنا يعني الحالة المادية بالنسبة لأهلي يعني ما فيش إمكانية إنهم يصرفوا علي يعني بستعملوا لمصاريفي الشخصية للطب للدوا لأي إشي بعنازوا أنا بنفسى بستخدم المصاريف الي بتيجيني من النفقة». «بعنيلي إنو أنا ممكن أستاجر بيت للاولاد ممكن أجيّب احتياجات الاولاد الأساسية من أكل وشرب وممكن تغطي أكل ومشرب بس على الأقل بساعدي بنزل عن أكتافي حمل كبير».

المستوى الثالث، ارتبط بإدراكهن لهذا الحق من خلال تأثيراته الإيجابية على صياغة علاقتهن مع المجتمع الأكبر ووضع حدود لها، فوجود مؤسسة في الحيز العام توفر لهن الأمان والحماية والفرص لتحصيل حقوقهن انعكس من وجهة الكثيرات منهن على وضع ضوابط لعلاقتهن مع المحيط وقد عبرت النساء عن هذا ذلك بقولهن:

«في كتير من الستات منشان الحاجة بتبيع أجسامها عشان إتعيش أولادها، بما أنو في حقوق والحكومة اتبيلنا هادا الوضع ليش انهين أنفسنا ونقل دينا وننزل كفار عشان ناس بتستاھلش»، «أنا كتير تغلبت في المحكمة عشان بدي نفقة يعني صندوق النفقة نشلني كأنه كان صندوق النفقة هو صندوق الفرج».

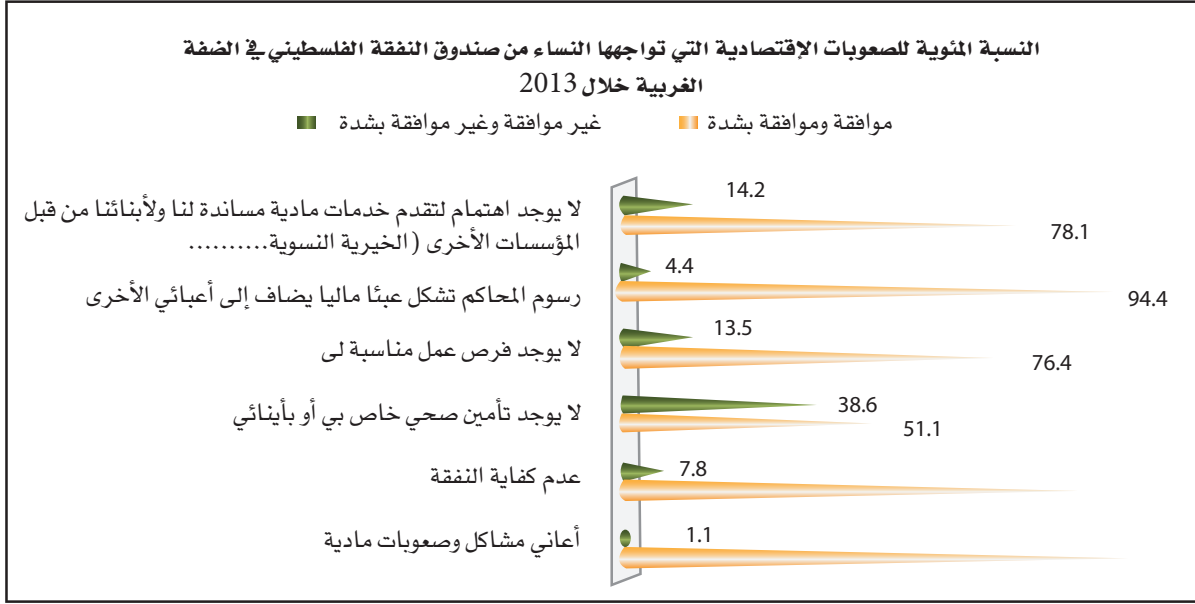
#### 4. الصعوبات التي تواجه النساء المستفيدات من صندوق النفقة الفلسطيني في الحيز الخاص والعام

يتضمن هذا المحور الذي يتعلق بالتحديات والصعوبات التي تواجه النساء المستفيدات من صندوق النفقة الفلسطيني ثلاثة مستويات: 1. الصعوبات الاقتصادية 2. الصعوبات الاجتماعية 3. الصعوبات النفسية. وقد تم قياس هذه الصعوبات على اختلاف مستوياتها من خلال مؤشراً محلياً تمت صياغتها من إجابات المشاركات في مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة، على مستوى الصعوبات الاقتصادية فقد تم قياسها من خلال ست عبارات تتساءل عن مدى موافقة الفرد لها، وعرضت هذه العبارات في الاستمارة على النحو التالي: قيمي العبارات التالية: (1) أعاني مشاكل وصعوبات مادية (2) عدم كفاية النفقة (3) لا يوجد اهتمام لتقديم خدمات مادية مساندة لنا ولأبنائنا من قبل المؤسسات الأخرى (الخيرية النسوية والحقوقية وغيرها) (4) لا يوجد تأمين صحي خاص بي أو بأبنائي (5) لا يوجد فرص عمل مناسبة لي؛ (6) رسوم المحاكم تشكل عبئاً مالياً يضاف إلى أعبائي الأخرى.

وعلى مستوى الصعوبات الاجتماعية فقد تم قياسها من خلال تسعة مؤشرات تتساءل عن مدى موافقة الفرد لها، وعرضت هذه العبارات في الاستمارة على النحو التالي: (1) أشعر بأن تصرفاتي وحركاتي مراقبة من العائلة والمحيط (2) العائلة والمحيط يلقون عليّ اللوم بسبب الطلاق (3) العائلة/ المجتمع لا يرحم المطلقة أو المهجورة (4) نظرة العائلة/ المجتمع لا ترحم أبنائي بسبب وضعي كمطلقة أو مهجورة (5) إجراءات المحاكم لا تراعي خصوصية قضايا النساء والأسرة (6) قيود على سفري مع أبنائي بسبب القانون (7) منعي من إتمام معاملات وأوراق رسمية (8) نظرة العاملين في المحاكم لي نظرة دونية (9) لا يوجد اهتمام وجدية لتنفيذ أحكام النفقة من قبل المؤسسات ذات العلاقة (الشرطة، البلديات، دائرة التنفيذ، دائرة الأراضي....).

أما على صعيد الصعوبات النفسية فقد تم قياسها من خلال مؤشرين يتساءلان عن مدى موافقة الفرد لها، وعرضت هذه العبارات في الاستمارة على النحو التالي: (1) الوضع النفسي لي ولأبنائي سيئ بسبب عدم قدرتي على تلبية احتياجاتهم (2) الوضع النفسي لي ولأبنائي سيئ بسبب انفصالي عن أبيهم/تجاهل أبيهم لمسؤوليته المادية والمعنوية تجاههم.

## أولاً: الصعوبات الاقتصادية:



الشكل رقم (17)

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن المشاكل المادية تحتل الرقم الأول في قائمة الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها النساء المستفيدات من صندوق النفقة، إذ عبرت 98.9% منهن عن تأييدهن لعبارة «أعاني مشاكل وصعوبات مادية»، يلي ذلك تأييدهن بنسبة 78.1% لعبارة «لا يوجد اهتمام لتقديم خدمات مادية مساندة لي ولأبنائي من قبل المؤسسات الأخرى (الخيرية النسوية والحقوقية وغيرها)»، و94.4% من النساء وافقن ووافقن بشدة على أن رسوم المحاكم تشكل عبئاً مالياً يضاف إلى أعبائهن الأخرى، كما أن المشاركات في البحث وافقن ووافقن بشدة على عدم كفاية النفقة بنسبة وصلت إلى 89.9%، في حين بلغت نسبة موافقتهن وموافقتهن بشدة على عدم وجود فرص عمل مناسبة لهن، وعدم وجود تأمين صحي خاص بهن وبأولادهن بنسب بلغت 76.4% و51.1% على التوالي.

ولعل الإجابات التي حصلنا عليها في المسح الكيفي تفسر نسب ارتفاع مؤشرات الصعوبات الاقتصادية في المسح الكمي، فقد أشارت غالبيةهن إلى أن طلاقهن أو هجرانهن من قبل أزواجهن شكل عبئاً مالياً عليهن ما يجعلهن من أكثر الأطراف تضرراً من الناحية الاقتصادية، الأمر الذي لا بد يؤدي إلى انخفاض في المستوى المعيشي لهن ولأطفالهن، وعدم قدرتهن على تلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير الحياة الكريمة لعائلتهن ولو بالحد الأدنى، إذ عبرت الغالبية العظمى منهن عن وجود صعوبات ومشاكل مادية بقولهن:

«هو الوضع المادي اللي مذايق حالنا يعني الناس اللي بعاشين بنعمة يعني إحنا كنا بقله بعد انقطاع الرواتب صرنا تحت الرجلين». «من قلة المادية الواحد بصير يتصعب وبشوف أيام صعبة وبشوف ظروفه صعبة كثير وبعدين لما الواحد يعني بدو يشتري الشغلة الإشي غالي والمعيشة كثير يعني ارتفعت المعيشة كلشي غلي والواحد لمن يدور في البيت وما يلاكيش مصاري بصير الواحد يعني بتتكند شوي من قلة المصاري من قلة الاشي».

ويبدو أن الأسباب التي تقف وراء تعميق معاناتهن اقتصادياً لها علاقة بزيادة أعبائهن كونهن أصبحن المعيلات الوحيدات لأسرهن، وتحملهن أعباء نفقات وتكاليف إعالة أسرهن على اختلاف تفاصيلها، من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن، خصوصاً في حالة حضانة الأم لأبنائها:

«الحالة المادية زي الصفر، أنا بدي ولادي يكونو مبسوطين، بدي ولادي يلبسو أحسن لبس يوكلوا أحسن أكل ويصيرو زي هالولاد، بدي يروحو هالولاد يلعبو، بدهم يروحو بدهم ييجوولا يوم يكبرو هالولاد شو بدهم يقولي عني، قصرتي في حقنا مش بقدي أبونا رمانا وأخرى إنت مقصرة في حقنا، أخرى محينة فينا إشي، شو بدي أقلهم لما يكبروا، طيب بكرة المدارس، ينتي لا عندها بوت ولا بنطلون، خلقت هالمريول جبتهلها إياه من إني بقى يوزعوه في عمارة هيام، طيب بدهاش دفاتر بدهاش كل يوم مصروف شيكل؟ بدهاش سندويشة والله لو إنتي بترضي شو بدي أقلك تأقلك، طب بكرة بتيجي المدارس، طيب أنا من وين بدي أجيب للولاد بكرة المدرسة، من وين بدي أجيب للبت بوت، منوين بدي أجيبها دفاتر».

وما يزيد الأوضاع الاقتصادية سوءاً على سوء، رسوم المحاماة والمحاكم التي تشترط دفع رسوم جراء كل خطوة يقمن بها في المحاكم، ومنها طلب الإعلان في الجريدة الرسمية والتي تشكل بدورها عبئاً مالياً يضاف إلى أعبائهن الأخرى. ولا يوجد من وجهة نظر النساء مراعاة لوضعية الفئات المهمشة من النساء والرجال حيث إن الغالبية منهن فقيرات ووضعهن التعليمي والاجتماعي لا يسمح لهن بدخول سوق العمل:

«أنا رحنت على المحاكم كثير وكأنو كل معاملة بدي أدفع عليها وبدي أروح عند الكاتب وروح عند رئيس القلم وكلها محاسبة وبدك إضلي تروحي تراجعني بدك تنزلي كل ما بدك شغلة، بدك تنزلي إعلان في الجريدة طيب هذا لما أنا يعني طلبت زيادة مع إني أنا ماخذ ورقة طلاق ونفقة وكلشي». «أول شي بدي أحط بالجريدة ثاني إشي رسوم وتكلفة وفي مثلاً قضاة وبين المحامي وما برضا يحكي غير إلا وفي محامي». «الصراحة كانت دعوى المتأخر والطلاق لحتى أثبتها هون عنا في المحاكم الشرعية دفعت عليها 2000 دينار. ورقة الطلاق تبعني لحتى هادي الورقة تصير إجراءاتها قانونية يا أستاذة فداء دفعت

2000 دينار وكمان للمحامي كمان دفعت ايش بيحكولهم 400 شيكل رسم ورقة الطلاق. طيب أنا ما طلبت الطلاق أنا ما لقيت غير ورقة الطلاق جايتيني لحالها، بتحكي لي خدي تفضلي هي ورقتك؟ يعني عشان تثبتيتها دفعتي رسوم، اتصلوا علي المحكمة الشرعية بيقولوا لي هادي الورقة مش معترف فيها وما بتقدري تأخدي متأخرك إلا إذا خلصتي إجراءاتها، أنا ما إلي خص فيها هو اللي بعثها، لازم هو يخلصها، ليش أنا أخلصها يا أستاذة..

وأشارت غالبية المشاركات إلى أن الأحكام القضائية التي تخص تقدير النفقة جائزة ومحففة وظالمة بحقهن وتميل لصالح كفة الرجال، كونها لا تتماشى مع غلاء المعيشة ومتطلبات الواقع، كما أنها لا تراعي الحد الأدنى من متطلبات توفير الحياة الكريمة لهن ولأسرهن أو تلبية الاحتياجات الأساسية. وهذا بالنسبة للكثيرات منهن يزيد من تعميق سوء أوضاعهن المادية ويعرضهن لذل الحاجة:

«القاضي رح أحاسبو قدام رب العالمين، أنا يوم ما إنحكم إلي ولولادي نفقة 100 دينار كنت أحكي للقاضي لو سمحت إنك تزيد النفقة وبقلو انوالب 100 دينار بتكفي وأنا عندي توم وكان أولادي عمرهم أشهر بقلو إفرض الولد إنسهل بقلي إغليلو بابونج، بكيت بكفي للتوم والأم بالشهر». «الكضاة في المحكمة الشرعية ما بساعدونا نهائي خص نص في زيادة النفقة بكونك إنت بتوخذ أقصى حد خلص ليش نعطيك أكثر من هيك أنا إبنني ما بصرف عليه هالكده وهمه ولادهم أنا متأكد مية بالمية إنهم بمدارس خاصة ومتأكد مية بالمية إنه باصات بتاخذهم وبتجيبهم و سيارات بتاخذهم وبتجيبهم الكضاة مش معنا».

وتؤكد أخريات أنهن وبالإضافة إلى الظلم الواقع عليهن جراء سوء تقدير القضاة للنفقة، فإنهن يتحملن اقتصادياً ثمن الأخطاء التي تقوم بها الجهات المختصة، ويتحملن أيضاً عناء البحث عن المعرفين كشرط مسبق لزيادة النفقة، ولكن دون جدوى حيث يخسرن في معظم الأحيان الدعاوى التي يرفعنها لزيادة قيمة النفقة:

«أنا لما قدمت لصندوق النفقة القاضي حكمني 30 دينار لكل طفل لما جيت أقدم للصندوق المحامية حكمتي بتكدري تتطلبي زيادة ولما نزلت للمحكمة أقدم زيادة طلبوا تصديق ورقة الطلاق دفعت عليها 150 شيكل كمان مره بعثوني على صندوق النفقة لما رحت دفعت كمان 50 دينار بدوها فترة لتطلع لما طلعت وجيت على نابلس جببتها رجعت على القاضي وشهود ولما رجعت على الصندوق فيها غلط حكولي كمان مره اضطريت على جنين وغيرتها وبرضوا أخذت وقت لما رجعت إليها لما قدمت في الصندوق ما ساعدوني ما زادوا النفقة أنا عندي الأولاد بروحوا على المدارس مواصلات وعندي طفل مريض وعائش على الدواء والبايمبرز بصراحة ما بتكفيني». «أنا رفعت قضية زيادة نفقة للأولاد لما فتحت بيت صار بدو مصروف



وحكيت لازم أرفع زيادة للنفقة وبعد سنة وسنين حكولي خسرت حكولي لازم تجيبوا معرفين إنو هو يشتغل وأنا من وين بدي أجيب معرفين وخسرتها».

غياب شبكات الدعم الاجتماعي من قبل أسرهن أو أسر أزواجهن السابقين أو الحاليين في الحيز الخاص نتيجة لسوء وضعهم الاقتصادي اعتبرته النساء عاملاً من أهم عوامل عوزهن وشدة فقرهن :

«أخوي بدو يقلي خذي هالميت شيكل وجيبي للولاد؟ أبوي بدو يقلي خذي هلمخمسين شيكل أروح أتحوج فيها للولاد؟ ما دام أبوي مش مطعم حالو أخوي عندو سبعة، يشتغل ويعتمل وبروح على مرته وبرمي ولادي برا».

هذا بالإضافة إلى تجاهل المؤسسات الاجتماعية على المستوى الحكومي وغير الحكومي في الحيز العام لفئة النساء المطلقات أو المهجورات وأطفالهن، وعدم تحسسها للمعاناة التي تعانيها النساء بعد أن ازدادت الأعباء عليهن واضطراهن ليكن المعيلات لأسرهن، كان سبباً من وجهة نظر النساء لتدني ظروف معيشتهم وسوء ظروفهن الاقتصادية:

«البيوت أسرار وين ما بروح نطلب كمطلقات او كمهجورات ما يعطونا إشي إلا بس للأيتام لأنه إحنا مطلقات وجوزكم موجود هو اللي لازم يصرف عليكم والجمعيات حكولنا لأ». «عمي صابو مرض وتوفى صغير عمره 39 هلاً ولاد عمي أيتام الحين صارو أيتام ولله العظيم بدخل دخل عليهم في الألف والفين من أهل الخير بس بقولك إلي أعظاهم يعطيني، بس في ظلم في المجتمع الجمعيات عليهم كل الناس عليهم طيب أنا إطلعو شوي يعني شو بدي أحكيك يعني فش إشي ينقال الحكي كلو هيني جوا فش إشي مخبا في حياتي صفحة بيضة بقول كلشي في قلبي بس هو أذاني». «يعني أنا مثلاً قدمت للشؤون والشؤون زي كأنو بدهم إياكي تعيشي بذل يعني إنتي مطلقة لازم تكوني بخراية ولا توكلي ولا تشربي ولا تطلعي».

وفي معظم الحالات، عبرت النساء عن عدم قدرتهن على الانخراط في سوق العمل أو عدم وجود فرص عمل مناسبة، ما يجعلهن الأكثر تضرراً مادياً مقارنة مع المحكوم عليهم بالنفقة. هذا الأمر يعود إلى الوقت الذي تم استثماره من قبلهن في تربية ورعاية أطفالهن خلال فترة زواجهن وازدياد أعبائهن بعد طلاقهن أو هجرانهن، ما قلل من فرصهن في استكمال تعليمهن؛ وقلل من دافعية البعض منهن للبحث عن عمل؛ وقلل من فرصهن لدخول سوق العمل أو فرص بناء قدرتهن من خلال اكتساب مهارات مهنية تؤهلهن من التنافس في سوق العمل. إحدى المشاركات تلخص من خلال الحديث عن أعبائها المنزلية ورعاية أبنائها التي اعتادت على القيام بها، وعدم قدرتها على التفكير بالانخراط في سوق العمل كونها لم تعتد على العمل خارج سياق المنزل أو الإطار الخاص:

«أنا في إيلي ولاد يعني بقدرش أطلع وأدشرهم (أتركهم) كمان، مش متعود على الشغل كمان يعني ما عمري إشتغلت، بحياتي ما إشتغلت، ما إطلعت. آه بعدين ضغط الصغار بقدرش أدشرهم يعني أنا، يعني مثلاً هسا أنا لما رحلت عند بنتي بضلني أوصي بنتي الثانية على كل إخوانها، طيب مهى مش عليها مدرسة وبدها تدرس وبدها إشي، هي فاضية لخوانها الصغار مثلاً، تضلها متابعتهم، بتقدرش، هي برضو زي ما أنا عليّ مسؤوليات هي عليها مسؤوليات من ناحية مدرستها من ناحية كل إشي إلها، بدهم من وقتي كثير يعني ولادي برضو، أنا مثلاً هاظ إبني بدرسو وهاظ إبني مثلاً إشي وهاي بنتي بدها إشي، علمك شغل الدار، طبخ، مسح مثلاً إشي 24 ساعة واقفلهم، يدوب الواحد قادر إلهم».

وعبرت أخريات عن قلة فرص العمل المتاحة لديهن بسبب محدودية فرص العمل المتاحة أو بسبب عدم امتلاكهن للخبرات أو المؤهلات العلمية والعملية التي يتطلبها سوق العمل، بقولها:

«الحين الشغل فش شغل من مرة أنا خريجة سكرتيرة طبية إدارة مستشفيات وتخرجت معدل 96 ومش لاقى شغل وشهادتي بعاني بس من شغله أطلع الشهادة بدي مصاري ضايل علي مبلغ 3000 شيكل وأنا يعني طالبة متفوقة وبدي أطلعها عشان أشتغل يعني 500 شيكل ما بفكين أزمة». «ما في فرص عمل تناسبنا في هالبلد، لا تعليم ولا شهادات ولا خبرة، كيف». «شو يعني شغل الوحدة، هو ببقى تنظيف، طيب ببقى في شركة، طيب وبين بدي أخلي ولادي، بدي أروح أشتغل أنا، أخلي ولادي برا عند الأولاد هذا يلط فيهم وهذا يلط فيهم ويضلو في القلة وفي الجوع وفي الوسخ والعفن تمني أنا أروح، لا والله أنا بسهي براحتي ولا بخلي حدا يصيبهم ولا بخليهم برا في الشمس والصقعة، بطلع بفكر إني بدي أروح أنبسط بس ما بنبسطش يعني أنا ما بركز في الشغل يعني أنا بشوف ولادي قدامي بقول يا رب أنا طلعت اليوم، طيب شو صار في الأولاد، ما دام كل هلمدة أنا عندهم: هذا بلطهم (يضربهم) وهذا بلطهم طيب يوم إنتي عند اهلك وهذا بدو يلطو وهذا بدو يلطو، كيف بدك تحكي قدام أبوي وتقليلو ليش إنت بطلط (بتضرب) الولد ليش إنت بطلط البنت، بتقدري تحكي قدامو بتقدريش، خلص هيني ناصتة كإنو حط في ثمو حبة حلو، كإنو ما صار إشي، بقلهم يا ولادي يلا إسحبو حالكم يلا بدنا نروح».

وتلعب الأعراف والتوجهات والمواقف والتصورات المجتمعية تجاه فكرة العمل المأجور نتيجة لتداخل عوامل ثقافية ودينية واجتماعية، دوراً أساسياً في عدم قدرة النساء المطلقات أو المهجورات على الانخراط في سوق العمل، فقد ترفض العائلات أو الأقارب فكرة خروجهن من إطار حدود مجالهن الخاص. فمن وجهة نظر البعض يمثل هذا العمل انتقاصاً لهؤلاء ولسمعة عائلتهن، وتحديداً لكونهن مطلقات ويتم التعامل معهن دوماً بمنطق الشك والريبة، كما أن النظرة المسبقة إلى تحركاتهن

وسلوكياتهن من قبل الأسرة الممتدة أو المحيط الاجتماعي لا تخلو من توجيه أصابع الاتهام لهن. الأمر الذي يجعل المطلقات أو المهجورات بين خيارين أحلاهما مر، إما الرضوخ بشكل كامل لهذه الأعراف، وهذا يعني مزيداً من العوز والفقر والحرمان من الموارد الحياتية الأساسية أو التمرد على ذلك، ومزيداً من الضغوطات النفسية التي تثقل كاهلهن.

«مش كل الناس بقبلوا بناتهم يطلعو بره البلد وأهلي ما برضوا اطلع بره البلد». «ما بقدر أشتغل، عندهم هيك يعني عقلية يعني إنو، قاعدة عنّا هيها قاعدة، قد ما يعني بيحبها بتصرف أما إنو تطلع نشتغل لا». «بقدرش لأنه عندي أخو عقلو متحجر مرتو مستعدة تروح على الهند بحكيش معها وأخوي الثاني مرتو الثانية بتروح على إسرائيل لحالتها المرة طلعت على رام الله أخذت لحالتها على مستشفى العيون وهو قاعد في الدار عند الأولاد ليش يعني إنتي تروحي وتيجي وتعرفي بديش أنا أحكي عنهم وشخصيتهم أقوى مني».

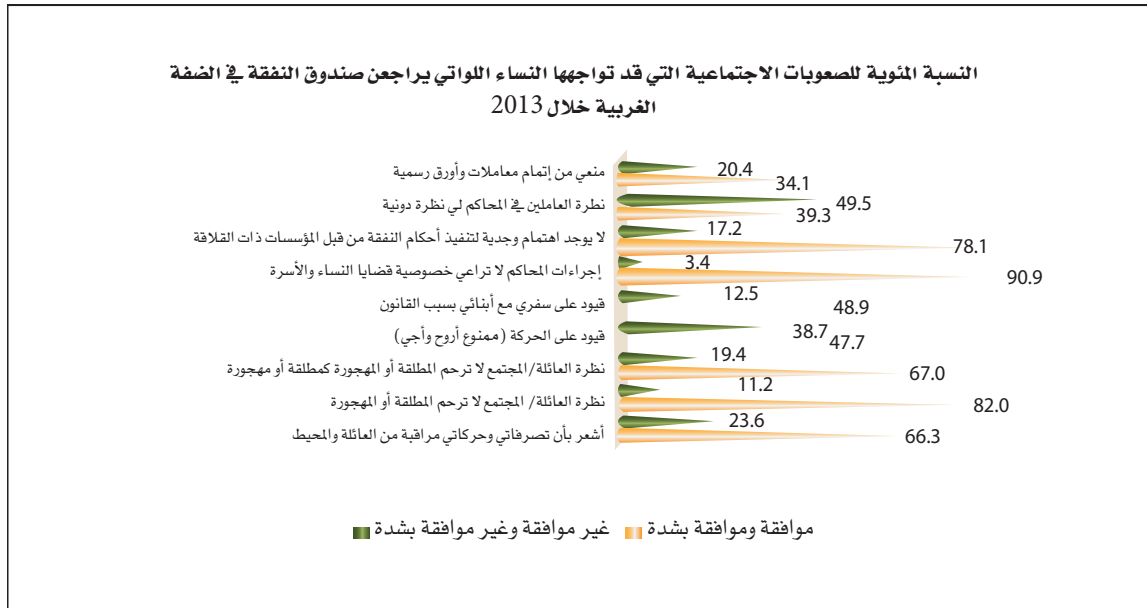
عدم وجود تأمين لدى غالبية من تمت مشاركتهن في البحث، ومعاناة البعض منهن أو أحد أطفالهن من أمراض ومشاكل صحية، يزيد من حدة فقرهن وسوء أوضاعهن المادية، فتكاليف العلاج الخاص بهن أو الخاص بأطفالهن أكثر مما تتحمله جيوبهن، الأمر الذي يضطرهن أحياناً للتنازل عن علاج أنفسهن مقابل توفير ذلك لعلاج أطفالهن، أو يضطررن للبحث عن مساعدة هنا وهناك لتوفير ثمن العلاج:

«الواحد بمرض بوخذو على الدكتور أقل إشي بدو 50 شيكل كشفية، وأنا ما معي تأمين أخذهم على الصحية، إلا على المستشفى الخاص». «هالأحنا منحكي عن ولدين من ثلاث سنين إلها المحكمة حكمتلهم بسبعين دينار هل ترى السبعين دينار أنا عندي حساسية بصدري و عندي ربو هلا دكتور في بخاخة بوخدها بميتين شيكل هاي لازم ما تنطال من الشنتة هلا أنا خلصتها ما في إمكانية أجيها معلش بس في شغللات إنه اطفالنا وولادنا انه إحنا بنحرم محالنا عشانهم». «يعني توصل فيّ إني أروح وأصير أدور على أي مساعدة لابني بفتحلك بنطلونو وتفرجي على العمليات معلقة هون بدو عملية إسع مش مبينه بدها تغذية بدها إبر من وين أروح أجيّب إطلعي على عيونه عندو إنحراف إنتي مش ملاحظة غليه بس مع الفحص القرنية إذا سنتين ما تعالجت بيصيرو هيك رجليه عدة مرات إنكسروا بتلا حظي بمشي أبصر كيف بدو علاج بدو بدو». وتصف مشاركة أن وجود طفل مريض هو في حد ذاته معاناة على المستويين النفسي والمادي: «هاد يعني هذا أكبر هم نفسي ومادي، يعني لو إنه مش مريض كان أهون الواحد عليه».

## ثانياً: الصعوبات الاجتماعية

على مستوى الصعوبات الاجتماعية في الحيز الخاص، تشير نتائج المسح الكمي كما في الجدول أدناه إلى أن 82.0% من المشاركات اللواتي تمت مقابلتهن وافقن ووافقن بشدة على عبارة أن نظرة العائلة/ المجتمع لا ترحم المطلقة أو المهجورة، وتقل نسبة موافقتهن وموافقتهم بشدة على هذه النظرة تجاه أبنائهن ولكن النسبة تبقى مرتفعة إذ عبرت الغالبية منهن 67% عن تعرض أبنائهن لهذه النظرة التي لا ترحمهم بسبب وضعهن كمطلقات أو مهجورات. وهذا وتؤكد حوالي ثلثي العينة 66.3% على موافقتهن وموافقتهم بشدة على شعورهن بأن تصرفاتهن وتحركاتهن مراقبة من قبل العائلة والمحيط، مقابل 47.7% يعانين من قيود على حركتهن.

وعلى المستوى العام وافقت ووافقت بشدة 90.9% من النساء على أن إجراءات المحاكم طويلة ولا تراعي خصوصية قضايا النساء والأسرة، في حين أكدت 78.1% موافقتهن وموافقتهم بشدة على أنه لا يوجد اهتمام وجدية لتنفيذ أحكام النفقة من قبل المؤسسات ذات العلاقة (الشرطة، البلديات، دائرة التنفيذ، دائرة الأراضي....). أما على مستوى نظرة العاملين في المحاكم فقد أبدت 39.3% موافقتهن وموافقتهم بشدة عن النظرة الدونية لهن من قبل العاملين في المحاكم. وأخيراً، فقد وافقت ووافقت بشدة 48.9% و 34.1% على وجود قيود على سفرهن مع أبنائهن كما منعهن من إتمام معاملات وأوراق رسمية خاصة بأبنائهن على التوالي.



جدول رقم (18)

وفي المسح الكيفي وجدنا من خلال إجابات النساء أن نظرة العائلة والمحيط المجتمعي من النساء المطلقات أو المهجورات نظرة دونية مشوهة لا تخلو من الشك والريبة، الأمر الذي يفرض عليهن قيوداً عدة، تعيش معها النساء في حالة قلق دائم. غالبية النساء المشاركات في البحث عبرن عن جملة من الصعوبات الاجتماعية تواجههن من قبل عائلاتهن والمحيط في الحيز الخاص، أو في الحيز العام في مواقع العمل للعاملات منهن، أو من خلال ترددهن على المؤسسات العامة كالمؤسسات الاجتماعية اللاتي يترددن عليها لطلب المساعدات أو من خلال احتكاكهن مع المؤسسة القضائية الشرعية منها أو النظامية من خلال رفع دعاوى على المحكوم عليهم بالنفقة.

على مستوى العائلة عبرت بعض المشاركات عن جملة من المعوقات التي تتعرض لها النساء المطلقات أو المهجورات وأطفالهن، أبرزها إحساسهن العميق بأن النظرة لهن من قبل عائلاتهن بعد طلاقهن مختلفة جداً، وهذا يعود إلى جملة من العوامل أبرزها: إلقاء اللوم عليهن بسبب طلاقهن أو هجر أزواجهن لهن؛ كونهن أصبحن وأطفالهن عبئاً نفسياً ومادياً عليهم، خاصة في العائلات الفقيرة أو ذات الوضع الاقتصادي السيئ، الأمر الذي يؤدي إلى الضغط عليهن أو إجبارهن للتخلي عن حضانة أطفالهن:

«بصراحة الوحدة بتكون عند دار جوزها غير وعند دار أهلها غير بتحس إنو إلهها بيت وإلهها وجود وإلهها كيان في دارها وعندها ولاد ومعنتية في بيتها ومعنتية في ولادها وبتروح عند الأهل بتروح مدللة وبشتاكلوها بنفس الوقت يعني بتروح بכולو تعالي عنا تعالي تغدي عنا وهيك يدور عليها الوكت ويجور عليها الوقت وتطلق رح ترجع عند الأهل باول شهر شهرين بتعاطفوا معها بعدين مثلاً إذا كان معها ولاد ببطلو يطيكو ولادها إذا كان ظروف أهلها مش غاد غاد بكدروش يكوموا في ولادها وفيها وبضغطوا عليها من ناحية الولاد روجي ودي ولادك عند دار جوزك إحنا مش مجبورين فيهم طب برضوا هاد حرمان الأم من ولادها مش برضوا صعب».

وفي حال كانت عائلات النساء المطلقات أو المهجورات في وضع اقتصادي متدنٍ أو ميسورة الحال، فقد تتعرض النساء لصور كثيرة من الإضطهاد والقمع، والذل والامتهان، كأن يتم فرض قيود على حركتهن؛ القيود على لبسهن؛ مراقبة تحركاتهن وتصرفاتهن؛ التعامل معهن كخادمات؛ محاسبتهن على لقمة العيش التي يأكلنها. وهذا من وجهة نظر بعضهن، يعود للضغط عليهن لإجبارهن على القبول بأي قادم يطرق أبوابهم للتخلص من عبئهن وعبء أطفالهن الاقتصادي، أو بسبب النظرة الذكورية التي تضعهن دوماً في مرتبة دونية، ما يثير استياءهن ويشعرهن بمعاني الذل والإهانة. فيما يتعلق بالقيود على حركتهن، لخصت إحداهن الصعوبات التي تعانيتها مع أحد أفراد عائلتها على مستوى الحركة وعلى مستوى اللباس، وفي ذات الوقت يساومها على الخروج معها في حال اضطرت لذلك بابتزازها لدفع مال له مقابل خروجه معها، هذا بالإضافة إلى فرض القيود عليها ووضع المعوقات أمامها للجلوس مع رجل تقدم لخطبتها، بالرغم من حاجتها لذلك للتأكد من حسن اختيارها حتى لا تقع مرة أخرى ضحية لزوج فاشل ولا يتحمل المسؤولية، ما أثر عليها صحياً، على النحو التالي:

«مشكلتي مع أهلي نفسي أخوي بخلينيش أطلع لحالي بخلينيش أكب الزبالة، ممنوع أروح وأجي، لما يجي على بالي أشتري بنطلون أنا لحالي نفسيا برتاح ما أتقيدش يكون معي حدا، وهو بقدر يشتغل وقاعدين للقليل والقال وصار معي قولون، في برضه صعوبات من ناحية اللبس مثلا لما بدنا مثل أيام شمس هيك طب في أيام المطر والسكعة لو لبسنا جكيت لحديت هون مع بنطلون بصير يحكيك لابسة بنطلون عيب كمان برضوا طلعة بدك تروحي تطلعي ابنتك على مستشفى رام الله بدك تروحي تصوري صورة أشعة طب ما هو واحد يشتغل وواحد نايم وواحد بدش يطلع غير حسابك أجار طريق وإنه أجار طريق هاد بتحسي إنه لالك بصير يحكيك لا ممنوع تطلعي من حالك طب مع مين بدك تطلعي يعني يعطل شغلة مشان يجي معاي ولا أخط أنا أجار طريق عنه بصير كمان في رام الله يلا اشتري يلا سندويشة يلا اشتري بنطلون أحكيك يلا اعطيني عشرين شيكل عشان أجي معاكي ولا حق بكيت دخان طب ليش مشان أؤخذك حماية إني تدفعني ثمن غالي طب أنا طالع أعالج الولد مش طالع لا سمح الله على كازينوا ولا على شمات الهوى».

إحدى المشاركات استعرضت بعضاً من هذه الصور من خلال رواية تفاصيل ما تتعرض له من تمييز متعدد الأشكال ضمن إطار عائلتها، من قبل إخوتها وأمها.

«حتى لو كان الأهل ظروفهم المادية منيحة أو مش منيحة فبحكوليك يعني بصير يعني في إخوان عندها في البيت إشي بحشر عليها ممنوع تطلع إشي ممنوع تلبس وإشي بصير يعني يستخدمها كأنها خدامة في إشي بحكيك حيالة عريس بس بدو يجيها يلا نجوزها ونخلص وبرضوا بصير ضغوطات من البيت في جوى البيت داخل الأسرة لما هي تتعرض لمشكلة أي عريس بدها تتجوز والسلام مشان أخلص من وضع البيت يبطل برضو بعد ما تتجوز إذا أخذتو مش غاد غاد بصير عندها عناء عند أهلها وعندو كمان جوى البيت عند جوزها الثاني برضوا الولاد بروحوا ضحية الولاد لما يصيروا مثلا يجوا عند الأم وجوز الأم ما يستكبلهمش أو عندها استعداد تستكبلهم ساعة نص ساعة بس إنه يكعد عندها باستمرار اه هاض الاشي بأثر بأثر كله عالأم هاض كل المسؤولية بتتراكم عالأم، وبعد وفاة أبوي صار جو البيت عندي تكهرب عالآخر أخوي الكبير ما رحمنيش صار يحكي علي شغلات ما بتتحكى يحط بحكي وعارفين إني أنا أشرف من الشرف، أخوي الثاني صار غيران من ابني ويحكي لي إذا أنا ما خليتته وطلعتوا مجنون يعني بدور وراه، الثالث يحكي لي يعني أنا عملت معاه معروف وأعطيته مفتاح البيت وكل إشي دعمته في المصاري في ناحية عرسه صار بدو يخليني خدامة لمرتوا ما حلاش في عينو كل إشي دفعته معه صار ضغوطات إمي صارت تحملني في جميلة في لكمة الأكل اللي باقولها».

وترى بعض المشاركات أن أكثر المعوقات التي تواجههن على مستوى عائلاتهن عدم مراعاة خصوصياتهن، تحديداً للحاضنات ولأطفالهن بغض النظر عن أعمارهم. ففي هذه الحالة، تشير المشاركات إلى عدم قدرتهن على التحكم بتربية أبنائهن وفق نظام يرغبن في اتباعه، نتيجة تدخل الآخرين من أفراد عائلاتهن والعمل على مضايقتهن وتوجيه الانتقادات الدائمة لهن ولأطفالهن:

«يعني أنا برضو عندي ولاد إخوه، عندهم بنات كثير إشي بضايقتني يعني تطلعش تفوتش تحكيش، بلاش يجو صحاب بلاش يتصلوا على التليفون بلاش يعني، إلى يصير عندك مضايقات، بعدين مثلا بتروحي كل واحد في دارو بوخذ راحتو هلاً عنا ممنوع تطلعو على الدار هاي عشان البنات اما بنزلو دار سيدنا يعني دار سيدنا هاي بدنا نفوت عليها يعني زي كأننا إحنا ما عنا دار، يعني هاي بتطلع في بيتها في بيت أهلها يعني هذيك دار أهلها وهي دار سيدها أما إنك إنتي تقولي لا بدني أوخذ حرיתי بدني أقعد هاي فش، يعني بيتنا يعني الكل فيه يعني أحكيك متعبتش أنا تعبت يعني بيت ما شاء الله يعني بحكيك إنه العيلة كبيرة عنا وكلو عليها على هدار وأنا شايل كلشي في الدار. إني أكيد أنا ما باخذ حرية، بتقدريش تلبسي فأنا كنت مثلا تروحي على الغرفة إنتي واولادك على الغرفة تقعدني انتي و أولادك، يعني لما تحبي توكلي الأكلة الفلانية تشتري محدش بطلعك، عملي حلو توكلي تهني فيه لأ يعني خلص حاسين إنو دار سيدهم وهي بتعرفيش إشي يعني خلص همي كل شي مبين عليهم يعني بدك تنجبري عملي وإطعمي أنا مش بكره إني أطعمي حدا، ما بوخذ الحرية».

وترى الكثيرات أن هذه المشكلة ستظل قائمة بسبب الرفض الاجتماعي لفكرة سكن المطلقات أو المهجورات وحدهن مع أبنائهن، بينما ترى أخريات أن الصعوبات الاقتصادية تقف عائقاً أمام تحقيق اتخاذ قرار بشأن السكن مع أطفالهن وبعيداً عن تدخل العائلة:

«أكبر مشكلة بحياتي صندوق النفقة مش لو يعطي 1500 شيكل لو يعطي 1500 دينار وأنا مش مرتاحة أنا وبناتي نفسياً لأنو مش قادرة أطلع أسكن لحالي مشان العيب، صح أهلي ما في زيهم بس البيت ضيق كثير وخوالهم غيورين لدرجة أنا عمري 32 سنه يعني بيحي ابن عمي 15 سنه بتخبي منو شو تحكي».

وإزاء هذا كله، عبرت غالبية النساء المطلقات عن شعورهن وشعور أطفالهن بالمذلة والإهانة من العائلة والمحيط نتيجة هذه النظرة الدونية التي يوصمن بها كما يوصم بها أبنائهن، دون أن يفكر أحد بأسباب طلاقهن، وما هي الدوافع لحدوثه، رغم معرفتهن بسوء وضعهن النفسي والاجتماعي والاقتصادي بعد طلاقهن:

«يعني الواحد بتصعب نفسيا من كل شي يعني يوم هاض بدك تروحي تكعدي يعني تكيس يعني الواحد بروح عالجار بكعد عند الجار يوم بدك تروحي عند مرت أخو بتسوي حالها إنها مش في الدار يوم بدي اطقكك عالجاب بכול يا عمتي إفتحي لبنت أخوي لابن أخوي بتنكال إمي مش هان برضاش يفتح الباب طب أنا شو يعني شو بدنا نسوي». «مضطهدين يعني الأولاد بحكولهم لأولادي في الشارع يا أولاد المطلقة ابني بيكي وبيطل يلعب في الحارة حكتلوا لا يا ماما ارفع راسك ويمكن يكون سعادة يوم الطلاق وأنا بالنسبة إلي الطلاق ولادة جديدة لاني أنا كايئة مجنونه إني راضيه فيه ظلمت نفسي على أساس أطبق الشريعة بس ربنا ما حكا هيك».

وإضافة لمعاونة النساء المطلقات أو المهجورات، من أسرهن وأقاربهن، وما يسمعه من لوم وتأييب بسبب طلاقهن، فإن المجتمع على اختلاف مؤسساته، بدءاً من الدائرة الأصغر الممثلة بالجيران والأصدقاء مروراً بمواقع العمل للمطلقات العاملات وانتهاءً بالمؤسسات العامة التي ترتادها النساء طلباً للخدمات الصحية والقانونية والتعليمية، ما زال يلاحقهن ويراقب تحركاتهن، ويطعن بشرفهن، ويتهمهن بأنهن جلبن العار لعائلاتهن.

«عندك نظرة الناس للمطلقة ولا الأرملة يعني زي كأنها بدها تنحرم كل شي يعني، إذا طلعت ولبست وإني خلص مطلقة حتى لو إطلقت شو ذنبها هيك ربنا كاتبلها، يعني فش وحدي بتحب إنها تطلق ولا تنزت بس خلص نصيبها الوحيد هيك ربنا رايدلها». «إحنا عايشين أولاً في مجتمع ما برحم إحنا بتطلعونا المرأة إنه خاصة إذا مطلقة أو أرملة بتطلعوا إنه مفروض المرأة ما تطلع من البيت ما تحكي مع حدا يعني كيف إنت بدك تحطي إشي بعلبة وتسكري عليها هيك هاد مجتمعنا». «المجتمع دايماً ضدنا سواء اشتغلنا سواء اطلقنا سواء عشنا معاه دئما المجتمع لأنه المجتمع بعتبر المرأة اللي بتنفصل فيها المشكلة مش في الرجل وما بحكوا إنو إلها احتياجات خاصة بدها تروح تطلع وتيجي لا هاي طلعت أبصر شو قاعده بتسوي». «أنا المشكلة إنو المحيط اللي عايشين فيه إنو المطلقة خلص هاي شئ منبوذ هي ما إلها أهمية في المجتمع ولا إلها أي أشي». «وهاي مشكلتنا مع المجتمع أي واحد بدنا نحكي معاه بدو يمس سمعتنا يمس شرفنا». «أنا يعني بحكيها أي وحدة بتعرض لأي إشي لازم تحكي لأنو شعبنا نظرتوا للمطلقة غير شكل أنا شايفة يعني بتفاهموا إنها يعني بجوز وحدة تكون غلطانة وعاملة إشي مش منيح».

فمثلاً وعلى مستوى الجيران أو الصديقات تشير غالبية المشاركات إلى تعرضهن للنبت من قبل المعارف والجارات والصديقات والقريبات وإشعارهن بأنهن غير مرغوب فيهن على الإطلاق، بدافع الخوف على أزواجهن تحديداً وأنه من الصعب أن يتزوجن من رجال لم يسبق لهم الزواج، ناهيك عن القيل والقال والنميمة عليهن، كما أن الكل يحاول إلقاء اللوم عليهن بأنهن كن السبب في تشرد عائلاتهن، الأمر الذي يعمق إحساسهن بالمدلة والمهانة:



«بأسف إنني أحكي الحكيم هاد إنو حتى بتلاقي مين إنو مين اللي بيحكي إنو النساء مع احترامي للسيدات رغم إنو أنا واحد هاي هي إنو الواحد المفروض لما يتطلع إنت كمرأة تحترمي كل النساء وما نبليش إحنا نحكي». «بدسدسولي من هون وهون بطلعولي في قصص وبدهم يعملولي مشاكل يعني من وين أتلقاها». هو الصراحة علاقتي الاجتماعية خفيفة صارت النفسية اللي جواتي إنو مطلقة بتكون علاقتها الاجتماعية محدودة جداً جداً مش زي اللي جوزها عندها، اللي جوزها عندها بتطلع عند دار عمو عند دار عمتهو عند دار خالتو ما بتخاف ما بتهاب بس أنا لأنني اتطلقت صرت أحس إنو إذا بدني أطلع هون ولا أطلع هون بحس إنو في نظرة ثانية صارت نظرة ثانية صرت أنا نفسي أخاف من النسوان بيصيروا يفكروا إنو أنا باجي عليهم لهدف وإنو أنا بدني أدخل بيتهم لإشي».

أما على المستوى العام الأكبر، فتشير غالبية المشاركات إلى تعرضهن للمضايقات الجنسية والتحرشات الجنسية، في وسائل النقل ومواقع العمل لمن عملن سابقاً، أو العاملات حالياً، أو حتى من تبحث منهن عن عمل، أو مجرد خروجهن لتوفير احتياجاتهن واحتياجات أبنائهن الصحية والتعليمية، ويعود ذلك إلى النظرة الاجتماعية للأرامل والمطلقات على أنهم الأضعف ومن السهولة بمكان استغلال حاجاتهن الماسة للدعم المادي، وكنيجة لظروفهن الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وإعالتهم لأسرهن:

«عانيت من لزام كثير يعني أنا لحد هلا بواجه تحرش بواجه شغلات مش منيحة من الزلام بواجه إذا بدني أركب في السيارة ويعرفوا إنني أنا مطلقة وبدني أروح مشوار ويعرفوا إنني مطلقة بحاولوا يساعدونني ماديا بس شو الهدف؟ ولما حكيت الوحدة لما يحكيلها جوزها روجي دبيري حالك، أو إبنها تشوفو بموت قدامها وبتحتاج بتروح بتساوي المستحيل مشان تشفي إبنها لو لا سمح الله شو ما صار ما بنزل مستواي إنني أخلي أي بني آدم يستغلني. احنا بنتعرض لبره والمشاكل مش بس جوا التحرش، أنا لوبدي أفلت لحالي دقيقة بين أدين بني آدم بضيع لأنه من كثر ما في وحوش عنا أحكيلك إياها بصراحة أنا راكب في السيارة بمجرد إمي بتقولني جهزي الورقة بس بمجرد سمع إنني مطلقة بطلع بدو يوكلني في عينه يعني شو هذا شو على إيش بتطلع يعني مطلقة إنها سايبة يعني كأي سلعة سايبة يعني بطلع وبروح وباجي في هذا الوضع تمام شفتي شو القصة».

وتمتد هذه النظرة الدونية لتطال أروقة المحاكم، أثناء مراجعة النساء لها لاستكمال إجراءاتهن القانونية التي تتعلق بقضاياهن على اختلافها، إذ عبرت غالبية المشاركات في البحث عن تعرضهن لعنف جنسي على شكل ابتزاز جنسي من قبل بعض الموظفين في المحاكم، والذين ينظرون إلى المطلقات أو المهجورات كفرصة سهلة للإغواء الجنسي باعتبارهن يفتقرن إلى حماية الرجال وأن ليس لديهن ما يخسرهنه، دون أدنى احترام لإنسانية المطلقات والمهجورات لهن حقوق كاملة ودون أدنى اعتبار لخصوصية وحرمة المكان الذي يعملون فيه:

«لو بتعرفو شو بصير لما أروح على المحكمة، يكون واقفة بدي ورقة أسويها باروح على الكاتب بقولو بدي أنا لو سمحت أنا إبني في المستشفى وبدي أخلص الورقة وأطلع إبني في البيت عندو حالة ربو بقدرش أدشرو لحالو إذا ممكن تساعدني تخلي القضية تشوفيلي إذا مطولة خليني أروح بصير يرمي في كلام بمعنى خدي رقم تلفوني إذا بتحتاجي إشي يعني».

وكثيراً ما تلزم المطلقات أو المهجورات الصمت إزاء تعرضهن للتحرش الجنسي في المؤسسات الرسمية ومن بينها المحاكم على اختلاف صورته خشية تعرضهن للانتقام أو خشية اتهامهن بأنهن كن السبب في تحريض أو إغواء المعتدي للقيام بالتحرشات الجنسية من قبل الجاني:

«أنا كنت لما أروح أنا وإمي على المحكمة أشوف الموظف هناك يطول التلفون فمرة من المرات، قلت فأنا بحكي معقول يعني بصور ولا إشي شو إلي خلاني أنتبه يعني ربنا شهد عليّ، مرة وقف بدو يطول من تبعة الفاكس مفتوح التلفون ومفتوحة الكاميرا وهو بداري فيها تحت الطاولة مشان متبينش إنو بصور وهيد أول مرة عملها أول مشوار قلت بجوز مش يعني هاظا ثاني مشوار لم ردّينا رجعنا على المحكمة نفس الإشي ردّ شغل الكاميرا ثالث مرة بقول لإمي بعد ما طلعتنا بقولها يما هاظ الزلّمة بحاول إنو يصور فعلا أنا بشوف الكاميرا، كل ما أفوت عليه بفتح الكاميرا بصير يلعب في تلفونه عشان يفتحها ويفتحها، صارت إمي لما بدي أوقع ورقة أو إشي، توقف تخبيني مشان مايعرفش يصور لإنولو بدو يصورني في ولاء حرام يعني لو بشتغلوا في هاظا همن ببقو حاجين بيت الله وبيبعوا دينهم، كيف هدول هيك. برضو أنا لو بدي أحكي بخاف إنو ينتقم يعني يدور ضد قضيتي».

كما تشير الغالبية العظمى من المشاركات إلى طول إجراءات أمد التقاضي في المحاكم المختصة وعدم مراعاتها لخصوصية قضايا النساء والأسرة سواء النفسية والاجتماعية والاقتصادية، هذا بالإضافة إلى أنهن يتحملن عبء الأخطاء التي تقوم بها الجهات المختصة، ما يجعل بعضهن يترددن كثيراً قبل أن يتخذن أي قرار بشأن متابعة أو رفع دعاوى أخرى على المحكوم عليهم بالنفقة:

«بصراحة المشاكل اللي بتواجهنا لما تجددى الإجراءات أو تجيبى ورقة أو ترفعي نفقة لصعوبة الإجراءات والرسوم الباهظة والعالية وتحرمك تروحي على المحكمة يعني أنا بالنسبة إلي ما رحنا أرفع لأبني على 20 دينار وحكمه القاضي من أول ما جيتوا وأنا ما حصلت على النفقة غير لما صار سنة ونص امتا علشان أرفع وأجدد النفقة بعد أربع سنين حكالي القاضي ليش بتجيش حكتلوا لصعوبة الإجراءات». «أنا أبوها لبنتي أصلاً مهاجر يعني البلاد كلها بنتي ما بتعرف شكله بالمرّة أنا المشكلة غلبة كثير لازم انشر في

الجريدة يعني رفعت زيادة نفقة أعطوني إياها في سنة ونص انشر في الجريدة ويطلع من مين الغلط من محكمة الصلح ومن دائرة التنفيذ كان كثير وطلبات ودفع مصاري ورسوم وكل طلب بدفع».

وأيضاً من المشاكل والصعوبات التي تواجهها المطلقات والمهجورات، الوقت الذي يستغرقه تنفيذ أحكام النفقة الصادرة والذي قد يطول لعدة أشهر، بالإضافة إلى وجود العديد من الملفات العالقة والمتعلقة بالنفقة لدى دوائر التنفيذ، بدون اتخاذ أي إجراء مناسب لمتابعتها، ما شكل عبئاً نفسياً كبيراً وأدى إلى نتيجة خطيرة وهي الأهم، تمثلت بوجود أسر كاملة من المحكوم لهم/ن بالنفقات، يعانون من حالات عوز شديدة وأغلبهم من الأطفال. وهذا من وجهة نظر غالبية المشاركات في البحث يعود إلى عدم جدية تنفيذ أحكام النفقة من قبل المؤسسات ذات العلاقة كالشرطة، البلديات، دائرة التنفيذ، دائرة الأراضي.

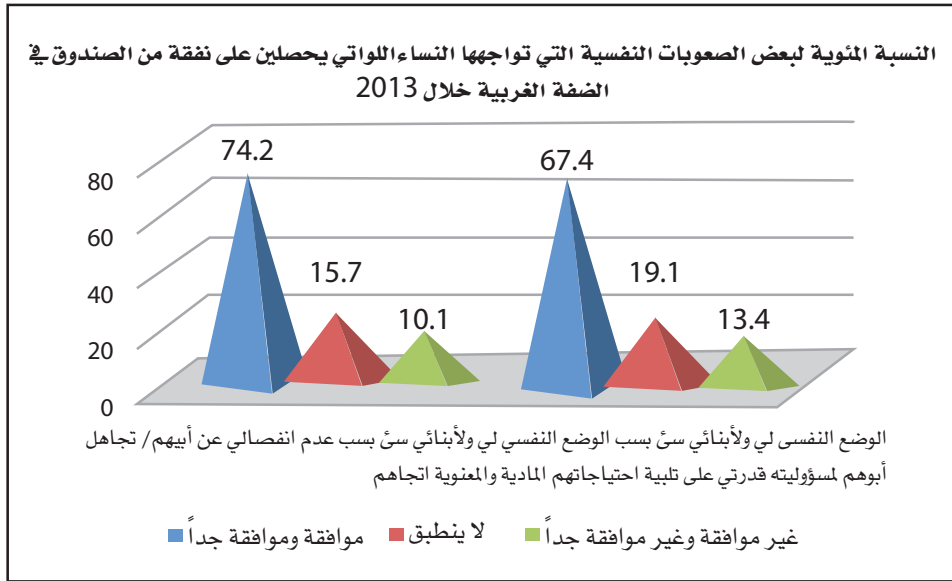
«هسا الشرطة ما بتعاون معنا أنا حكيت لشرطي ليش ما تفوت تجيبو حكالي أنا ما معي أمر ولا صلاحيات بها الشي إلا اذا حكولي إنو حماس أو معاه سلاح يعني القضية سياسية وبس لازم الشرطة إنو لما نبلغ عن حدا إنو يجيبوا أقل ما فيها فوتوا شوفوا اهتماموا بالموضوع الشرطة لو بدها تفوت على واحد وهو بغرفة نوموا ما حدا بحكي عليه لأنو شرطة وضابط أمن هاي النقطة لازم الشرطة تأخذها بعين الاعتبار».

الصعوبات التي تواجهها المطلقات أو المهجورات في المجال العام لا تقتصر على ما طرحه سابقاً، بل أشرن غالبيتهن إلى رحلة معاناة أخرى، قد تكون أصعب من جهة نظر بعضهن من التي سبقتها باعتبارها تهدد استقرار أبنائهن وسلامتهن النفسية، ومن بين هذه المشاكل التي طرحتها النساء بحكم رعايتهن لأبنائهن، القيود المفروضة عليهن لدى تسجيل أولادهن في المدارس أو نقلهم من مدرسة إلى أخرى مروراً بصعوبة الإجراءات المتعلقة بسفرهم بصحبتهن، وانتهاء بتعقيدات استصدار أوراق رسمية لهم أو جوازات سفر:

«شغلة بس زي ما حكت الاخت أنا بنتي أبوها ما شافها نهائياً ومش سامحلي أطلعها على الجسر ممنوع أعملها جواز سفر إيجيت أسافر في إلي أنا يعني موضوع في أمريكا بدي أسافر أنا هلا يعني مش متحرك من البلد بس عشان بنتي ممنوع تطلع ممنوع تتحرك من البلد فيعني عنجد هادي مشكلة كبيرة بس محدش ملتفتلها إنه أنا ربيبتها». «هلا أنتي ماسكة الأولاد بتربيههم وفانية عمرك وحياتك منشانهم تيجي منشان ورقة رسمية معينة بدك تطلعها لأ ما في إلك أمر إلك تطلعي هادي الورقة، لازم أبوهم طيب ليش؟ مهو أبوهم في أميركا أبوهم مش مكلف نفسه يتصل يسأل أخبارهم كيف هم؟».

### ثالثاً: الصعوبات النفسية:

أما على مستوى الصعوبات النفسية تشير نتائج المسح الكمي وبحسب الجدول أدناه إلى أن 74.2% من النساء وافقن ووافقن جداً على أن الوضع النفسي لهن ولأبنائهن سيئ بسبب عدم قدرتهن على تلبية احتياجاتهم و67.4% منهن يرين أن الوضع النفسي لهن ولأبنائهن سيئ بسبب انفصالهن عن آبائهن كما تجاهل آبائهن لمسؤولياتهم المادية والمعنوية تجاههم.



جدول رقم (19)

وفي المسح الكيفي ونتيجة للصعوبات الاقتصادية والضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها المطلقات والمهجورات وما لها من تأثير على تعميق إحساسهن بالظلم والقهر وانعدام الأمن الاجتماعي، فقد أشارت غالبية النساء المشاركات في البحث إلى سوء أوضاعهن النفسية لهن بعد مضاعفة مسؤولياتهن التي تتعلق بتربية الأطفال وتأمين احتياجات أطفالهن النفسية والاقتصادية كما تأمين احتياجات البيت بكل تفاصيله، وذلك بعد تخلي آبائهم عن تحمل مسؤولياتهم المعنوية ولو بالحد الأدنى:

«وكان وضعي النفسي سيئ وضغوطات الشغل وضغوطات إني لازم أربي الأولاد، ولا هو ولا أهله سائلين بأولادي، إنس التقدير وأنا كنت أشتغل بالليل تطريز وكنت أدرس وكنت أحياناً أداين من أختي وأخوي عشان أكمل ووصلت لحد مش قادره أكمل فبكفي لوين يعني «بكاء» ووصلت لمرحلة إذا بديش أقدر أحافظ على صحتي كيف بدي أربي أولادي». «المسؤولية، المسؤولية صعبة كثير كثير إني أنا الأبو واني أنا الام، إني أنا كل إشي في الدار أنا ايش بدها الدار أنا ايش ناقصها الدار أنا، صعب كثير كثير إني في النهاية بوصل لمرحلة، الساعة عشرة بالليل يكون الجسم تعبان بس بدو ينام بدو راحة في نفس الوقت يتمرق

على الوحدة إنو ما في حدا أحط راسي على كتفو وابني صغير ما بقدر إنو احملو وبنتي صغيرة ما بقدر إنو احمليها، بدي حدا يتحمل معي بدي حدا يساعدي قد ما كانت نفسيتي قوية وإنو بلمت تقوى، ضعيفة كثير كثير وكانت تستنى إذا حدا اعطاها الدينار أو العشر دنانير تروح تشتتر تصرف ايش ما بدها ووين أنا اللي هي هلاً تحاول انها تسعى بشغلها بتعبها للعشر دنانير وتعرف كيف بدها تحطهم ووين بدها تحطهم الصعوبة كثير المسؤولية كثير كثير صعبة».

الصعوبات الاقتصادية التي عبرت عنها النساء المشاركات في البحث بعد احتلالهن موقع الأم والأب والمعيل كان لها تأثير نفسي سيئ على ذواتهن، نتيجة شعورهن باللوم والتقصير والذنب بسبب عدم قدرتهن على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وعدم قدرتهن على الترفيه عن أطفالهن، بسبب شح مواردهن الاقتصادية وتخلي آبائهم عن مسؤولياتهم المادية:

«أنا وأهلي والكل يعني أنا مقصرة في حق ولادي لا بلبسو منيح ولا يعرفو الناس ولا بطلعو على الملاهي، يعني هذيك اليوم ماإنتي شفتي هلوود وهلمنت، يما بدنا تقعد على المطعم، أنا من وين بدي أجيبهم وأقدهم على المطعم، أقل أشي المطعم بدو 50 60 شيكل، شريت بشيكل كماج وخبز، بقين معي هل 25 شيكل، يما خذوا هاي أحسن وقعدنا على هلكرسي برا قلتلهم بدمكم أحسن من هلمطعم وقمنا روحنا، يما بدي هذي اللعبة والله الولد طابة علي من السنة إلي مرقت، يما بدي بسكليت يما يا حبيبي بس تخلص مدرسة، يما معيش من وين أنا بدي أجيبك ماإنت شايف قاعدين في هلغرفة المقرفة، أنا ما بدي إشي بس يبقو ولادي مبسوطين ويتعلمو».

أما على المستوى النفسي للأطفال فقد أشارت غالبية المشاركات إلى وجود تأثيرات سلبية على أطفالهن نتيجة لغياب الآباء عنهم فترة طويلة، من أبرزها الانطواء والعزلة والتحطم النفسي وعدم الثقة في النفس وفقدان السيطرة على السلوك والتصرفات، بالإضافة إلى الشعور بالعدوانية وعدم احترام الآخرين، كما تحمل الأبناء الذكور المسؤولية الأسرية في سن مبكر، ما يؤدي إلى التوقف عن الدراسة للعمل والإنفاق على الأسرة.

«يعني كأنو الواحد في عندو نقص لما أكون في البيت مثلاً وأنا بكون وأولادي وإخواني وأولادهم كلهم عليهم بمزحوا وبلعبوا وبطلعوا وأولادي بحسهم زي إلي بتحسروا يعني كل واحد بطلع عليهم من بعيد بس هيك بتبسم إبتسامة يعني بتحسي عند أولادك نقص». «ويقول إنو البنات ما بتعرف اتعبر عن حالها كثير منيح فهي لما تكون مش عارفة اتعبر عن حالها بتصير شوي عنيفه، وبتصير تالاطش وبتصير تطلع على الإشي على شكل حركات عنيفه شوي، بس أخوها بختلف عنها وبعبر عن اللي جواه بشكل أبسط، بس بنتي بدي ساعة أو ساعتين أعرف شو بدها، فمممكن شخصيتهم مختلفة فهي بتشغل مخها أكثر من مره قبل ما تيجي تحكي الشغله وبتعمل حساب». «أنا بعاني من مشكلة وتركهم وهمي صغار وصار عندهم انطوائية،

بحبوش يختلطوا بالناس بطلبو شغلوات بقدرش عليها بقولولي ماما انتي وسخة، وأنا بدوخ في الباص، ابني بدو ينتحر». «أنا ولادي كلهم تعبانين نفسيا وحتى بنتي بتعرفش أبوها وأبوها حكا معها تلفون وقالتلو ليش إنت ما بتسألش عني». «ابني كان ببحث عن والده في كل حده فوجد خاله أقرب الناس إله فبطلع معاه مشاوير، فأخوي بلعب بفریق كرة قدم فبأخذه معاه فبحضر معاه المباريات فصار يحس إنه زي أبوه، فمرة من المرات بقلي أحكي لخالو اني أصير أحكيه بابا، فحكيتله هو زي أبوك بالزبط فبتقدر تحكيه خالي، فهو بعاملك زي أبوك. فأنت بتقول بابا للي خلفك واللي بتحمل اسمه وبينما صح خالك بحبك كتير وإنت كمان بتعامله زي أبوك وبتحترمه فإنت احكيه خالي وعامله زي خالك، صحيح إنه أبوك مش موجود بس عندك سيدك واخوالك حتى هو كان يتعامل مع جوز أختي زي كإنه أبوه فأختي عندها ولد بنفس سنه فكان لما بدو يروح مشوار كان يقله خدني معاك. بس هلا لما اتجوزت صار هو جوزي وهو أبوه وصار بحكي لهداك عمي وهادا خالي، وصار يحكي لجوزي هادا عمي وما بحكيو بابا، وغطى جزء من المشكلة، حتى أخوي بيجي عنا كتير ولما بيجي بقعد جنبه فهو بروح ينام عند خاله ويعوضه عن جزء من الحنان».

هذا الشعور بالنقص يظهر جليا ويؤثر تأثيراً على ذوات أطفالهن تحديدا عندما يعقدون المقارنة بينهم وبين نظرائهم من الأطفال المحيطين بهم، وتحديدًا في مواسم الأعياد أو المناسبات:

«يعني الولد يوم هاض و هو معا الشغلة ابن أخوي ولا اشي يما بدي زي هاض يعني إجباري من الشغلة لو حكها أبصر شو بعطوها لابنهم وبيكي ابني يبحر (ينظر) ويعني كال يما أنا بدي الشغلة الفلانية هاي هي خالي شاري هي ابن فلان مسوي وليش أنا هيك يما اصبر شوي يعني اشي هاض يعني بدك لو خلكتة بدك تخلكيلوا الشغلة يعني مبطل الاشي يكفي يعني الاشي بغلى الاشي يعني لا هن مكفيات لامي لا كهربا يعني لا اشي لا مصروف يعني من مرة يعني الولد يعني سندويشة يعني ثلاث شيكل وقنينة عصير احسبي بشيكلين يعني بكفنش نهائيا يعني وضعنا سيئ كثير، أخوي يوم يشتري لولاده أحسن لبس فترة الأعياد، يوم يشتريهم لبس أنا بلبس ولادي من أواعي الدار، طيب يوم ولادي يشوفهم لابسين وهالألعاب بإيديهم يلعبو ويروحو وييجو، طيب أنا كيف نفسي بدها تبقى مرتاحة شو بدي أقولهم، أقولهم والله يا ولادي».

غالبية المشاركات حوالي 50% ممن تمت مقابلتهن في البحث الكمي، أشرن وبحكم كل القيود المفروضة عليهن وبحكم الأعباء الملقاة على عاتقهن ومضاعفة الأدوار التي يقمن بها، إلى وجود معيقات أخرى ظهرت جلية بعد أن تغيرت حالاتهن الاجتماعية من متزوجات إلى مطلقات أو مهجورات كما تغير الوضع النفسي والاجتماعي والاقتصادي لأطفالهن، كان أبرزها عدم قدرتهن على التعامل مع المشكلات التي يعانيتها أطفالهن بسبب عدم امتلاكهن مهارات التعامل معهم على اختلاف فئاتهم العمرية.

«أنا كل أولادنا محطمين اجتماعيا وبحاجة لمرشدة اجتماعية». «أنا لما اطلقت كان ابني صغير شوي بس كانت بنتي فهمانه شوي، بس جواها كبتت ترفض فكرة الفصل بين الأم والأب وحتى زميلاتها بسألوها ليش أمك انفصلت عن أبوكي، وأنا علمتها إنه هاي حياتنا الخاصة وأمي وأبوي هم اللي بقرروا، وكانت من جواها مقتنعة باللي بعمله ولكن كانت الحياة بره غير عن جوا «بكاء»، وأنا بحس إنه تكون أيام هاديه وبعدين بتعصب وهاي عادة عند الناس بدهم إشي يتسلوا فيه. أنا لازم أشتغل مع الأولاد وأفهم وضعهم وأحاول أوجد الحلول وكنت أحيانا اطلع معهم ولما حدى يحكي معهم بقللهم هادا موضوع خاص والآن انتهى وهلا حالياً أنا وابني مرتاحين».

## 5. محور الاحتياجات لتجاوز الصعوبات التي تواجه الفئات المستفيدة من الصندوق.

يتضمن هذا المحور الذي يتعلق بالاحتياجات والخدمات التي يمكن توفيرها من خلال صندوق النفقة الفلسطيني أو من خلال تشبيك الصندوق مع مؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ثلاثة مستويات: 1. الاحتياجات الاقتصادية؛ 2. الاحتياجات الاجتماعية؛ 3. الاحتياجات النفسية.

وقد تم قياس هذه الاحتياجات على اختلاف مستوياتها من خلال سبعة عشر مؤشراً محلياً تمت صياغتها من إجابات المشاركات في مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة، على مستوى الاحتياجات الاقتصادية فقد تم قياسها من خلال تسع عبارات تتساءل عن مدى موافقة الفرد لها، وعرضت هذه العبارات في الاستمارة على النحو التالي: قيمي العبارات التالية: (1) المساعدة في زيادة قيمة النفقة. (2) المساعدة في تأمين المبلغ المتراكم لنا. (3) تخفيض رسوم المحاكم. (4) تقديم مساعدة قانونية مجانية لي من خلال صندوق النفقة الفلسطيني. (5) تقديم خدمات مادية وغير مادية مساندة للنفقة من خلال مؤسسات الشبكة الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية، لجنة الزكاة، محال تجارية وغيرها). (6) توفير فرص عمل. (7) اكتساب مهارات مهنية تساعدني في البحث عن فرص عمل. (8) توفير بطاقات تأمين صحي لي ولأبنائي. (9) توفير مشاريع صغيرة تتناسب مع وضعي الاجتماعي.

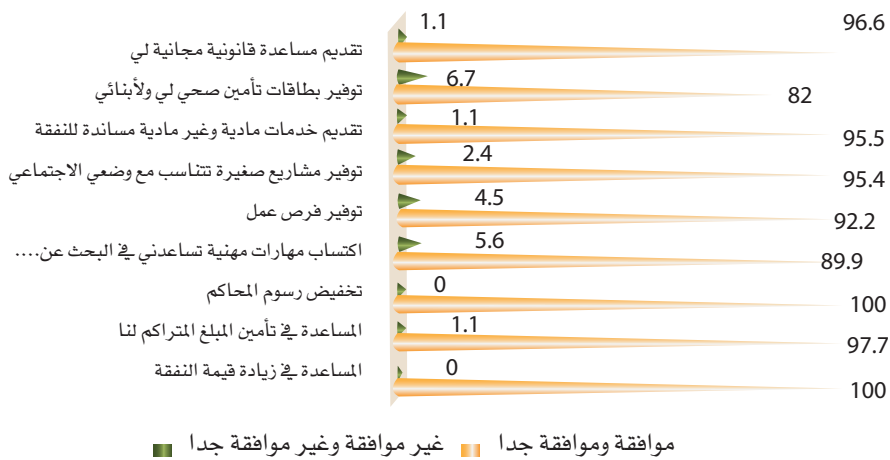
وعلى مستوى الاحتياجات الاجتماعية فقد تم قياسها من خلال خمسة مؤشرات تتساءل عن مدى موافقة الفرد لها، وعرضت هذه العبارات في الاستمارة على النحو التالي: (1) توعية المجتمع حول حقوقي وحقوق أبنائي كمطلقة/ حردانة/ مهجورة عبر وسائل الإعلام المختلفة. (2) توفير مكان يتلاءم مع أطفالي أثناء مراجعتي لصندوق النفقة. (3) توفير مكان يتلاءم وخصوصية قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم. (4) توفير كادر متخصص للتعامل بمهنية وخصوصية مع قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم. (5) تبني سياسات لتسريع الإجراءات المتعلقة بقضايا النساء والأسرة.

أما على صعيد الاحتياجات النفسية فقد تم قياسها من خلال ثلاثة مؤشرات عن مدى موافقة الفرد لها، وعرضت هذه العبارات في الاستمارة على النحو التالي: (1) تقديم خدمات إرشادية ونفسية لتمكيني وتقويتي. (2) تقديم خدمات إرشادية ونفسية لأبنائي لتمكينهم وتقويتهم. (3) عقد ورشات توعوية لتطوير مهارتي في التعامل مع أبنائي.

## أولاً: الاحتياجات الاقتصادية

أكدت جميع النساء المشاركات في المسح الكمي كما في الجدول أدناه، موافقتهن وموافقتهن بشدة على عبارتي «زيادة قيمة النفقة» و«تخفيض رسوم المحاكم»، بنسبة 100% لكلا العبارتين، في حين أكدت 97.7% أهمية مساعدتهن في تأمين المبلغ المتراكم لهم في البداية كحل اقتصادي، بينما وافقت ووافقن بشدة على ضرورة توفير المساعدة القانونية المجانية، ووافقت ووافقت بشدة منهن 95.5%؛ 95.4%؛ 92.2% على عبارات «تقديم خدمات مادية وغير مادية مساندة للنفقة من خلال مؤسسات الشبكة الاجتماعية»، و«توفير مشاريع تتناسب مع وضعهن الاجتماعي»، و«توفير فرص عمل» على التوالي، وذلك كحل لتجاوز الصعوبات الاقتصادية. وأخيراً عبرت 89.9% و 82% منهن على أهمية اكتسابهن مهارات تمكنهن من دخول سوق العمل وتوفير بطاقات تأمين صحي خاصة بهن وبأبنائهن، على التوالي.

الاحتياجات الاقتصادية التي يمكن أن يوفرها الصندوق بحسب وجهة نظر النساء لتجاوز الصعوبات التي يواجهنها خلال 2013



جدول رقم (20)



من خلال تعبير النساء المشاركات في البحث في مجموعات النقاش كما في المقابلات المعمقة، عن همومهن ومشاكلهن وأبرز التحديات والمعوقات التي يواجهنها من وجهة نظرهن، تم سؤالهن عن الخدمات أو الاحتياجات التي يمكن أن يتم تقديمها من خلال صندوق النفقة الفلسطيني أو من خلال تشبيك الصندوق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وذلك لتشجيع النساء على تحديد احتياجاتهن انطلاقاً من الواقع الذي يعشنه، كمطلقات أو مهجورات. وقد عبرت النساء في إجابتهن عن جملة من الاحتياجات التي برزت كنتيجة للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي عبرت عنها النساء في المحور السابق.

تحسين أوضاع المطلقات أو المهجورات وتلبية احتياجاتهن اقتصادياً احتل مركز الصدارة في قائمة احتياجات النساء المشاركات في البحث، باعتبار معاناتهن الاقتصادية عاملاً مؤثراً للاهتمام بهن كما سبق وعبرن عن ذلك في محور الصعوبات نتيجة لغياب المعيلين لأسرهن بفعل الطلاق أو الهجر وتهربهم من تحمل مسؤوليتهم في دفع النفقة، وقيامهن بمهام وأعباء إضافية، كمعيالات إضافة لأدوارهن الإنجابية دون أن يتم إعدادهن أو تهيئتهن سابقاً للقيام بها. وعليه، فقد عبرت غالبية النساء عن أولوياتهن لتجاوز الصعوبات الاقتصادية، من خلال التشديد على مساعدتهن في زيادة قيمة النفقة باعتباره مورداً مالياً أساسياً لمعظم النساء المشاركات في البحث، وهذا ما أكدته نتائج المسح الكمي التي أشارت إلى أن 34.5% من النساء المستفيدات من الصندوق يعتمدن بشكل رئيسي على النفقة التي يحصلن عليها من صندوق النفقة الفلسطيني كمصدر وحيد للدخل، في حين تعتمد 21.5% منهن على النفقة ومخصصات الشؤون الاجتماعية كمصدر للدخل، بينما تعتمد 13.9% منهن فقط على راتب العمل والنفقة كمصدر للدخل لهن ولعائلاتهن. وقد عبرت النساء في المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش عن ذلك بقولهن:

«إذا في مجال إنو صندوق النفقة يسمح إنو نرفع كتاب بزيادة نفقة إنو ما نكتفي إنو ناخذ بس 200 شيكل ونضل عليها طول العمر». «إحتياجاتي شو بدي أقولك بطلب من صندوق النفقات إنو يزيدني شوي، يعني هم شو بنزلولي هل 165 دينار، شو هن الـ 165 دينار، هن أكل هن لبس طيب أنا يوم ما بدي أدفع منهن مي وكهرباء ومن الشهر للشهرين لأتحوجلي شغلة عملة هاذ تيبقى معي مصروف».

وفي هذا السياق تؤكد المشاركات ضرورة أن يتم الضغط من قبل الصندوق على القضاة في المحاكم المختصة، كي يأخذوا بعين الاعتبار احتياجات العائلة لكل ما تحتاج إليه لمعيشتها من طعام وكسوة ومسكن وخدمة ونفقات صحة وتعليم وغير ذلك:

«لازم تضغطوا عليهم حتى يقيموا قديش إحنا بحاجة للفلوس وقديش بطلع علينا وفاتحين بيت كامل وبقيمو قديش بطلعلنا». «كل واحد من المسؤولين عندو ولد ويعرف قديش بكلفو وقديش التزاماتهم الشخصية الحل عند الحكومة مش عنا». «الحل إنهم يرفعوا النفقة كيمتها ومش برضوا إحنا نصير نحط

اجازات احنا منطالبا صندوق النفقة إنهم المحاكم ترفع برضو انه إحنا مش نصير نشغل نوخدم من المحكمة النفقة نحطهم للمحامين هيك برضوا أو إنه إنت تصيري تفكري شو تلبسي ولادك شو بدك تطعمي ولادك تصيري تفكري بكسط البيت بكسط المحامي انه برضوا هاي الشغللات صعوبة لا بدك تطلعي ولادك شو بدهم الولاد، كيف بدك تعيشهم». «كديش ابنك بصرف إنت يا قاضي يلي كاعد وري الكرسي».

وكخطوة يمكن من شأنها أن تذلل من الصعوبات الاقتصادية التي تعترض طريقهن لرفع قيمة النفقة، أكدت النساء أهمية مساعدة الصندوق في الضغط على المحاكم للتخفيف من صعوبة الإجراءات في المحاكم في دعاوى زيادة النفقة، والتي تشترط وجوب توفير عناوين للمكلفين بدفع النفقة، رغم معرفتهم بأنهم مجهولون محل الإقامة، أو لا يوجد لهم عناوين واضحة. إحدى المشاركات عبرت عن ذلك قائلة:

«بعرف طب انتوا يعني ساعدوني من عندكم كال لا ما منكدر احنا وملفي ضل كدام الكاضي حكالي بتجيبني العنوان منطالباك بزيادة بتجيبش العنوان هي ملفك موجود عندي ف هاي برضوا يعني عنجد المفروض القضاة بالمحكمة انهم يتعاونوا معنا احنا يعني مفقودين الإقامة مجهولين الإقامة اما الي بالنسبة الننا المفروض همه يتعاونوا معنا بشكل احسن من هيك».

وتلقت المشاركات في البحث الصندوق إلى ضرورة مساعدتهن في حماية حقهن في الوسيلة الوحيدة من وجهة نظرهن لأنهن المالي تحديداً بعد انفصالهن عن أزواجهن بفعل الطلاق أو الهجر، والتي تتمثل في تأمين المبالغ المتركمة عليه، والتي تتمثل بالمهر المعجل والمؤجل، والذي يفترض أن يستحق بحسب القانون بعد انتهاء العلاقة الزوجية بالموت أو الطلاق، والذي يعد دينا ممتازا في ذمة الأزواج لا يبرأ منه إلا إذا قامت الزوجات أو المطلقات بتبرئتهن منه.

«أنا بتمنى من الصندوق أو المحكمة أمنية تحققلنا إياها لكل وحدة حقها رايح منها إنها تعطيتها إياه، على اليوم لو الصندوق بعطي المتقدم والمتأخر لأنو في زلام ولادة حرام بيوكلوا حق الوحدة وبهتموش لا للحبس ولا لغيره، بقولك مية مرة بنحبس وما بعطيك حقا». «اللي بطلبو من الصندوق شغلة وحدة إنو في مبالغ كثير على المحكوم عليه لازم يكون سن قانون سواء من المحكمة أو من الصندوق إنو غصبن عنو يدفع النفقات المتركمة». «الحل إنو صندوق النفقة يقدر يأمنلنا المتراكم عليهم يعني حقي المتراكم على جوزي من 2009 ولحد 2013 أكيد مبلغ كثير بقدر على الأقل إبنني إلي غرفتين وأعمل كل اشي بدهم إياه وطبعا بما يراضي الله يعني بنتي تلبس تاكل وبتحب يكون عندها صاحبات يجو عندهم أنا هسا مانعهن لا يروحن على صاحبات ولا يجوا لأنو ها الدار مش إلنا». «يعني في حل غير إنو يأمنوا المتراكم، وأستأجر بيت لحالي أنا وبناتي، بتمنى يكون في غير هذا الحل وأنا مرأه قاصر ما بقدر لحالي أعمل حل أنا بدي مساعدة من حدا بها الشيء».

واقترحت غالبية المشاركات أهمية تدخل صندوق النفقة الفلسطيني في التخفيف من أعباء رسوم المحاكم المفروضة عليهن أو إعفائهن منها، أو توفير مساعدة قانونية مجانية من خلال الصندوق من خلال توظيف عدد من المحاميات داخل الصندوق يترافعن عنهن مجاناً داخل أروقة المحاكم التي تطول فيها الإجراءات، ما يعني من وجهة نظر المشاركات في البحث مزيداً من التكلفة الاقتصادية التي لا بد سيدفع ثمنها أفراد عائلاتهن، كونها تؤثر تأثيراً مباشراً في تلبية متطلبات أطفالهن من التغذية السلمية لنموهم البدني والنفسي، وتطور نشاطهم البدني، وفي ذلك تقول إحدى المشاركات:

«لازم يكون في تواصل بين صندوق النفقة والمحكمة لي في وضعنا يقولو يعني يعاملونا مش زي الباقين مش مثل إلي معاه، أنا مطلقة هداك قادر يدفع أما إلي في حالي إحنا خصوصاً النساء ماتكنش الرسوم إلي بندفعها قدنا قد غيرنا، إذا إحنا ما اهتamina بتغذية الأولاد وهم صغار ما بيتأسسوا، يعني ما نهتم في تغذيتهم في المقابل بكرة نصير نعاني من أمراض نقص دم وضعف وهزل وعدم تفكير جيد، التغذية بتلعب دور أساسي إذا إهتميتي يعني اقول لك مش ضروري كل يوم أطبخ لحمة مش قدرتي حتى لو أنا باخد هال 1200 شيكل مش قدرتي اشترى كل يوم 2 كيلو لحمة أطعميهم بس لو طعميتهم بالشهر مثلاً 2 كيلو يعني ماشي الحال». «ممكن يكون في مساعدة قانونية أنا هسا لما أرفع قضية طلاق تقعد سنتين ثلاثة بقلب المحكمة شو الدعوة تقعد هالقد وكل شهر بدو المحامي يدفع للمحكمة وبدو أتعاب وطلب محاميه مني 700 دينار وغير رسوم المحكمة أنا دفعت كاش 1000 والمحامي لحالها أتعابو بدو 700 دينار». «ليه ما بتعينوا محامي يضل يتابع إحنا قضايانا باستمرار ليش إحنا منروح مندفع للمحامية إلي فوكنا واللي تحتنا لحتى نرفع قضايانا ليش ما يكون في محامي يضل متابع لقضايانا باستمرار من حيث الزيادة من حيث المطالبة بالمتأخر بالاجار يضل متابع كل أشياءنا يعني».

وفي ذات السياق، ترى بعض المشاركات أن توفير المساعدة القانونية المجانية لا تكمن أهميتها فقط في تخفيف العبء الاقتصادي عليهن، بل في توفير الوقت والجهد عليهن، بعد أن تضاعفت المهام والمسؤوليات على كاهلهن، كما تتمثل أهميتها بتوعيتهن بكامل حقوقهن التي تتعلق بهن كنساء مطلقات أو مهجورات حتى لا يتم استغلال جهلهن بحقوقهن وعدم معرفتهن بالإجراءات القانونية:

«محاميات إننا والصندوق هذا إنه يوفر لكل وحدة وضعها مثلي محامية إنه كمان ما تدفع منها، الصندوق إلي يعطيها يساعدها، مثلاً تقول هذه البنت وضعها واحد ثنين ثلاث قصتها صعبة كثير ساعديها وضعها المادي ما بسملحها عندها ظروف بتقدر هي تواجه القاضي مش القاضي يقعد يواجه في بنت وهي بتعرفش إشي هي بتكون عارفة شو القانون وشو هذا بدو محامية عنجد محاميات من الصندوق أو محامين مش مشكلة، آه يخففوا علينا كل إشي يعني يوفرونا لما نيجي نطلب إشي يقولوننا هذا الإشي رح يتوفر إلكو

إذا بدنا إحنا وفرنا هذه المحامية بعد ما تحكم إلنا المحكمة في إلنا تحت وفي دائرة التنفيذ بتقعد مية ساعة بدنا محامي كمان لهاي الأشياء ينفذلنا بسرعة، يقيمنا، يحطلنا، يودينا مهام كثيرة».

مشاركات أخرات أكدن على أهمية صرف بطاقات تأمين صحي لجميع الأفراد والأسر المستميدة من صندوق النفقة الفلسطيني ممن لا تتوفر معهم أية بطاقات صحية تمكنهم من العلاج في المستشفيات والمراكز الحكومية في فلسطين، وهذا من وجهة نظر بعض المشاركات التي يعاني أحد أفرادها من أمراض تستلزم مراجعات دورية للأطباء يعتبر تخفيفاً للعبء الاقتصادي الخانق الذي يعيشون في ظلّه:

«الحل برأي بطاقات تأمين صحي إلنا ولأولادنا». «ممكن صندوق النفقة يشارك مع مؤسسات ثانية يعني هاي المؤسسات مثلاً أنا ابني بدي أؤخدو عالمستشفى تعطيني نسبة خفض ممكن تأمين صحي». «يا ريت لو تلاكولنا حل في موضوع التأمين الصحي».

وعبرت غالبية النساء عن أهمية تقديم خدمات مادية مساندة من خلال مؤسسات الشبكة الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية، لجنة الزكاة، محال تجارية وغيرها، باعتبارهن كمطلقات أو مهجورات من الفئات الاجتماعية المهمشة والمعدومة كما الموصومة في المجتمع، ولا يتم التعامل مع احتياجاتهن ومتطلباتهن مثل فئة الأرامل اللواتي يتلقين مساعدات عديدة من مؤسسات بحكم أن أولادهن أيتام، لدرجة أن غالبيةهن تمنين لو كن أرامل وأولادهن أيتام حتى تضطلع المؤسسات بمسؤوليتها تجاههن:

«حاليا إحنا بنعرف قديش الأيتام مساعدات كبيرة باخدو النساء بقولو الزوج هو مسكر باب الرزقة ولما يموت بتيجي الرزقة أما المطلقة ما حدا بطلع فيها وهاد جانب مظلم في حياتنا وحتى إعلامنا لو ينشر هاي المسألة وأنا سمعت في محاضرة اللي بسعى للمطلقة وللأولاد إله اجر كبير وئيش هاد الجانب ضله مغلق و يعرفو الناس إنه المطلقات الهم حقوق واحتياجات».

ومن بين هذه الخدمات التي يمكن أن تقوم بتقديمها المؤسسات حسب وجهة نظرهن مخصصات أو رواتب من الحكومة كمعونة نقدية مساندة للنفقة لمساعدتهن على مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة لتأمين الحد الأدنى من العيش الكريم لهن ولأفراد عائلتهن، وفي هذا السياق تشير إحداهن:

«ممكن نلجأ عن طريق الحكومة من خلال الجمعيات، ولو راتب من الحكومة تفرضة الهم كمساعدة».

في حين أشارت أخريات إلى دور البلديات والشؤون الاجتماعية ولجان الزكاة وغيرها في توسيع نطاق خدماتها المادية والعينية لتشمل المطلقات والمهجورات، إذ أكدت واحدة من المشاركات المسؤولية المجتمعية التي يجب أن تقوم بها مؤسسات الدعم الاجتماعي لصالح الفئات المجتمعية المعدومة في محيطها تحديداً في مناسبات الأعياد وافتتاح السنة الدراسية:

«آه ثاني إشي البلديات ليش البلدية الله خلقتها بس بشتغلوا منشان بس الشوارع و مشان الإضاءة طب ما في عندك بنزلوا لجنة الزكاة كل عيد لحمة اللي بتضحون للناس الفقرا بعطوش فقط غير الأرامل بتيجي بس على هاد غير الأرامل توزيع أهل الخير في رمضان غير الأرامل كمان هي المطلكة ما هي فاكدة جوزها طب يعني هادي أرملة و هادي مطلكة طب جوزها بعينهاش ليش بتيجوا بتعطوا الأرملة و بتدشروا المطلكة وابنها». «في حل كل وحدة من البلد من خلال البلدية تساعد هاي العيلة المستورة في مساعدات في الكهرباء في الماء بيجي كبونات، طرود إحنا هاي ما بنشوفهاش». «تقول أخرى: «أنا بدي من مساعدة أنا بدي إياها مادية لأنو بصراحة إنو أنا يعني الحمل كثير ثقيل علي و طلبات الاولاد أبدا ما بتخلص و خاصا لما يجي المناسبة وبدنا نلبس وبدنا نطلع ونأكل زينا زي الأولاد والإم بتحاول تكون رجال ومراة بنفس الوقت شوفي كم إحنا بنضغط على حالتنا يعني يراعوا ظروفنا إحنا بدنا يساعدونا على الأقل في العيد في المدارس هدول خمسة وكلهم مدارس بدهم أغراض كثير والمدارس صراحة ما بترحم كل واحد بدو حقه».

واقترحت أخريات ضرورة أن يتم استصدار بطاقات خاصة أو كوبونات دعم للمواد والسلع الأساسية من قبل شبكات الدعم الاجتماعي أو أصحاب المحال التجارية، لصالح الفئات المستفيدة من الصندوق بعد دراسة وضعهن الاجتماعي والاقتصادي، لجعل حياتهن اليومية ومتطلباتها أقل قسوة:

«ممكن الصندوق يعمللنا خصم مع المحلات اللي إحنا بنروحها ومع الدكتور ويكون معنا بطاقة مثلا هادا عنده حاله خاصة ومراعاه بالأسعار وبالشغلالات اللي ممكن وكل وحده حسب نفقتها مثلا اللحوم في السوق أسعارها كذا وكذا لا هاي منتفعة من صندوق النفقات لازم يكون إلها خصم على كل سلعة وممكن يوفرونا حياة أسهل وكل وحده حسب وضعها والمنطقة مش يطلعونا وندفع مواصلات ويروحوا يعملو دراسة وبين كل وحده ساكنة ويشبكوا مع المحلات على أساس هاي مستفيدة من الصندوق ولازم تعملولها خصم والكل رح يرحب بالفكرة هاي».

بالمقابل اقترحت مشاركات أخريات على الصندوق توفير قائمة بكافة المؤسسات وعناوينها التي يمكن أن تقدم دعماً مادياً للمطلقات والمهجورات، حتى تستطيع النساء التوجه إليها:

«لازم كمان تعرضوا أسماء المؤسسات اللي بتعاونوا بتساعد النساء اللي زي حالاتنا المطلقة الأرملة لازم يكون في قائمة بأسمائهم حتى الواحد يعرف وين يروح يتوجه إلهم كمان». أو أن يتم تعريف المؤسسات وأصحاب الخير بأوضاع النساء المطلقات الاجتماعية والاقتصادية ومدى حاجتهن للمساعدة المادية، بدلاً من أن تذهب هذه المساعدات في غير مكانها: «بيجو هدول الناس اللي بدهم يتبرعو ويعرفو وين بدهم يحطو مصاريهم و يعملو جرد ويشوفو كيف عايشين مش بيجو على ناس مثلاً عايشين ببيت اشي اشي وممكن تاخد 1000 شيكل فكيف ساترها ؟ أنا مثلاً الجكيت اللي علي مش الي وشحده شحده وهيني بقوله علني و حتى لابسة بيجامة تحتيه بس الاشى اقوى لالي ابني مكشوف و بدو أعالجو طيب يا غني تعال اعمل حصر كديش بناخد».

ومن بين الاحتياجات التي أجمعت عليها النساء والتي يمكن من خلال تلبيتها أن تعمل على تحسين مستوى معيشة عائلتهن والعيش بكرامة، توفير فرص عمل لهن وفي أي مجال من المجالات كون غالبيةهن لا يملكن شهادات ومؤهلات علمية أو فنية تتيح لهن الانخراط بشكل واسع في سوق العمل الفلسطيني، وهنا تم وضع المسؤولية على الدولة في توفير العمل لفئة المطلقات والمهجورات، حيث عبرن عن ذلك بقولهن:

«لو صحلنا فرصة عمل داخل البلد». «الحل إنو الدولة توفر إلنا شغل إحنا بنقدر نشغل». «يا ريت بحكي لو بتشوفوا لنا وظيفة، يعني إحنا ما معنا شهادات ما منطعم إنه أحنا نكون مدراء أو وزراء أحنا بنطمع مثلاً أنا متأكدة إنه 100% من نساء كثير رح يرضوا إنه يشتغلوا أذناات ورح يرضوا يشتغلوا، في المقابل اللي انتوا بتدبرولها شغل يكون راتبه أحسن ما النفقة بتعطي، وحياة الله مش رح اقول لأ، وساعتها ممكن إنه تعطوا الإشي اللي إله حق في الاستفادة والأولوية للأولى وبيضل الحق محفوظ إلك لو بعد سنتين لو بعد خمسة سنين غير ححك هادا النفقة رح تحصليه، بس المهم انتي اشتغلي وقومي في تربية أولادك ما ترميهم للشارع».

أخريات أكدن ضرورة مراعاة القيود الاجتماعية المفروضة على المطلقات والمهجورات، وذلك من خلال توفير مشاريع صغيرة إنتاجية بيتية لتشغيلهن بما يتناسب مع أوضاعهن الاجتماعية:

«الوحدة اللي مجتمعا ظالم ما بتقدر تروح وتيجي، ممكن يعملوها فرصة عمل في بيتها مثل التطريز أو مواد غذائية أغنام نسيج واللي معها مؤهل علمي تطلع تشتغل».

أو من خلال حصولهن على قروض لإقامة مشاريع صغيرة بيئية بشروط ميسرة، مع تأكيدهن على دور الصندوق في التشبيك مع المراكز والمؤسسات النسوية في توفير هذه المشاريع أو القروض. فمثلا تقول إحداهن:

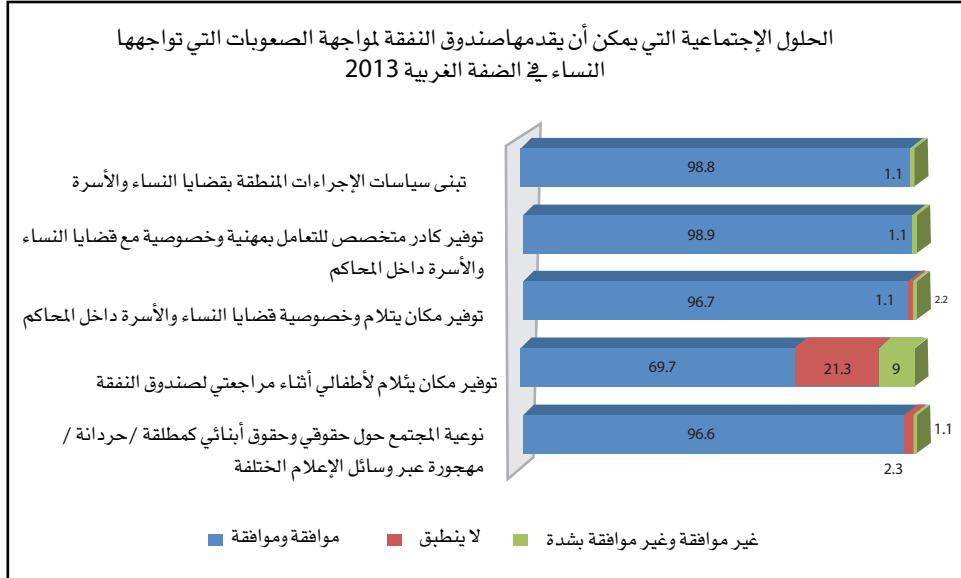
«يعني إنو مثلا صندوق النفقة طبعا كل واحد إلو معارفه بقدرنا يساعدونا إنو نأخذ قروض من مؤسسة ما تأخذ منا الفائدة الكبيرة أنا مرة بحب أشتغل في البقر والنعاج لأنو أنا بعرف فيهن من يوم ما وعينا على وجه الأرض وأهلي بجبنو يحلبوا أبقار ونعاج أنا عندي خمسة أولاد ما بقدر أتركهم بس هذا المشروع بخدم أولادي والمشروع بخدمتي بضل بداري لأنو حكتلكم إنو أنا إخوتي ضد إني أطلع بره أشتغل لو أنهم يقدرنا يساعدونا يأمنوا مؤسسة تعطينا قروض مثلا أنا احطلي بقرتين بحلبهم وبجبنهن وبصرف على أولادي على الأقله بلاقي كل يوم 40 شيكل لأولادي».

وتشير الغالبية منهن إلى احتياجاتهن لاكتساب مهارات مهنية لتحويلهن من معتمدات اقتصادياً إلى منتجات لا بد ستساعدهن في البحث عن فرص عمل أو إقامة مشاريع صغيرة. وبالتالي، تمكينهن من العيش بكرامة، تحديداً لكونهن كما سبق وأشرنا في محور الصعوبات لا يملكن المؤهلات العلمية والخبرة المهنية لاقتحام سوق العمل نتيجة غيابهن لسنوات عن سوق العمل بفعل مسؤولياتهن الانجابية كما الثقافة الذكورية المحيطة بهن والتي لا تسمح لهن بدخول سوق العمل:

«ممكن تعملوا إنتوا برامج للنساء الموجودات في صندوق النفقة نفسها إنها تعلمها شغلات تشتغلها تكون إشي يعني لجنب النفقة بتوخدها فهمتي كيف يعني مثلا يكون برنامج خياطة برنامج بتكدر تستفيد منه مثلا تحاول تقلكم إنه هي عندها خبرة بإشي ممكن تساعدونا تلاكوا مكان تشتغل في بكرامة واحترام».

## ثانياً: الاحتياجات الاجتماعية

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (21) أدناه، أن 98.9% أيدن وأيدن بشدة أهمية توفير كادر متخصص للتعامل بمهنية وخصوصية مع قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم، بينما 98.8% أيدن وأيدن بشدة ضرورة تبني سياسات لتسريع الإجراءات المتعلقة بقضايا النساء والأسرة كحلل اجتماعية وقانونية للصعوبات التي تواجههن داخل المحاكم، و96.7% يرين ضرورة توفير مكان يتلاءم مع خصوصية قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم، وأخيراً أكدت 96.6% أهمية توعية المجتمع حول حقوقهن وحقوق أبنائهن كمطلقات/ حردانات/ مهجورات عبر وسائل الإعلام المختلفة.



جدول رقم (21)

ولتجاوز الصعوبات التي تواجهها المشاركات في البحث، على مستوى النظرة المجتمعية من قبل العائلة والمحيط في الحيز الخاص أو من قبل المؤسسات على اختلاف أشكالها في الحيز العام، أجمعت غالبية من تمت مقابلتهن في مجموعات النقاش أو المقابلات المعمقة على ضرورة توعية الأهل والمجتمع والدولة بكل مؤسساتها عبر مختلف وسائل الإعلام، على أن النساء المطلقات أو المهجورات هن نساء مواطنات من الدرجة الأولى، ولا بد من مساعدتهن على الخروج من الأزمات النفسية والاجتماعية لتعزيز مكانتهن في المجتمع، وإطلاق طاقتهن وتحقيق مشاركتهن في تنمية المجتمع. وقد عبرت المشاركات عن ذلك من خلال تعبيراتهن على النحو التالي:

«لازم تكون للمجتمع كله مش بس للأهل التوعية مش كل امرأة مطلقة أو أرملة ما يعدو المطلقة زي الأرملة لأنو الأرملة لما يموت جوزها وتربي أولادها زيها زي المطلقة». «لازم توعوا المؤسسات اللي بنروح عليها يغيروا معاملتهم لازم بتعاملوا معنا في رآفه بحنيه قد ما يكون أنا صح يعني الوحدي هذا نصيبها إلي مش كويس حتى المجتمع يعني إنتو برضو لازم يكون عندكو أسلوب تتعاونو معنا يعني أنا فوق تعبي وهاي وأجي كمان لما أجي عندك أحس في إهانة يعني برضه لازم يكون في رآفه». «بدنا نوعي الدولة لحقوقنا في الإعلام، ونقول مش شرط المرأة خلص اطلقت لازم تظلمها مرمية وعند أهلها إذا أنا فعلا بدي تصير شو رأيك لازم تصير أنا فعلا إذا بدي دولة مستقلة وأقدر أحمي فيها شعبي يمكن الحكي يزعج السلطات بس هاي احتياجاتنا والمفروض على دولتنا ورئيس دولتنا المؤسسات الرسمية او الحكومية والمساعدات الإنسانية الموجودة عنا تساعد ماديا ونفسيا واجتماعيا المجتمع ككل مش يعطو ناس آه وناس لا».



كما عبرت غالبية النساء عن أهمية توفير مكان يتلاءم وخصوصية قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم، فالمسألة بالنسبة لهن تتعلق بحماية حقهن في التعبير عن خصوصياتهن ومشاكلهن الشخصية بعيداً عن مرأى ومسمع الموظفين والموظفات كما المارة والمراجعين. تصف إحداهن احتياجها هذه بقولها:

«ممكن يكون في مكان فاضي في المحكمة ممكن يكون في مكان خاص وخصوصية لإنو لما تروحي على المحكمة الكل بعرف شو قصتك يعني يكون مثلاً قدام القاضي 4 قضايا فمرات بتحكي عن أشياء خاصة قدامهم وأيام ما بتحكي لإنو في كتير قدامك ناس وبالأخر أنا معنيه أخذ حقي ومش أنشر حياتي الخاصة».

في حين ترى أخريات أهمية وجود مكان خاص بهن أو وجود عناصر من الشرطة داخل أروقة المحاكم لحمايتهن من التحرش بهن لفظياً أو نفسياً أو جنسياً. وبهذا الخصوص تقول إحدى المشاركات:

«إذا في شرطي أو شرطية في نفس القاعة هذي، نفس القاعة هذي يغدى في شرطي أو شرطية وجميع التليفونات تنحط لجنب، أول ما يفوت مثل ما إنو يفوت على المحكمة أو على المستشفى أو وين ما كان بحط بصمته زي ما بحط بصمته أو بوقع إنني أنا حضرت يحط تلفونه، في تلفون في المكتب إلي هو فيه يرد عليه ويتلقى تليفوناته منه. حفاظاً على الأمان وعلى كل شي، أنا بقيت محبش والله أروح على المحكمة هذي أخاف خلص، أعطيت لإمي توكيل من تحت راس هالشغلة، أقول مثلاً لا سمح الله إن صورني نزل عالنت، حط وجهي على جسم وحدة، يعني الناس بتصدقش إنو مثلاً والله بنت فلان لا، خلص بتطلع سيط عليها آه من تحت رأس هاظا الإشي، إنو مثلاً والله صورها شوفوا كيف مشلحة، هي إلهي خلاني، كنت لما أروح على المحكمة أخاف، خلص قلبي يصير، ما أصدق وأنا أطلع منها، لما أطلع خلص زي إشي تقيمي حمل عن ظهري، أما طول وأنا فيها أضلني خايف وأبعد عنه يعني».

كما عبرت النساء عن احتياجهن لتوفير كادر متخصص للتعامل بمهنية وخصوصية مع قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم.

«المحكمة الشرعية ما بتنصفنا نهائي لازم يكون احنا لنا لجان أو موظفين واعيين بيقدروا يدافعوا عنا عالمربوط في المحكمة الشرعية».

بالإضافة إلى تأكيد غالبيةهن على ضرورة تبني سياسات لتسريع الإجراءات المتعلقة بقضايا النساء والأسرة، كحل للتعقيدات وطول أمد الإجراءات داخل أروقة المحاكم.

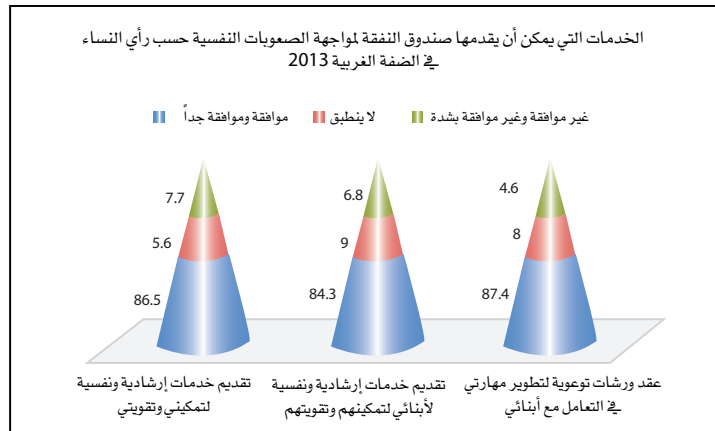
«ممكن أي إشي مثلا المحكمة تسهل الاجراءات ما تصعبها يعني أنا أخذت حكم لولادي إني أنا ارفع النفقة كمان بس أنا ما عندي وكت إني أضلني رايحة جاي عالمحكمة إني أنا أتابع الموضوع يعني أنا الحكم هاض ماخدته حتى أكثر من سنة بس مش كادر إني أنا أتبع مع المحكمة فهمتي كيف يعني هاي الاجراءات».

كما طالبت النساء بتبني إجراءات قانونية تسمح لهن باستصدار أوراق رسمية تتعلق بأبنائهن في مختلف الدوائر الرسمية والخاصة أيضا، فالمسألة بالنسبة لهن تتعلق بتكريس المساواة بينهن وبين الرجال، بالإضافة إلى تعميق إحساسهن بذواتهن وتعزيز مكانتهن في العائلة والمجتمع، خاصة أنهن وبحكم حضانهن لأبنائهن يتحملن مسؤوليات توفير احتياجات أبنائهن النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يجب أن تكون لديهن الصلاحية لاستصدار الأوراق الرسمية لأبنائهن بدلاً من زيادة التعقيدات في انتظار أزواجهن أو الذكور من عائلات أزواجهن السابقين للقيام بذلك، تحديداً لمن هم مجهولو الإقامة أو لمن هم متواجدون خارج البلاد.

«يعني زي ما بيكون في صلاحية إنه الأبو يعني جواز السفر الأم يكون إلها الصلاحية هادي حتى لو مطلقة حتى لو مطلقة لازم صلاحية الإمضاء على جواز السفر تكون من الجهتين مش من جهة واحدة ليش من جهة واحدة؟ زي ما هو ابنك هو ابنها، يعني زي ما هي فنت وضيعت عمرها وشبابها يكون إلها الصلاحية هادي».

### ثالثا: الاحتياجات النفسية

نتائج المسح الكمي في المحور الذي يتعلق بحاجات النساء النفسية كما في الجدول رقم (22) أدناه، تشير إلى أن 86.5% منهن وافقن ووافقن بشدة على حاجاتهن للحصول على خدمات إرشادية ونفسية لتمكينهن وتقويتهن، تليها 84.3% يؤكدن حاجاتهن لخدمات إرشادية ونفسية لأبنائهن لتمكينهن وتقويتهن، وأخيراً أيدت وأيدت بشدة ما نسبته 87.4% من النساء عن حاجاتهن لورشات توعوية لتطوير مهارتهن في التعامل مع أبنائهن.



الشكل رقم (22)

أما الصعوبات النفسية التي عبرت عنها النساء سابقاً في محور الصعوبات، فالحل بالنسبة لهن يكمن في تقديم خدمات غير مادية ترفيهية لهن ولأبنائهن، وفي هذا تقول المشاركات:

«أنا بدي أطلب شوي غريب بدنا نرفه نفسنا ليش ما يكون للأولاد ترفيهه وإلنا في مواسم معينة يعني إحنا بكفي مضطهدين من الأزواج ومن المجتمع خلي يكون إلنا مثلاً ترفيهه للأولاد في مواسم معينة مش غلط، إحنا بدنا من صندوق النفقة نتكرم علينا بمواسم لأنو أنا اولادي ستة ما بقدر اخدهم على الميजा يعني بشوفوا اولادي الجيران بلعبوا وأنا ما بقدر أعبهم». «نشاطات أكثر يعني للأولاد يعني النساء فش معهن فلوس إنو يكون عندهم مثلاً رفاهية فهمتي كيف إنه يسولهم زي برامج إنه يستفيدوا».

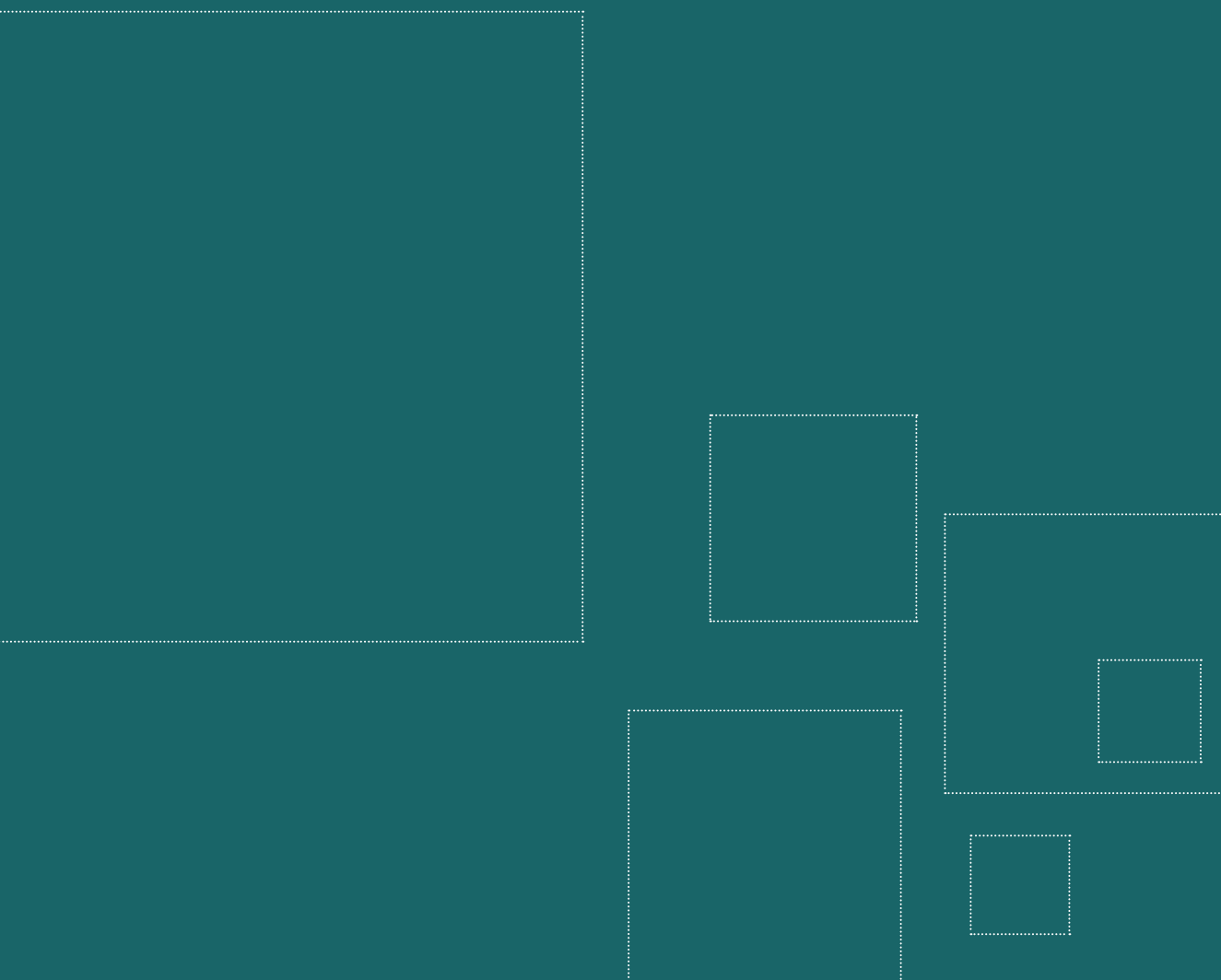
كما أجمعت النساء على ضرورة تقديم خدمات إرشادية لهن، لمساعدتهن على الخروج من الأزمة النفسية وتجاوز دائرة الأحباط والاكنتاب التي عادة ما تصاب بها المطلقات بفعل النظرة القاسية التي تتلقاها من قبل المجتمع المحيط، وتقديم خدمات إرشادية ونفسية لأبنائهن لتمكينهم وتقويتهم من تجاوز كل الصعوبات على اختلافها والتي تترك أثراً بالغاً في ذواتهم.

«بحب بنتي تكون إجتماعية وعارفه كيف تشارك في النشاطات الاجتماعية عشان تتغلب على الصعوبات من نفسها وتتعامل مع الناس عادي وتظلمها مع نفسها وتتعلم التعامل مع المجتمع ويصير عندها مبادرة وما تظل تعبانة، مثلاً تاخذ دورات تساعدوا ويصير عندها مهارة كيف تعبر عن حالها». «على قد ما يكون الإنسان متعلم بضل جاهل بها الأمور لأنو ما كان حاسب يصير معو هيك لازم يكون جلسات توعية كيف الوحدة تتعامل مع أولادها تضحهم وتثقفهم مش إنو إملك عاملة عملة إنها اطلقت أمك مرت في ظروف صعبة أدت فيها للطلاق».



# الفصل الرابع

## الخلاصة



تري كبير التمكين بأنه: «العمليات التي يمكن بموجبها لمن حرم من القدرة على صنع خياراته اكتساب هذه القدرة». كما أنه يعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد بحسب (Malhotra, Schuler & Boender 2002)، وتتم على عدة مستويات، كالمستوى الاقتصادي والثقافي الاجتماعي، العائلي/ الشخصي، القانوني، السياسي والنفسي، والكثير من تلك المستويات متداخلة فيما بينها. وفي هذا السياق تجادل كبير بأن التمكين ليس فقط عبارة عن مكتسبات اقتصادية، ولكنه أيضا شعور النساء بقيمتهم الشخصية المرتبطة بإنجازاتهم (Kabeer 1999a: p. 35). وأعتقد أن مفهوم التمكين يفيد بفحص كيفية استخدام النساء لقوتهم العملية والتفاوضية بحسب المصادر المتوفرة لديهن وأثر ذلك على التغيرات التي يمكن أن تحدث في حياتهم.

لذا تشدد كبير على الجانب النفسي من التمكين. وكما رأينا بعد استعراض وتحليل المحاور الثلاثة الأولى، والتي تتعلق بأسباب توجه النساء إلى صندوق النفقة وأثر تحصيلهن للنفقة من صندوق النفقة الفلسطيني، كما رضا النساء عن الخدمات التي يقدمها صندوق النفقة الفلسطيني، بأن هناك تغيرات حدثت على المستوى النفسي للنساء المستفيدات بعد شعورهن بالقوة الذي انعكس إيجابياً على رؤيتهن وتقييمهن لذواتهن ولمكانتهن الاجتماعية، بعد وصولهن للمصادر المالية والمعرفية التي تتعلق بحقوقهن كمطلقات أو مهجورات في النفقة، كما حقوق أطفالهن بعد تعذر تنفيذ أحكامها في المحاكم الشرعية من خلال توجههن لصندوق النفقة الفلسطيني الذي يكفل لهن تنفيذ هذا الحق، هذا الشعور بالقوة يظهر بوضوح في تعبير إحدى المستفيدات من صندوق النفقة الفلسطيني:

«لأنه ما قدرنا نحقق أي شي من غير الصندوق والصندوق خلا لنا نقدر نأخذ حقوقنا منه».

التمكين الاقتصادي على تواضعه والذي عبرت عنه النساء في إجاباتهم يتجاوز البعد المادي ليشمل شعور النساء بقيمتهم المرتبطة بإنجازاتهم، إذ تشير تعبيرات النساء المشاركات في البحث، إلى أنهن ومن الناحية النفسية أصبحن الآن واثقات أكثر من ذي قبل، كونهن قادرات على تلبية احتياجات أبنائهن الأساسية المادية والعاطفية ولو بالحد الأدنى، نتيجة تدني قيمة النفقة المحكوم لهن بها عبر المحاكم المختصة وبدون الحاجة إلى طلب المساعدة من المحيط. ولكنهن وبالرغم من ذلك، اعتبرن ذلك انتصاراً يعكس زيادة احترامهن لذواتهن، يؤكد اكتسابهن شعوراً متزايداً بالأهلية الذاتية والشجاعة الشخصية وهي مكون أساسي لتحقيق التمكين النفسي. وقد جاءت تعبيرات النساء في هذا السياق لتترجم هذا الشعور بالإنجاز من وجهة نظرهن على النحو التالي بقولهن:

«إنو بضرخ أولادي وبجيب للبيت لازم يعني يفرحوا زي الاولاد كل إشي بدهم إياه بحصلوا عليه». «إنه نقدر نقدم لأولادنا قديش بنقدر... إنه ما نحرهم من أشياء همي نفسهم فيها». «أنا بعتر إنه أربي بناتي وما فيها مشكلة بس أصرف على بناتي وما أحتاج حدا». «حسيت حالي ارتحت إنه آخر كل شهر بأخذ 1500 شيكل بصرف على أولادي شو ما بدهم بجبلهم صح بنقص شغلات بس على الأقل الحمد لله إنو ما بفتح إيدي لا لأبوي ولا

لأخوي». «بصراحة بالنفقة اللي بتنزّل لأنو شو ما يحتاج ابني بجيب وما بمد إيدي لحدا أنا من الأساس متعودة  
ما بحب احكي لأي حدأ أعطيني بحس ها الشئ في إذلال لنفسيته صح إخوتي مناح بس النفقة فايديتني كتير  
وشو ما ابني بطلب مني بجبله وأنا مبسوطة ما بمد إيدي لحدا بكل اعتزاز وكل فخر وأنا كتير مبسوطة».

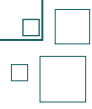
الإنجازات الأخرى التي تم تحقيقها من وجهة نظر بعض النساء نتيجة تحصيلهن لهذا الحق مرتبط بقدرتهن على خلخلة العلاقات غير المتوازنة في الحيز الخاص، وفرض قراراتهن التي تتعلق بقدرتهن على الحركة، أو فرض قراراتهن للسكن وحدهن مع أبنائهن بعيداً عن بيوت عائلتهن، كما قدرتهن على فرض قرارهن بعدم التنازل عن أطفالهن، حيث كن يجبرن أحياناً على فعل ذلك، لأسباب عدة منها: انعدام مصادرهن المادية، أو الوضع الاقتصادي السيئ لعائلتهن، كما الضغط عليهن من البيئة المحيطة لاعتبارات الانتقام من أزواجهن. وهذا بالتحديد ما أشارت إليه نتائج المسح الكمي، فيما يتعلق بالكمي فقد عبرت 38.5% من النساء عن أنهن غير موافقات أو غير موافقات جداً على عبارة «أن هناك قيوداً على الحركة (ممنوع أروح وأجي)، كما عبرت 33.4% من النساء عن أنهن غير موافقات أو غير موافقات جداً على عبارة «لا دور لي في اتخاذ قرار بشأن السكن وحدي أنا وأبنائي». وقد جاءت نتائج البحث الكيفي منسجمة مع المسح الكمي إذ عبرت بعض النساء عن إحساسهن بقيمة إنجازاتهن في هذا المستوى بقولهن:

«إني بصرف على بناتي بدون جميلتكم حتى لو أنتوا أهلي بس مش متحملة جميلتكم بإمكانني استأجر بيت  
وأقعد لحالي إنو عيب وحرام وممنوع هي الي ظالمتنا في قيود لازم تتكسر، لأنه أول شي كنت لازم أنا  
مجبورة اني أترك بناتي إني ما معي مصاريف أصرف عليهم بس لأجل النفقة انجبرو إنو يخلوهم معي».

هذا الإحساس بالقوة والذي تولد لدى النساء كان أيضاً نتيجة لتدخل سلطة خارجية من الحيز العام تمثلت بصندوق النفقة الفلسطيني، في الحيز الخاص للمكلفين وإلزامهم بدفع النفقة بالطرق والوسائل القانونية، بعد أن عجزن عن تحصيلها لأسباب؛ إما بسبب عزوف المحكوم عليهم عن الدفع تهرباً من نتيجة الحكم، أو بسبب سفرهم للخارج أو لعدم وجود عناوين واضحة لهم. فالإجراء القانوني هنا وبحسب (Peelb)، يعني ممارسة صلاحية السلطة القانونية عليهم، ومهما تكن ردة فعل الفرد تجاه السلطة، فمن المحتمل أن تزداد ردة فعل المكلفين بدفع النفقة عندما يتعرضون لضغوط من الحيز العام، ويصبحون أكثر غضباً وأكثر استنكاراً لتدخل سلطة خارجية من الحيز العام في حياتهم الخاصة.

إلزام وملاحقة المكلفين من قبل الصندوق حقق للنساء نوعاً من النفوذ والسيطرة على أزواجهن السابقين أو الحاليين، بعد أن كن مستضعفات وواقعات تحت رحمة مزاجهم الشخصي وهروبهم من مسؤولياتهم تجاههن وأبنائهن، رغم معرفتهم بالواقع النفسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تحيا في ظله المطلقات والمهجورات كما أبنائهن. وهذا ما عبرت عنه النساء:

«لأنه بدفعش من مرة وتاركني بتعرفش علينا انا واولادي وهم اولي وابدي».



هذا بالإضافة إلى أنه حقق نوعاً من الانتصار وردّ الاعتبار لهن ولكرامتهن، على محيطهن الاجتماعي الذي ينظر إليهن كفضة يُنظر لها دائماً بأنها موصومة وأنهن السبب دوماً في وقوع الطلاق أو الهجران في مجتمعنا الفلسطيني كما في المجتمعات العربية وحتى العالمية أو أنهن فريسات يسهل الإيقاع بهن نتيجة العبء المضاعف الذي ألقى على عاتقهن لإعالة أطفالهن وتلبية احتياجاتهن الأساسية ولو بالحد الأدنى. وفي هذا السياق عبرت النساء عن ذلك:

«رد الاعتبار لكرامتي»، «علشان ما حدا يستغلنا».

ناهيك عن غياب شبكة الدعم الاجتماعي من قبل عدد من المؤسسات التنموية والاجتماعية التي لا تتضمن أجندات أي رؤية لدعم مثل هذه الفئة من النساء المهمشات والمقهورات تحت ذريعة أن أزواجهن الحاليين أو السابقين ما زالوا على قيد الحياة.

تحصيل النساء لحقوقهن في النفقة، أكسبهن الاحترام والاعتبار، ووضعهن في مستوى أعلى من المساواة مع أزواجهن الحاليين أو السابقين، بعد معرفتهن بأن لديهن حقوقاً قانونية ومصادر اقتصادية ومعرفية أشعرتهن بقوة داخلية تم استخدامها من قبلهن كشكل من أشكال الصفقة والتفاوض والاستراتيجيات لتغيير واقع ظروف حياتهن، وتحدي المعوقات التي تواجههن، من أجل خيارات أفضل في الحياة. وبالنسبة للمستفيدات تم استخدام هذا المصادر كورقة تفاوضية للحصول على ورقة الطلاق.

وكما تشير قصص المشاركات، فإن خيار الطلاق كان هاماً بالنسبة لهن للتخلص من الإساءة وظروف القهر والمعاناة ولعيش حياة أفضل. وتشير قصص بعض النساء حول الحياة ما بعد الطلاق إلى أنهن حققن بعد الطلاق قدرًا من الحرية والقدرة على اتخاذ القرار الذي لم يمتلكه حين كن متزوجات. وقصة إحدى المستفيدات في الشمال تعتبر مثلاً جيداً على هذا، حيث قالت إنها تمكنت بعد الطلاق من تحديد مسار حياتها وأبنائها، ولم تكن مسؤولة أمام أحد بعد أن عملت في مجال الزراعة ولو بأجر زهيد، وسكنت في سكن مستقل يعود لأهلها أخذته رغماً عنهم، ولكن هذه بالنسبة إليها كان بداية الطريق وتجاوز المعوقات والاستثمار في طاقاتها وتعليم أبنائها بعيداً عن أجواء العنف والضرب والإساءات الجسدية واللفظية التي لم يسلم منها أي أحد منهم.

ومنهن من استخدمت هذه المصادر وهذه القوة الداخلية التي تولدت لديهن كصفقة للاحتفاظ بحضانة أبنائهن، وهذا الأمر بالنسبة للنساء المطلقات أو المهجورات ما زال يشكل قلقاً وهاجساً في حال أُجبرن على التخلي عن حضانتهم لأبنائهن. فبالنسبة لهن كما للكثير من النساء لا يمكن لهن تقييم ذواتهن أو شعورهن بالرضا عن ذواتهن بمعزل عن قيامهن بدورهن الإنجابي، الأمر الذي لا بد سينعكس على إحساسهن بالقوة وتقدير ذواتهن من خلال الإبقاء على أطفالهن ضمن حضانتهم ورعايتهن، تحديداً أنهن خسرن الكثير وتحملن وطأة الصعوبات النفسية والاجتماعية والاقتصادية بعد فقدانهن حياتهن الزوجية بفعل الطلاق أو الهجر، وبالتالي لا يمكنهن مجرد التفكير بمزيد من الخسائر، تحديداً أطفالهن، الذين يشكلون لهن ولو على المستوى النفسي بديلاً للدعم على اختلاف أشكاله على المدى البعيد.



تركز كبير على خيارات الحياة الاستراتيجية الضرورية لتشكيل حياة الفرد، لذلك فهي تعتبر التمكين عملية تغيير تتم بواسطة ثلاثة أبعاد متداخلة: المصادر، القوة والإنجازات. وبالنسبة لها، فإن بعدي المصادر والقوة يشكلان معاً البعد الثالث للتمكين: الإنجازات والنتائج التي يملكها الناس كي يعيشوا الحياة التي يرغبوها». روايات النساء تظهر تماماً كيف تمكن بعد أن توجهن إلى صندوق النفقة الفلسطيني من استثمار مصادر الدعم الاجتماعية والمالية كما المعرفة القانونية المتعلقة بحقوقهن بالنفقة، بعد أن ولدت لديهن شعوراً بالقوة الداخلية التي تتضمن المعنى والحافز والهدف الذي تضيفه النساء المستفيدات لإنجازتهن كأمهات ومعيلات في آن معاً بعد طلاقهن أو هجرانهن، لتمكنهن بعد ذلك من القيام بتلبية احتياجات أطفالهن الأساسية ولو بالحد الأدنى. كما تم استثمار هذه المصادر وتلك القوة كشكل من أشكال الصفة والتفاوض لتحدي المعوقات التي تواجههن لاتخاذ خيارات حياتية (استراتيجية)، ومنها قرارهن بالطلاق أو الاحتفاظ بأبنائهن وغير ذلك من الخيارات التي تعتبر في جوهرها صلب عملية التمكين التي تتم من خلال تفاعل أبعادها الثلاثة بشكل مستمر، وهذا ما يعطي الفرد القدرة على اتخاذ خيارات حياتية.

وعطفاً على ما سبق من المسار الذي تقوم به هذه الدراسة للبحث في الأسباب التي دفعت النساء للتوجه إلى الصندوق والأثر الذي تركه أمر تحصيلهن للنفقة على تولد شعورهن بالقوة وتوظيفها من أجل خيارات حياتية أفضل لمستقبلهن ومستقبل أطفالهن. فقد تم الانتقال إلى مستوى آخر من عملية التخطيط المبني على النوع الاجتماعي التي يتبناها صندوق النفقة الفلسطيني، الذي يسعى لتحقيق غاياته، تحديداً فيما يتعلق بتحسين وتطوير نوعية خدمات الصندوق المقدمة للفئات المستفيدة خاصة فئة النساء لتقديم سلة من الخدمات القانونية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية، لتتجاوز أكثر من كونها خدمة مالية حقوقية تتعلق باستحقاق الفئات المستفيدة للنفقة على اختلاف أنواعها. وذلك من خلال المحاور التي تتعلق بأبرز المشاكل والصعوبات التي تواجهها الفئات المستفيدة في المجال الخاص والعام بغية فهم السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني الذي تحيا في ظلّه الفئات المستحقة للنفقة من وجهة نظرهن، في محاولة لتحفيزهن على تقدير احتياجاتهن العملية والاستراتيجية الحقيقية من خلال التخطيط من منظور نوع اجتماعي تموي كما يرينه ويعبرن عنه بكلماتهن وتعبيراتهن. فمشاركة أصحاب العلاقة من الفئات المحلية أو المهمشة بحسب فلسفة صندوق النفقة ومن بينها النساء تعتبر في حدودها الدنيا شرطاً مسبقاً لمخرجات التخطيط الناجح.

ولفهم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والقانونية كمدخل للاحتياجات التي عبرت عنها النساء في مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة، كان لا بد من فهم السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه النساء المستفيدات من الصندوق، فقد أظهرت النتائج كما استعرضنا سابقاً، أن الغالبية العظمى (50%) من أفراد العينة متزوجات، و45.5% مطلقات، و4.4% منهن أرامل. أما متوسط أعمار أفراد العينة فقد بلغت قيمته 36.5 عام، وتراوحت الأعمار بين 20-45 عاماً. وعلى صعيد مكان الإقامة، فقد بلغت نسبة النساء المستفيدات من الصندوق والمقيمات في القرى 50%، و38.6% منهن مقيمات في المدينة، بالمقابل نجد أن أقل نسبة منهن مقيمات في المخيم وبلغت فقط 11.4%.

وتشير نتائج المسح الكمي إلى أن 65.6% من النساء المستفيدات من الصندوق لديهن من 1-3 أطفال في حضانتهم، في حين بلغت نسبة النساء اللواتي يوجد في حضانتهم من 4-6 أطفال 20.0%، أما 1.1% فقط من النساء المشاركات في البحث لديهن في حضانتهم من 7-9 أطفال. علماً بأن 33.0% من الأطفال الموجودين في حضانة الأمهات أعمارهم أقل من 10 سنوات، مقابل 21.2% منهم تبلغ أعمار أطفالهن من 11-16 سنة.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمشاركات في البحث، فقد بلغت نسبة النساء المستفيدات من صندوق النفقة الحاصلات على شهادة الثانوية العامة فأقل 75.2%، وبالنسبة لمشاركتهن في القوى العاملة، فقد أظهرت البيانات الكمية أن غالبية النساء المستفيدات من صندوق النفقة الفلسطيني هن ربات بيوت ولسن عاملات في سوق العمل الرسمي بنسبة وصلت إلى 66.7%، في حين بلغت نسبة من يعملن منهن 33.3% توزعت على النحو التالي: 10.3% يعملن في مؤسسة خاصة، 9.2% موظفات حكومية، 6.9% موظفات في مؤسسات غير حكومية، 6.9% يعملن في أعمال حرة. وبالنسبة لمصادر دخل النساء المستفيدات من الصندوق، فقد أظهرت البيانات أن أكثر من ثلث أفراد العينة 34.5% يعتمدن على النفقة التي يحصلن عليها من الصندوق كمصدر أساسي ووحيد للدخل، في حين بلغت نسبة من يعتمدن على النفقة ومخصصات الشؤون الاجتماعية كمصادر للدخل 21.5%، و13.9% منهن فقط يعتمدن على راتب العمل والنفقة كمصادر للدخل.

وفي ظل هذا الواقع الذي تعيشه النساء المستفيدات من صندوق النفقة، فإنهن يواجهن سلسلة من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، كما عبرن عنها في الدراسة. فمثلاً، بالنسبة للصعوبات الاقتصادية فإنها تحتل مركز الصدارة بالنسبة للمستفيدات إذ عبرت 98.9% منهن عن تأييدهن لعبارة «أعاني مشاكل وصعوبات مادية»، وهذا الوضع من وجهة نظر النساء له أسبابه فقد أشارت غالبيةهن إلى أن طلاقهن أو هجرانهن من قبل أزواجهن شكل عبئاً مالياً عليهن ما يجعلهن من أكثر الأطراف تضرراً من الناحية الاقتصادية، وزيادة أعبائهن كونهن أصبحن المعيلات الوحيدات لأسرهن، وتحملهن أعباء نفقات وتكاليف إعالة أسرهن على اختلاف تفاصيلها، من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن، هذا بالإضافة إلى رسوم المحاماة والمحاكم التي تشترط دفع رسوم جراء كل خطوة يقمن بها في المحاكم، ناهيك عن أن الأحكام القضائية التي تخص تقدير النفقة جائرة ومجحفة وظالمة بحقهن وتميل لصالح كفة الرجال، كونها لا تتماشى مع غلاء المعيشة ومتطلبات الواقع، كما أنها لا تراعي الحد الأدنى من متطلبات توفير الحياة الكريمة لهن ولأسرهن أو تلبية الاحتياجات الأساسية. وهذا بالنسبة للكثيرات منهن يزيد من تعميق سوء أوضاعهن المادية ويعرضهن لذل الحاجة:

«القاضي رح احاسبو قدام رب العالمين».

غياب شبكات الدعم الاجتماعي من قبل أسرهن أو أزواجهن السابقين أو الحاليين في الحيز الخاص نتيجة لسوء وضعهم الاقتصادي كما المؤسسات الاجتماعية على المستوى الحكومي وغير الحكومي في الحيز العام لفئة النساء المطلقات أو المهجورات وأطفالهن، وعدم تحسسها للمعاناة التي تعانيها النساء بعد أن ازدادت الأعباء عليهن واضطراهن ليكن المعيلات لأسرهن، كان سبباً من وجهة نظر النساء لتدني ظروف معيشتهم وسوء ظروفهن الاقتصادية:

«البيوت اسرار وين ما بروح نطلب كمطلقات او كمهجورات ما بعطونا اشي الا بس للايتام لانه احنا مطلقات وجوزكم موجود هو اللي لازم يصرف عليكم والجمعيات حكوتنا لأ».

وفي معظم الحالات، عبرت النساء عن عدم قدرتهن على الانخراط في سوق العمل أو عدم وجود فرص عمل مناسبة، ما يجعلهن الأكثر تضرراً مادياً مقارنة مع المحكوم عليهم بالنفقة. وعبرت أخريات عن قلة فرص العمل المتاحة لديهن بسبب محدودية فرص العمل المتاحة أو بسبب عدم امتلاكهن للخبرات أو المؤهلات العلمية والعملية التي يتطلبها سوق العمل. وتلعب الأعراف والتوجهات والمواقف والتصورات المجتمعية تجاه فكرة العمل المأجور نتيجة لتداخل عوامل ثقافية ودينية واجتماعية، دوراً أساسياً في عدم قدرة النساء المطلقات أو المهجورات على الانخراط في سوق العمل، فقد ترفض العائلات أو الأقارب فكرة خروجهن من إطار حدود مجالهن الخاص.

نتائج هذا المحور تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها والتي تؤكد أن النساء المطلقات أو المهجورات يواجهن مشاكل وصعوبات مالية حقيقية كونهن أصبحن العائل الوحيد لأسرهن، وفي حال كونهن عاطلات عن العمل أو في حال عدم امتلاكهن مهارات يستطعن من خلالها دخول سوق العمل فإن التداخيات تكون أشد وطأة عليهن وعلى أطفالهن

( Mehta 1975; Srinivasan 1987; Bharat 1988; Weitzman 1985 ; Drake and Lawrence 2001 ) .

وعلى مستوى الصعوبات الاجتماعية فقد عبرت النساء المشاركات في البحث عن أن نظرة العائلة والمحيط المجتمعي من النساء المطلقات أو المهجورات نظرة دونية مشوهة لا تخلو من الشك والريبة، الأمر الذي يفرض عليهن قيوداً عدة، تعيش معها النساء في حالة قلق دائم. غالبية النساء المشاركات في البحث عبرن عن جملة من الصعوبات الاجتماعية تواجههن من قبل عائلاتهن والمحيط في الحيز الخاص، أو في الحيز العام في مواقع العمل للعاملات منهن، أو من خلال ترددهن على المؤسسات العامة كالمؤسسات الاجتماعية التي يترددن عليها لطلب المساعدات أو من خلال احتكاكهن مع المؤسسة القضائية الشرعية منها أو النظامية من خلال رفع دعاوى على المحكوم عليهم بالنفقة.

على مستوى الصعوبات الاجتماعية في الحيز الخاص، تشير نتائج المسح الكمي إلى أن 82.0% من المشاركات اللواتي تمت مقابلتهن وافقن ووافقن بشدة على عبارة أن نظرة العائلة/ المجتمع لا ترحم المطلقة أو المهجورة، وتقل نسبة موافقتهن وموافقتهم بشدة على هذه النظرة تجاه أبنائهن ولكن النسبة تبقى مرتفعة إذ عبرت الغالبية منهن 67% عن تعرض أبنائهن لهذه النظرة التي لا ترحمهم بسبب وضعهن كمطلقات أو مهجورات. هذا وتؤكد حوالي ثلثي العينة 66.3% موافقتهن وموافقتهم بشدة على شعورهن بأن تصرفاتهن وتحركاتهن مراقبة من قبل العائلة والمحيط، مقابل 47.7% يعانون من قيود على حركتهن.

وعلى المستوى العام وافقت ووافقت بشدة 90.9% من النساء على أن إجراءات المحاكم طويلة ولا تراعي خصوصية قضايا النساء والأسرة، في حين أكدت 78.1% موافقتهن وموافقتهم بشدة على أنه لا يوجد اهتمام وجدية لتنفيذ أحكام النفقة من قبل المؤسسات ذات العلاقة (الشرطة، البلديات، دائرة التنفيذ، دائرة الأراضي... إلخ). أما على مستوى نظرة العاملين في المحاكم فقد أبدت 39.3% موافقتهن وموافقتهم بشدة على النظرة الدونية لهن من قبل العاملين في المحاكم. وأخيراً، فقد وافقت ووافقت بشدة 48.9% و 34.1% على وجود قيود على سفرهن مع أبنائهن ومنعهن من إتمام معاملات وأوراق رسمية خاصة بأبنائهن على التوالي.

ولا يختلف واقع الحال الاجتماعي الذي تناولته الدراسة للفتات المستفيدات عن نتائج الدراسات التي سلطت الضوء على الصعوبات الاجتماعية التي تحياها النساء المطلقات أو الأرامل، إذ أظهرت الدراسات أن النساء المطلقات والمهجورات يتم التعامل معهن بمنطق الشك والريبة، وتحركاتهن دائماً مراقبة من قبل المحيط الاجتماعي، كما أن النظرة إلى سلوكياتهن لا تخلو من الاتهام أو الطعن بأخلاقهن. كما أنهن كثيراً ما يتلقين الإهانة أو الإذلال من العائلة والمحيط. (Asagi & Kazi 2013). وقد حلل (Pothen, 1986; 1996) مواقف المجتمع تجاه المطلقات أو المهجورات والتي يتم من خلالها إلقاء اللوم على النساء وتوجيه أصابع الاتهام بأنهن هن من هجرن أزواجهن، أو أنهن بحسب (الفريح 2006) الطرف المسؤول عن الطلاق عموماً. هذا بالإضافة إلى أن عائلاتهن لا ترحب بهن أو تستقبلهن عن طيب خاطر، ناهيك عن الثرثرة والنميمة على اختلاف أشكالها السامة وغير البريئة (Pothen, 1986). وفقاً لـ (Pothen 1986) هناك نوعان من المشاعر تجاه المطلقات أو المهجورات: إما مشاعر متعاطفة أو متعاطفة جزئياً، وإما مشاعر معادية أو لا مبالية. وعادة ما يتم النظر إليهن بأنهن غير منسجمات، منحرفات، وبالتالي يتم فصلهن وعزلهن كفتة موصومة اجتماعياً.

أما على مستوى الصعوبات النفسية ونتيجة للصعوبات الاقتصادية والضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها المطلقات والمهجورات وما لها من تأثير على تعميق إحساسهن بالظلم والقهر وانعدام الأمن الاجتماعي، فقد أشارت غالبية النساء المشاركات 74.2% إلى أن الوضع النفسي لهن ولأبنائهن سيئ بسبب عدم قدرتهن على تلبية احتياجاتهم و 67.4% منهن يرين أن الوضع النفسي لهن ولأبنائهن سيئ بسبب انفصالهن عن آبائهم كما تجاهل آبائهم لمسؤولياتهم المادية والمعنوية تجاههم.

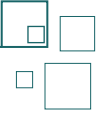
الصعوبات الاقتصادية التي عبرت عنها النساء المشاركات في البحث بعد احتلالهن موقع الأم والأب والمعيل كان لها تأثير نفسي سيئ على ذواتهن، نتيجة شعورهن باللوم والتقصير والذنب بسبب عدم قدرتهن على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وعدم قدرتهن على الترفيه عن أطفالهن، بسبب شح مواردهن الاقتصادية وتخلي آبائهم عن مسؤولياتهم المادية. أما على المستوى النفسي للأطفال فقد أشارت غالبية المشاركات إلى وجود تأثيرات سلبية على أطفالهن نتيجة لغياب الآباء عنهم فترة طويلة، من أبرزها الانطواء والعزلة والتحطم النفسي وعدم الثقة في النفس وفقدان السيطرة على السلوك والتصرفات، بالإضافة إلى الشعور بالعدوانية وعدم احترام الآخرين، كما تحمل الأبناء الذكور المسؤولية الأسرية في سن مبكر، ما يؤدي إلى التوقف عن الدراسة للعمل والإنفاق على الأسرة.

«يعني كأنو الواحد في عندو نقص لما أكون في البيت مثلاً وأنا بكون وأولادي وإخواني وأولادهم كلهم عليهم بمزحو ويلعبو ويطلع وأولادي بحسهم زي إلي بتحسرو يعني كل واحد بطلع عليهم من بعيد بس هيك بتبسم إبتسامة يعني بتحسي عند أولادك نقص».

هذا الشعور بالنقص يظهر جلياً ويؤثر تأثيراً على ذوات أطفالهن تحديداً عندما يعقدون المقارنة بينهم وبين نظرائهم من الأطفال المحيطين بهم، وتحديداً في مواسم الأعياد أو المناسبات. وهذا ما أظهرته الأدبيات بأن الأطفال الذين ينتمون لعائلات وقع فيها الطلاق يظهرون مستويات أعلى من المشاكل على مستوى العلاقات مع العالم الخارجي كالعدوانية والاضطرابات السلوكية مقارنة مع أقرانهم ممن ينتمون إلى عائلات لم يقع فيها الطلاق، (Foregead, Thomas, Werson, Body & Fauber, 1990; Camara & Risnick 1988; Felner, Stolberg & Cowen 1975; Hetherington, Cox & Cox 1979; Hess & Camara 1982).

غالبية المشاركات حوالي 50% ممن تمت مقابلتهن في البحث الكمي، أشرن وبحكم كل القيود المفروضة عليهن وبحكم الأعباء الملغاة على عاتقهن ومضاعفة الأدوار التي يقمن بها، إلى وجود معيقات أخرى ظهرت جلية بعد أن تغيرت حالاتهن الاجتماعية من متزوجات إلى مطلقات أو مهجورات كما تغير الوضع النفسي والاجتماعي والاقتصادي لأطفالهن، كان أبرزها عدم قدرتهن على التعامل مع المشكلات التي يعانيتها أطفالهن بسبب عدم امتلاكهن مهارات التعامل معهم على اختلاف فئاتهم العمرية.

تحسين أوضاع المطلقات أو المهجورات وتلبية احتياجاتهن اقتصادياً احتل مركز الصدارة في قائمة احتياجات المشاركات العملية، باعتبار معاناتهن الاقتصادية عاملاً مؤثراً للاهتمام بهن كما سبق وعبرن عن ذلك في محور الصعوبات نتيجة لغياب المعيلين لأسرهن بفعل الطلاق أو الهجر وتهربهم من تحمل مسؤوليتهم في دفع النفقة، وقيامهن بمهام وأعباء إضافية، كمبيعات إضافة لأدوارهن الإنجابية دون أن يتم إعدادهن أو تهيئتهن سابقاً للقيام بها. وعليه، فقد عبرت جميع النساء عن أولوياتهن



لتجاوز الصعوبات الاقتصادية، من خلال التشديد على مساعدتهن في زيادة قيمة النفقة باعتبارها مورداً مالياً أساسياً لمعظم النساء المشاركات في البحث، وهذا ما أكدته نتائج المسح الكمي التي أشارت إلى أن 34.5% من النساء المستفيدات من الصندوق يعتمدن بشكل رئيسي على النفقة التي يحصلن عليها من صندوق النفقة الفلسطيني كمصدر وحيد للدخل.

وتلقت 97.7% من المشاركات في البحث الصندوق إلى ضرورة مساعدتهن في تأمين المبالغ المتركمة عليه، والتي تتمثل بالمهر المعجل والمؤجل، كما أيدت 96.6% ضرورة أن يتم توفير المساعدة القانونية المجانية، ووافقت ووافقت بشدة منهن 95.5%؛ 95.4%؛ 92.2% على عبارة «تقديم خدمات مادية وغير مادية مساندة للنفقة من خلال مؤسسات الشبكة الاجتماعية، (وزارة الشؤون الاجتماعية، لجنة الزكاة، محال تجارية وغيرها)؛ باعتبارهن كمطلقات أو مهجورات من الفئات الاجتماعية المهمشة والمعدومة كما الموصومة في المجتمع، ولا يتم التعامل مع احتياجاتهن ومتطلباتهن مثل فئة الأرامل اللواتي يتلقين مساعدات عديدة من مؤسسات بحكم أن أولادهن أيتام، لدرجة أن غالبيةهن تمنين لو كن أرامل وأولادهن أيتام حتى تضطلع المؤسسات بمسؤوليتها تجاههن.

ومن بين هذه الخدمات التي يمكن أن تقوم بتقديمها المؤسسات حسب وجهة المشاركات في مجموعات النقاش، مخصصات أو رواتب من الحكومة كمعونة نقدية مساندة للنفقة أو توسيع نطاق الخدمات المادية والعينية للبلديات والشؤون الاجتماعية ولجان الزكاة وغيرها لتشمل المطلقات والمهجورات. أو أن يتم استصدار بطاقات خاصة أو كوبونات دعم للمواد والسلع الأساسية من قبل شبكات الدعم الاجتماعي أو أصحاب المحال التجارية، لصالح الفئات المستفيدة من الصندوق بعد دراسة وضعهن الاجتماعي والاقتصادي، هذا بالإضافة إلى توفير قائمة بكافة المؤسسات وعناوينها التي يمكن أن تقدم دعماً مادياً للمطلقات والمهجورات، أو أن يتم تعريف المؤسسات وأصحاب الخير بأوضاع النساء المطلقات الاجتماعية والاقتصادية ومدى حاجتهن للمساعدة المادية، بدلاً من أن تذهب هذه المساعدات في غير مكانها.

ومن بين الاحتياجات الاقتصادية التي أجمعت عليها النساء والتي يمكن من خلال تلبيتها أن تعمل على تحسين مستوى معيشة عائلاتهن والعيش بكرامة، «توفير مشاريع تتناسب مع وضعهن الاجتماعي»، و«توفير فرص عمل» بنسب وصلت إلى 95.4%؛ 92.2% على التوالي، وذلك كحل لتجاوز الصعوبات الاقتصادية. وفي هذا السياق أكدت المشاركات ضرورة توفير أي فرصة من فرص العمل وفي أي مجال من المجالات كون غالبيةهن لا يملكن شهادات ومؤهلات علمية أو فنية تتيح لهن الانخراط بشكل واسع في سوق العمل الفلسطيني، وهنا تم وضع المسؤولية على الدولة في توفير العمل لفئة المطلقات والمهجورات، حيث عبرن عن ذلك بقولهن:

«لو صحلنا فرصة عمل داخل البلد». «الحل إنو الدولة توفر إننا شغل احنا بنقدر نشغل».

وأخيراً عبرت 89.9% منهن على أهمية اكتسابهن مهارات تمكنهن من دخول سوق العمل، مع تأكيدهن على ضرورة مراعاة القيود الاجتماعية المفروضة على المطلقات والمهجورات، وذلك من خلال توفير مشاريع صغيرة إنتاجية بيئية لتشغيلهن بما يتناسب مع أوضاعهن الاجتماعية:

«الوحدة التي مجتمعا ظالم ما بتقدر تروح وتيجي، ممكن يعملولها فرصة عمل في بيتها مثل التطريز أو مواد غذائية أغنام نسيج واللي معها مؤهل علمي تطلع تشتغل».

أو من خلال حصولهن على قروض لإقامة مشاريع صغيرة بيئية بشروط ميسرة، مع تأكيدهن على دور الصندوق في التشبيك مع المراكز والمؤسسات النسوية في توفير هذه المشاريع أو القروض.

ولتجاوز الصعوبات التي تواجهها المشاركات في البحث، على مستوى النظرة المجتمعية من قبل العائلة والمحيط في الحيز الخاص أو من قبل المؤسسات على اختلاف أشكالها في الحيز العام، أجمعت غالبية من تمت مقابلاتهن 96.6% على ضرورة توعية الأهل والمجتمع والدولة بكل مؤسساتها عبر مختلف وسائل الإعلام. وقد عبرت المشاركات عن ذلك في مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة بأن النساء المطلقات أو المهجورات هن نساء مواطنات من الدرجة الأولى، ولا بد من مساعدتهن على الخروج من الأزمات النفسية والاجتماعية لتعزيز مكانتهن في المجتمع، وإطلاق طاقتهن وتحقيق مشاركتهن في تنمية المجتمع.

«لازم تكون للمجتمع كله مش بس للأهل التوعية مش كل امرأة مطلقة أو أرملة ما يعدو المطلقة زي الارملة لأنو الأرملة لما يموت جوزها وتربي اولادها زيها المطلقة».

كما عبرت غالبية النساء 98.9% عن أهمية توفير مكان يتلاءم وخصوصية قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم، فالمسألة بالنسبة لهن تتعلق بحماية حقهن في التعبير عن خصوصياتهن ومشاكلهن الشخصية بعيداً عن مرأى ومسمع الموظفين والموظفات كما المارة والمراجعين. تصف إحداهن احتياجها هذه بقولها:

«ممكن يكون في مكان خاص وخصوصية لانو لما تروحي على المحكمة الكل بعرف شو قصتك، بالآخر أنا معنيه أخذ حقي ومش أنشر حياتي الخاصة».

في حين ترى أخريات أهمية وجود مكان خاص بهن أو وجود عناصر من الشرطة داخل أروقة المحاكم لحمايتهن من التحرش بهن لفظياً أو نفسياً أو جنسياً. كما عبرت النساء عن احتياجهن لتوفير كادر متخصص للتعامل بمهنية وخصوصية مع قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم.



«المحكمة الشرعية ما بتنصفنا نهائي لازم يكون إحنا لنا لجان أو موظفين واعيين بيقدروا يدافعوا عنا عالمزبوط في المحكمة الشرعية».

بالإضافة إلى تأكيد غالبيتهم 89.8%، على ضرورة تبني سياسات لتسريع الإجراءات المتعلقة بقضايا النساء والأسرة، كحل للتعقيدات وطول أمد الإجراءات داخل أروقة المحاكم.

أما الصعوبات النفسية التي عبرت عنها النساء، فالحل من وجهة نظر غالبية النساء 86.5% يكمن في تقديم خدمات إرشادية ونفسية لتمكينهن وتقويتهن لمساعدتهن على الخروج من الأزمة النفسية وتجاوز دائرة الإحباط والاكتئاب التي عادة ما تصاب بها المطلقات بفعل النظرة القاسية التي تتلقاها من قبل المجتمع المحيط، كما عبرت و84.3% عن ضرورة تقديم خدمات إرشادية ونفسية لأبنائهن لتمكينهم وتقويتهم من تجاوز كل الصعوبات على اختلافها والتي تترك أثراً بالغاً في ذواتهم.

«بحب بنتي تكون اجتماعية وعارفة كيف تشارك في النشاطات الاجتماعية عشان تتغلب على الصعوبات من نفسها وتتعامل مع الناس عادي».

كما عبرت 87.4% من النساء عن حاجاتهن لورشات توعوية لتطوير مهارتهن في التعامل مع أبنائهن.

كانت فكرة صندوق النفقة الفلسطيني من وراء العمل على تقدير الاحتياجات للنساء، من خلال العملية المتمثلة في إشراك النساء عبر اللقاءات معهن في مجموعات النقاش ولقائهن معاً أو مقابلتهن شخصياً، هي إتاحة الفرصة أمام النساء أنفسهن اللواتي يحصلن على حقوقهن في النفقة من خلال الصندوق، لطرح التساؤلات حول احتياجاتهن العملية بعد تحديدهن للصعوبات التي تواجههن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي كمطلقات ومهجورات من وجهة نظرهن وكما يعيشه على أرض الواقع، لمعرفة كيف يمكن تحويلها إلى اهتمامات استراتيجية، من خلال استنطاق القدرات أو الإمكانيات الكامنة لديهن لزراعة وتغيير علاقاتهن التي تتسم بالتبعية. فالعنصر الأكثر أهمية بحسب (Moser 1993)، في التفكير التحويلي هو الحاجة إلى تحويل مكانة النساء بحيث يستدام تقدمها، من خلال إحساسهن بذواتهن بأنهن الفاعلات في عملية التحويل، وأنهن حققن جزءاً من الإنجازات بفضل جهودهن الخاصة، لكن الأمر الأكثر إيجابية هو التحقق من أن أية خطوة في اتجاه تحقيق السيطرة على حياتهن، لا بد ستنبثق عنه حاجات أخرى، وتناقضات أخرى يستلزم العمل على حلها مجدداً.

وفي حال عبرت النساء عن احتياجاتهن، فإن الأمر الأكثر أهمية يكمن في تقييم قدرتهن على تلبية تلك الحاجات، وذلك من خلال إشراكهن واستشارتهن في تحديد الأولويات بالحاجات التي تكون طيبة للحل من خلال التخطيط والسياسات. فتأثير مثل هذا الإشراك أثبت فعاليته في «تثوير» وجهات نظر المخططين/ات الأكثر عمقاً عن النساء (Bankura ILO, 1988a). هذا بالإضافة إلى أن ذلك سينعكس إيجاباً على إحساس النساء بالتمكين من جهة، وكذلك لملكتهن في السيطرة على مدخلات السياسات والبرامج والمشاريع التي يمكن أن تلبى احتياجاتهن التي عبرن عنها على أكثر من مستوى اقتصادي، اجتماعي



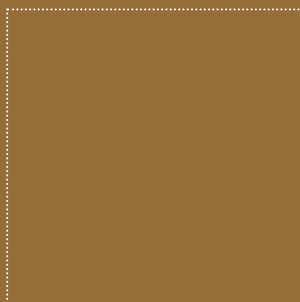
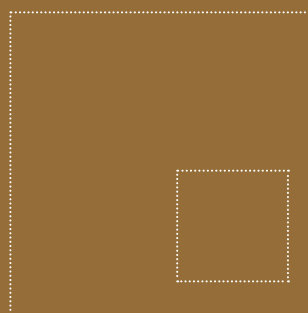
نفسى وقانونى، والتي تمت ترجمتها من قبلهن في مستويين؛ احتياجات عملية تساعدن على القيام بمهامهن وأدوارهن كأمهات ومعيلات بعد طلاقهن وهجرانهن من قبل أزواجهن، وذلك من خلال تأكيدهن على ضرورة أن يلعب الصندوق دوراً بالتعاون مع الجهات والأطراف ذات العلاقة في تلبية الاحتياجات العملية التي تمحورت حول: زيادة قيمة النفقة؛ توفير المساعدة القانونية المجانية؛ تقديم خدمات مادية وغير مادية مساندة للنفقة من خلال مؤسسات الشبكة الاجتماعية؛ توفير مشاريع تتناسب مع وضعهن الاجتماعي؛ توفير فرص عمل؛ اكسابهن مهارات تمكنهن من دخول سوق العمل.

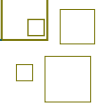
بالمقابل عبرت النساء عن احتياجاتهن الاستراتيجية التي يمكن أن تلعب دوراً في تغيير مكانتهن كمطلقات ومهجورات كما تغيير النظرة الدولية كفضة موصومة من وجهة نظر العائلة والمجتمع، تمثلت بضرورة توعية المجتمع حول حقوقهن وحقوق أبنائهن كمطلقات/ حردانات/ مهجورات عبر وسائل الإعلام المختلفة؛ توفير مكان يتلاءم مع خصوصية قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم؛ توفير كادر متخصص للتعامل بمهنية وخصوصية مع قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم، تبني سياسات لتسريع الإجراءات المتعلقة بقضايا النساء والأسرة كحلول اجتماعية وقانونية للصعوبات التي تواجههن داخل المحاكم.

وأخيراً قمنا بصياغة هذه الحاجات على شكل توصيات خرجت بها ورشة عمل قام بعقدتها صندوق النفقة الفلسطيني في 2013/11/19 لهذه الغاية مع المؤسسات الرسمية وغير الحكومية ذات العلاقة، والتي لا بد سيتم أخذها بعين الاعتبار عند صياغة سياسات وبرامج وأنشطة صندوق النفقة لتحقيق الغاية التي يسعى إليها في تمكين الفئات المستفيدة من الصندوق خاصة أن غالبيتها من النساء الأكثر تهميشاً في المجتمع وهن المطلقات والمهجورات وأطفالهن، على اعتبار أن عملية التخطيط من منظور النوع الاجتماعي التي يتبناها الصندوق، لتحقيق غاياته، تحديداً فيما يتعلق بتحسين وتطوير نوعية خدمات الصندوق المقدمة للفئات المستفيدة خاصة فئة النساء، لتتجاوز أكثر من كونها خدمة مالية حقوقية تتعلق باستحقاق الفئات المستفيدة للنفقة على اختلاف أنواعها، والتي تعتبر هذه الدراسة أحد مراحلها، ما هو إلا تمثيلاً للاحتياجات العملية والاستراتيجية للنساء المستفيدات من صندوق النفقة، انطلاقاً من واقعهن المعاش ومن تجاربهن الحقيقية التي عبرن عنها.



# التوصيات





على ضوء استعراض النتائج التي تتعلق بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تعانيها النساء المستفيدات، والاحتياجات التي عبرن عنها من وجهة نظرهن كحلول لذات الصعوبات، يمكن إجمال التوصيات التي يمكن أن تخدم صندوق النفقة الفلسطيني لتحقيق غاياته في تقديم خدمة نوعية للفئات المستفيدة تتجاوز تأمين المبالغ التي تتعلق بحقوقهم في النفقة على النحو التالي:

1. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بتطوير برنامج دعم ومساعدة قانونية، للمدافعة والمرافعة عن حقوق الفئات المستفيدة المتعلقة بالأحوال الشخصية.
2. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بإنشاء وحدة شكاوى تختص برصد شكاوى النساء المستفيدات لأبرز الإشكاليات التي تواجههن في المحاكم الشرعية والمدنية.
3. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بالتنسيق والتشبيك مع الأطراف ذات العلاقة بتحديد حد أدنى لقيمة النفقة على اختلافها بما يتلاءم مع متطلبات العيش الكريم.
4. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بعقد ورشات توعوية للقضاة حول أبرز الصعوبات التي عبرت عنها النساء المستفيدات تجاه مسائل تقدير النفقة التي لا تراعي متطلبات توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لمستحقيها.
5. ضرورة أن يعمل صندوق النفقة الفلسطيني بالتنسيق والتشبيك مع الأطراف ذات العلاقة لتخفيض أو الإعفاء من رسوم المحاكم للنساء ذوات الدخل المحدود أو اللواتي لا يملكن دخلاً ثابتاً.
6. ضرورة أن يعمل صندوق النفقة الفلسطيني بالتنسيق والتشبيك مع الأطراف ذات العلاقة لتوعية العاملين والعاملات في المحاكم الشرعية بأبرز الإشكاليات التي تواجهها النساء داخل أروقة المحاكم من منظور النوع الاجتماعي، لحمايتهن من العنف الذي يمارس بحقهن.
7. ضرورة أن يعمل صندوق النفقة الفلسطيني بالتنسيق والتشبيك مع الأطراف ذات العلاقة لتوفير كادر متخصص للتعامل بمهنية وخصوصية مع قضايا النساء وفي مكان مخصص لذلك في المحاكم والذي من شأنه أن يسرع في إجراءات هذه القضايا.

8. ضرورة أن يعمل صندوق النفقة الفلسطيني بالتنسيق والتشبيك مع الأطراف ذات العلاقة لتوفير مكان يتلاءم وخصوصية قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم.
9. ضرورة أن يعمل صندوق النفقة الفلسطيني بالتنسيق والتشبيك مع الأطراف ذات العلاقة بتبني سياسات وإجراءات لتسريع الإجراءات المتعلقة بقضايا النساء والأسرة.
10. تحسين نوعية الاجراءات القانونية في المحاكم المدنية والشرعية والعمل على حماية النساء من العنف الذي يواجهنه في المحاكم.
11. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بتطوير برامج تمكين اقتصادي للمطلقات المهجورات للحد من تدني المستوى الاقتصادي لهن.
12. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بالتنسيق والتشبيك مع شبكات الدعم الاجتماعي، لتوسيع نطاق الفئات التي تستفيد من خدماتها لتشمل الأسر التي تعيلها النساء المطلقات والمهجورات لتغطية احتياجاتهن بشكل فوري ودون شروط، بعد التحقق من أوضاعهن الاقتصادية، ولتطوير نظام الكوبونات المعونية الشهرية للنساء المستفيدات من الصندوق.
13. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بالتنسيق والتشبيك مع المؤسسات والأطراف ذات العلاقة بغية تأهيل المطلقات والمهجورات خلال فترة زمنية محددة بما يعزز من قدراتهن وإكسابهن المهارات الحرفية ويمكنهن من الحصول على فرص عمل وإقامة مشاريع صغيرة خاصة بهن، وتلبية احتياجاتهن العملية التي لا بد سترفع من مكانتهن وخلخلة علاقاتهن التي تتسم بالتبعية ضمن إطار العائلة والمجتمع.
14. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بالتنسيق والتشبيك مع ديوان الخدمة بغية إشراكهم في عملية توظيف النساء المطلقات في المؤسسات الرسمية وضمان إعطاء أولوية التوظيف للمطلقات والمهجورات المستفيدات من صندوق النفقة، ممن يعيشن ظروفًا اقتصادية سيئة كخطوة لتذليل الصعوبات التي تواجههن عند البحث عن عمل.
15. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بالضغط مع الأطراف ذات العلاقة لتخصيص كوتة لتوظيف النساء المطلقات والمهجورات في القطاعين العام والخاص.

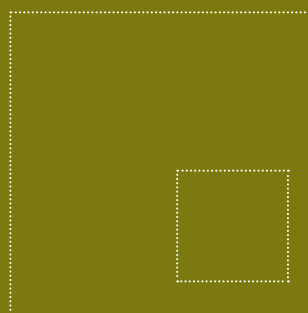
16. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بالتنسيق والتشبيك مع مؤسسات القطاع الخاص بغية إشراكهم في عملية توظيف النساء المطلقات ضمن شروط تحمي حقوقهن.
17. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بالتنسيق والتشبيك مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كما الإقراضية، لإنشاء مشاريع نسائية صغيرة للنهوض بأوضاع المطلقات والمهجورات اقتصادياً بما يتلاءم مع واقعهن الاجتماعي؛ كما تسهيل منح القروض لتلك المشاريع وإعطائها الأولوية.
18. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بالتنسيق والتشبيك مع وزارة الإسكان، لتخصيص مجموعة من الوحدات السكنية للنساء المطلقات والمهجورات ممن يعشن ظروفًا معيشية اقتصادية لا ترقى بمتطلبات الحد الأدنى من العيش الكريم.
19. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة بتحسين نوعية الخدمة النفسية الاجتماعية وتطوير برامج التمكين والدعم النفسي والاجتماعي، مبنية على احتياجات النساء المطلقات والمهجورات على المستوى الفردي لهن ولأبنائهن، وتدريبهن على تعزيز ثقتن بذواتهن وتفعيل دورهن كصانعات للتغيير وليس تابعات في مجتمعهن، كما تطوير مهاراتهم على التعامل مع الصعوبات النفسية التي يعانينها أبنائهن، وذلك لمساعدتهن على الخروج من الأزمة النفسية وتجاوز دائرة الإحباط والاكئاب التي عادة ما يصبن بها بفعل النظرة المجتمعية الموصومة لهذه الفئة تحديداً، في الحيز الخاص والعام.
20. ضرورة أن يقوم الصندوق بتأسيس شبكة الأمان الاجتماعي النفسي لدعم النساء المستفيدات من صندوق النفقة، بغية تفعيل مساهمة المجتمع المحلي في توفير الحياة اللائقة للفئات المهمشة في صندوق النفقة.
21. ضرورة أن يقوم صندوق النفقة الفلسطيني باستهداف وسائل الإعلام المختلفة، بغية تطوير خطاب إعلامي حقوقي من منظور نوع اجتماعي يهدف إلى رفع الوعي المجتمعي على اختلاف مؤسساته في الحيزين الخاص والعام، بأبرز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تعانيها فئة النساء المطلقات والمهجورات، وتحديد الأسباب التي تقف وراء هذا الواقع الذي تحيا في ظله النساء، وأخيراً تحديد آليات واستراتيجيات تغيير هذا الواقع والتخلص من الاضطهاد، بما يتضمن ذلك من طرح للحلول المناسبة.







# المراجع





1. أبو شلبك، ديانا. 2009. «الأسرة الأبوية المحافظة وتمكين المرأة»، مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية - شمس. رام الله، فلسطين.
2. أبو نحلة، وآخرون. 2003. «تمكين المرأة: بين النظرية والتطبيق على المستوى العالمي والمحلي»، معهد دراسات المرأة بالتعاون مع وزارة المرأة الفلسطينية. جامعة بيرزيت.
3. الحاج عبد، ريماء. 2009. «واقع احتياجات النساء المطلقات في قطاع غزة»، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة.
4. الفريح، أمال عبد الله. 2006. «التكيف الشخصي والاجتماعي والأسري والاقتصادي للمرأة السعودية المطلقة»، رسالة دكتوراة جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
5. بشارة، عزمي. 1996. «مساهمة في نقد المجتمع المدني»، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الأولى، رام الله.
6. بشير، محمد شريف 2004. «الخسائر الاقتصادية للطلاق»، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني [http://www.amanjordan.org/aman\\_studies/wmview.php?ArtID=366](http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=366).
7. خانم، هنيدي. 2005. «مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل»، جمعية نساء ضد العنف.
8. صندوق الأمم المتحدة للمرأة (يونيفيم). 2001. الوحدة الثالثة. التنمية والنوع الاجتماعي.
9. Amato, P. R. 1993. «Children's adjustment to divorce: Theories, hypotheses, and empirical support», *Journal of Marriage and the Family*, 55, 23-38.
10. Amato, P.R. 1994. «Life-span adjustment of children to their parents' divorce», *The Future Of Children*, 4, 143-164.
11. Amato P.R. and B. Keith. 1991. «Separation from a Parent during Childhood and Adult Socioeconomic Attainment», *social Forces*, 70, 187-206.
12. Boender, Malhotra and Schuler. 2002. «Measuring Women's Empowerment as a Variable in International Development», Background Paper prepared for the World Bank Workshop on Poverty and Gender: New Perspectives.
13. Bharat, Shalini. 1988. «Single-parent Families – Consequences for Single-Parents», *The Indian Journal of Social Work*, 49, 227-238.
14. Choudhary, J.N. 1994. «Children in Single Parent Families», in (Eds) Sushma Sood and J.N.Choudhary, *Marriage, Family and Socialization*, Jaipur, Arihant.
15. Choudhary J.N.1998. «Divorce in Indian Society», Jaipur: Printwell.

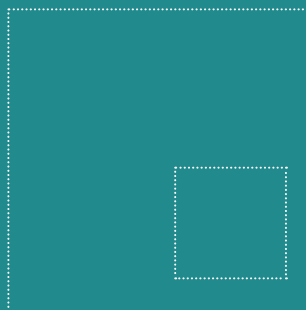
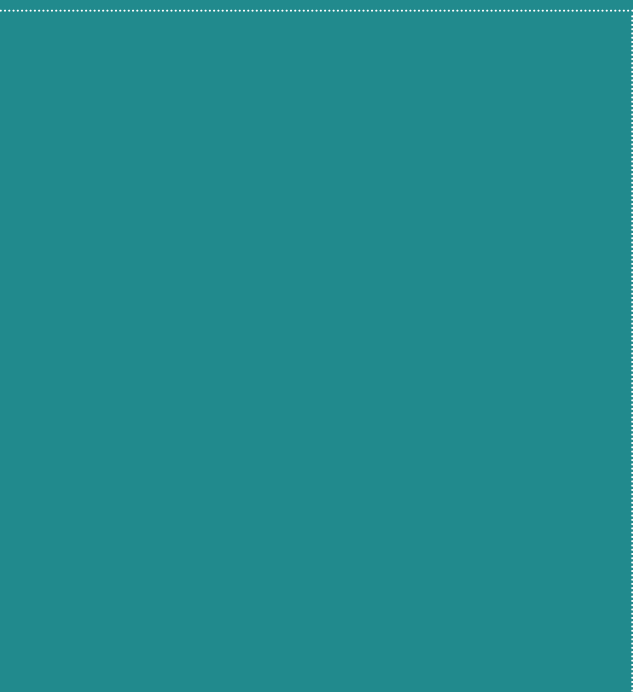
16. Crittenden, Ann. 2001. «The Price of Motherhood: Why the Most Important Job in the World Is Still the Least Valued», Landmark book, San Francisco, Chronicle.
17. Davis, K. 1964. «Human Society», McGraw Hill.
18. Drake, M. and Lawrence, T. 2001. «Divorce and the Family Business», 2nd edition. (eds.) Jordan Publishing Limited: UK.
19. Duncan, Greg J. & Saul D. Hoffman 1985. «A reconsideration of the economic consequences of marital dissolution», *Demography*. 22, 485-497.
20. Gable, G. 1994. «Integrating Case Study and Survey Research Methods: An Example in Information Systems», *European Journal of Information Systems*, (3:2), P. 112-126.
21. Giles, Mohan & Kristian, Stokke. 2000. «Participatory development and empowerment: The dangers of localism», *Third World Quarterly*, Volume 21, Issue 2.
22. Hetherington E.M., M. Cox and R. Cox. 1983. «Achievement and Intellectual Functioning in Children in One-parent Households», in Janet T. Spencer (eds), *Achievement and Achievement Motives*, San Francisco, WH Freeman.
23. Kabeer, Naila. 1999. «The conditions and consequences of choice: Reflection on the Measurements of Women's Empowerment», Discussion paper 108, Aug1999. UN Research Institute for Social Development. Geneva.
24. Kabeer, N. 1999b. «Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment. Development and Change», 30, 435-464. Retrieved from <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1467-7660.00125/pdf>.
25. Kalmijn, Matthijs. 2009. «Country Differences in the Effects of Divorce on Well-Being: The Role of Norms, Support, and Selectivity», Retrieved from: <http://esr.oxfordjournals.org/content/26/4/475.short>.
26. Kaplan, B. and Duchon, D. 1988. «Combining Qualitative and Quantitative Methods in Information Systems Research: A Case Study». *MIS Quarterly* (12:4), pp. 571-587.
27. Kaplan, B. and Maxwell, J.A. 1994. «Qualitative Research Methods for Evaluating Computer Information Systems», in *Evaluating Health Care Information Systems: Methods and Applications*, J.G. Anderson, C.E. Aydin and S.J. Jay (eds.), Sage, Thousand Oaks, CA, pp. 45-68.
28. Kitzinger, Jenny. «Qualitative Research: Introducing focus groups», *BMJ* 1995; 311: 299-302.

29. Kumari, Ranjana 1989. «Women-headed households in rural India», Radiant Publishers.
30. Lee, A. S. 1991. «Integrating Positivist and Interpretive Approaches to Organizational Research», *Organization Science*, (2), pp. 342-365.
31. Lee, A.S., Liebenau, J. and DeGross, J.I. (eds.). 1997. «Information Systems and Qualitative Research», Chapman and Hall, London.
32. Markus, M.L. 1997. «The Qualitative Difference in Information Systems, Research and Practice», In *Information Systems and Qualitative Research*, A. S. Lee, J. Liebenau and J. I. DeGross (eds.), Chapman and Hall, London, pp. 11-27.
33. M.B. Sardenberg. Cecília. 2008. «Liberal vs Liberating Empowerment: Conceptualizing Women's Empowerment from a Latin-American Feminist Perspective<sup>1</sup>», *ISD Bulletin*, Vol 39.
34. Mehta R. 1975. «Divorced Hindu Women», Vikas: New Delhi.
35. Mingers, J. 2001. «Combining IS Research Methods: Towards a Pluralist Methodology», *Information Systems Research* (12:3), pp. 240-259.
36. Mitrović. Ljubiša. 2005. «Bourdieu's Criticism Of The Neoliberal Philosophy Of Development, The Myth Of Mondialization and The New Europe», (An Appeal for the Renewal of Critical Sociology), *Facts Universites*, Vol. 4, No1, 2005, pp. 37 – 49.
37. Molyneux, M. (1985). «Mobilization without Emancipation? Women's Interests, State and ReVolution and Nicaragua», *Feminist Studies*, 11(2).
38. Moser, Caroline (1992). «Mistaken Assumptions in Current Housing Policies Consequences of Gender-Blind Housing Policies at the Project Level", Lise Ostergaard (ed.), *Gender and Development A Practical Guide*», London & New York: Routledge.
39. Moser, Caroline.1993. «Gender planning and development: theory, practice and training», London and New York.
40. Parvez, K. N. 2011. «Social Changes and Women-Initiated Divorce in Dhaka, Bangladesh: Gaining or Losing Power? Unpublished master's thesis», University of Bergensis,. Dhaka, Bangladesh.
41. Paula H. Noe, Esquire and Betsy Ross. 2012. «What Do Divorcing Women Want And Need. September», from [http://www.huffingtonpost.com/paula-h-noe-esquire/divorce-friend-comfort\\_b\\_1496779.html](http://www.huffingtonpost.com/paula-h-noe-esquire/divorce-friend-comfort_b_1496779.html)
42. Peelb, Catrin Gpovs. 1939. «Social & Psychological Effects of The Availability & the Granting of alimony on The Spouses», Vol. 6, No. 2 Duke University School of Law.
43. Pothen S. 1986. «Divorce: Its Causes and Consequences in Hindu Society», New Delhi: Shakti Books.

44. Ragin, C. C.1987. «The Comparative Method: Moving Beyond Qualitative and Quantitative Strategies», University of California, Press Berkeley and London, 1987.
45. Renuka E. Asagi and Dr S.A.Kazi. 2013. «Women Desertees: Post-Desertion Problems. International», Research Journal of Social Sciences. Vol. 2 (1), 29-33.
46. Shyamala, Pappu. 1967. «Welfare of Deserted, Separated and Divorced Women», Encyclopedia of Social Work in India, New Delhi, Government of India.
47. Srinivasan, Vidya. 1987. «Deserted Wives in the Slums of Madras City – A Pilot Study», the Indian Journal of Social Work, 48, 287-295.
48. Teachman, J. D. and Paasch, K. M. 1994. «Financial Impact of Divorce on Children and Their Families», The Future of Children, Vol 4, No 1, pp. 63-83.
49. Thakur, J.2010. «A Sociological Study of Divorce: Its Causes and Consequences with Special Reference to Gulbarga District», unpublished Thesis, Gulbarga University, Gulbarga-Karnataka.
50. Weitzman, L. J. 1985. «The Divorce Revolution», The Free Press, USA.
51. Young, Kate.1990. «Planning development with women .Making a world difference», Macmillan.
52. Zoë Oxaal, and others. 1997. «Gender and empowerment: definitions, approaches and implications for policy», Sida.



# الملاحق





### مسح حول وضعية الفئات المستفيدة من صندوق النفقة الفلسطيني

يقوم صندوق النفقة الفلسطيني بدراسة حول وضعية الفئات المستفيدة منه لتطوير وضبط نوعية الخدمات التي يقدمها الصندوق بشكل متكامل وشمولي من منظور تنموي، لغاية بلورة برنامج دعم وتمكين الفئات المستفيدة من الصندوق . وبناء عليه، يتوجه إليكم صندوق النفقة للمشاركة في البحث من خلال تعبئة الاستمارة الخاصة بهذا البحث.

علماً بأن جميع المعلومات الواردة سيتم استخدامها لأغراض بحثية فقط وسيتم التعامل معها بشكل سري

رقم السؤال	البند	خيارات الإجابة	الإجابة
<b>A: معلومات عامة عن المستفيدة</b>			
1.	رقم الإستمارة:	يتم ترقيم الاستمارات	<input type="text"/>
2.	الاسم:	يكتب الاسم الرباعي حسب الهوية	.....
3.	رقم الهوية:	يكتب رقم الهوية	<input type="text"/>
4.	تاريخ الميلاد:	يكتب تاريخ الميلاد باليوم والشهر والسنة	<input type="text"/>
5.	العمر:	يكتب العمر بالسنوات الكاملة	<input type="text"/>
6.	رقم الهاتف:	يكتب رقم هاتف المسكن إن وجد	<input type="text"/>
7.	رقم الجوال:	يكتب رقم الجوال أو المحمول إن وجد	<input type="text"/>
<b>B: الخصائص الديموغرافية للمستفيدة</b>			
1.	الحالة الاجتماعية حالياً:	1. عذباء 2. متزوجة 3. مطلقة 4. أرملة	<input type="checkbox"/>
2.	المستوى التعليمي:	1. أمي 2. ابتدائي 3. إعدادي 4. ثانوي 5. دبلوم 6. بكالوريوس 7. ماجستير فأعلى	<input type="checkbox"/>
3.	المهنة:	1. موظفة حكومية 2. موظفة مؤسسة غير حكومية 3. موظفة مؤسسة خاصة 4. موظفة وكالة 5. ربة بيت 6. أعمال حرة	<input type="checkbox"/>
4.	علاقتك بالمكلف بدفع النفقة:	1. ابنته 2. والدته 3. زوجته/ ولكني مهجورة عنه 4. طليقته في حال كانت الإجابة 1 أو 2 انتقلي الى سؤال 8	<input type="checkbox"/>
5.	عدد أطفالك من المكلف بدفع النفقة:	1. لا يوجد 2. 1 - 3 أطفال 3. 4 - 6 أطفال 4. 7 - 9 أطفال 5. أكثر من 9 أطفال	<input type="checkbox"/>
4.	عدد الأطفال في حضانة الأم:	1. لا يوجد 2. 1 - 3 أطفال 3. 4 - 6 أطفال 4. 7 - 9 أطفال 5. أكثر من 9 أطفال	<input type="checkbox"/>
5.	عدد الأطفال في حضانة الأب:	1. لا يوجد 2. 1 - 3 أطفال 3. 4 - 6 أطفال 4. 7 - 9 أطفال 5. أكثر من 9 أطفال	<input type="checkbox"/>
6.	الفئة العمرية لأطفالك:	1. صفر - 5 2. 6 - 10 3. 11 - 16 4. أكثر من 17 عاماً	<input type="checkbox"/>





<input type="checkbox"/>	1 ذكور 2. إناث 3. ذكور وإناث	7. جنس الأطفال:
<input type="checkbox"/>	1. قرية 2. مدينة 3. مخيم	8. مكان السكن:
<input type="checkbox"/>	1. جنين 2. طوباس 3. طولكرم 4. نابلس 5. قلقيلية 6. سلفيت 7. رام الله والبيرة 8. أريحا والأغوار 9. القدس 10. بيت لحم 11. الخليل.	9. المحافظة:
<input type="checkbox"/>	1. بيت الأب 2. بيت الأخ 3. منزل مستقل في حال كانت الإجابة 1 أو 2 <b>انتقلي إلى سؤال 12</b>	10. مكان الإقامة:
<input type="checkbox"/>	1. ملك 2. إيجار	11. في حال كنت تعيشين في بيت مستقل هل هو:
<input type="checkbox"/>	1. راتب العمل 2. نفقة 3. مخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية 4. مساعدة مؤسسات 5. مساعدات أهل دورية 6. غير ذلك	12. مصادر دخلك:
<input type="checkbox"/>	<b>C: معلومات تتعلق حول النفقة</b>	
<input type="checkbox"/>	يكتب تاريخ الحكم في النفقة	1. تاريخ حكم النفقة:
<input type="checkbox"/>	يسجل قيمة مجموع كل أنواع النفقات بالدينار الأردني	2. قيمة حكم النفقة:
<input type="checkbox"/>	1. زوجة 2. عدة 3. زيادة نفقة 4. مسكن 5. علاج 6. ولادة 7. أولاد 8. والدين 9. تعليم 10. حضانة	3. نوع النفقة:
<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا <b>انتقلي إلى سؤال 6</b>	4. هل هنالك دعوى منظورة أمام المحاكم بينك وبين المحكوم عليه؟
<input type="checkbox"/>	1. دعوى تطليق 2. دعوى حضانة 3. دعوى زيادة نفقة 4. دعوى أجره حضانة 5. دعوى نفقة تعليم 6. دعوى نفقة مسكن 7. دعوى نفقة علاج 8. دعوى طلاق تعسفي 9. دعوى طلب المهر المؤخر 10. كل ما ذكر أعلاه 11. دعوى أخرى حدي -----	5. سبب التوجه لرفع الدعوى:
<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 3. لا أعرف في حال كانت الإجابة 2 أو 3 <b>انتقلي إلى سؤال 8</b>	6. هل تنوين رفع دعوى بينك وبين المحكوم عليه؟



<p>رمز الإجابة</p> <p>□□□□□□□□</p>	<p>1. دعوى تطليق 2. دعوى حضانة 3. دعوى زيادة نفقة 4. دعوى أجرة حضانة 5. دعوى نفقة تعليم 6. دعوى نفقة مسكن 7. دعوى نفقة علاج 8. دعوى طلاق تعسفي 9. دعوى طلب المهر المؤخر 10. كل ما ذكر أعلاه 11. دعوى أخرى حددي -----</p>	<p>7. ما نوع الدعوى التي تريد رفعها؟</p>
<p>□</p>	<p>1. نعم 2. لا 3. أحيانا</p>	<p>8. هل أنت على اتصال وتواصل مع المكلف بدفع النفقة؟</p>
<p>□</p>	<p>2. نعم 2. لا 3. أحيانا</p>	<p>9. هل أنت على اتصال وتواصل مع أحد أقارب أو أصدقاء المكلف بدفع النفقة؟</p>
<p>□</p>	<p>1. المحاكم الشرعية 2. دوائر التنفيذ 3. من خلال وسائل إعلام مسموعة 4. من خلال وسائل إعلام مرئية 5. من خلال وسائل الاعلام المقروءة 6. تحويل من مؤسسة ----- 7. تحويل من محامين أو محاميات 8. من الأقارب والأصدقاء 9. أخرى/ حددي -----</p>	<p>10. كيف عرفت عن صندوق النفقة؟</p>



**Q- أسئلة حول النفقة: الرجاء وضع رقم لكل إجابة مناسبة**

QA	ماذا يعني لك أنك تأخذين النفقة؟	1 . موافقة	2 . موافقة جدا	3 . لا ينطبق	4 . غير موافقة	5 . غير موافقة جدا
1	حقي وحق أولادي الشرعي					
2	النفقة دعم مادي لي ولأولادي					
3	النفقة دعم معنوي لي ولأولادي					
4	النفقة رد اعتبار للظلم الذي عانيته					
5	كرامة لي ولأولادي					
6	تشعرتني بالأمان والحماية					
QB	برأيك لماذا توجهت إلى المحكمة/ صندوق النفقة؟	1 . موافقة	2 . موافقة جدا	3 . لا ينطبق	4 . غير موافقة	5 . غير موافقة جدا
1	لأن الصندوق هو المسؤول عن تحصيل حقوقنا في النفقة					
2	لأن زوجي مجهول الإقامة					
3	لأن زوجي ما بدو يدفع النفقة					
4	علشان ما حدا يستغلي					
5	علشان ما نبيع أجسامنا					
6	رد اعتبار لكرامتي					
7	غياب شبكة دعم اجتماعي لي ولأبنائي (أهل، مؤسسات، لجان زكاة، ...)					
8	وسيلة ضغط على زوجي/ طريقي حتى يدفع النفقة					
9	وسيلة ضغط للحصول على ورقة الطلاق					
10	وسيلة ضغط للاحتفاظ بحضانة أبنائي					
11	وسيلة ضغط للرجوع إلى زوجي					
QC	ما مدى رضاك عن خدمات الصندوق؟	1 . راضية	2 . راضية جدا	3 . لا ينطبق	4 . غير راضية	5 . غير راضية جدا
1	التزام الصندوق في دفع النفقة شهريا					
2	التعامل معي بشكل لطيف وإنساني من قبل المحاميات					
3	تفهم وضعي وخصوصيتي كإمرأة من قبل المحاميات					
4	تعرفني بحقوقتي التي تتعلق بكل جوانب النفقة (نفقة تعليم، نفقة صحة، نفقة حضانة، نفقة مسكن)، من قبل المحاميات .					
5	تعرفني بمسؤولياتي وواجباتي تجاه الصندوق من قبل المحاميات .					



QD	ما مدى موافقتك على العبارات أدناه والتي تتعلق بالصعوبات التي تواجهك؟	1. موافقة	2. موافقة جدا	3. لا ينطبق	4. غير موافقة	5. غير موافقة جدا
1	أعاني مشاكل وصعوبات مادية					
2	عدم كفاية النفقة					
3	عدم الانتظام في دفع النفقة من قبل صندوق النفقة الفلسطيني					
4	لا يوجد اهتمام لتقديم خدمات مادية مساندة لنا ولأبنائنا من قبل المؤسسات الأخرى (الخيرية النسوية والحقوقية وغيرها)					
5	أعاني أمراض ومشاكل صحية خاصة بي					
6	أولادي يعانون من أمراض ومشاكل صحية					
7	لا يوجد تأمين صحي خاص بي أو بأبنائي					
8	لا يوجد فرص عمل مناسبة لي					
9	أشعر بأن تصرفاتي وحركاتي مراقبة من العائلة والمحيط					
10	العائلة والمحيط يلقون علي اللوم بسبب الطلاق					
11	نظرة العائلة/ المجتمع لا ترحم المطلقة أو المهجورة					
12	نظرة العائلة/ المجتمع لا ترحم أبنائي بسبب وضعي كمطلقة أو مهجورة					
13	أشعر بالإهانة والإذلال من العائلة و/أو المحيط					
14	أولادي يشعرون بالإهانة والإذلال من العائلة و/أو المحيط					
15	الوضع النفسي لي ولأبنائي سيء بسبب عدم قدرتي على تلبية احتياجاتهم					
16	الوضع النفسي لي ولأبنائي سيء بسبب انفصالي عن أبيهم/تجاهل أيوهم لمسؤوليته المادية والمعنوية اتجاههم					
17	لا مهارة لدي للتعامل مع الوضع النفسي لأبنائي					
18	قيود على الحركة (ممنوع أروح وأجي)					
19	قيود على سفري مع أبنائي بسبب القانون					
20	منعي من إتمام معاملات وأوراق رسمية					
21	لا دور لي في اتخاذ قرار بشأن عملي					
22	لا دور لي في اتخاذ قرار بشأن تعليمي					
23	لا دور لي في اتخاذ قرار بشأن تعليم أبنائي					
24	لا دور لي في اتخاذ قرار بشأن السكن لوحدني أنا وأبنائي					
25	لا دور لي في اتخاذ القرار لصرف النفقة التي ألتقاها من الصندوق بناء على احتياجاتي واحتياجات أبنائي.					
26	إجراءات المحاكم لا تراعي خصوصية قضايا النساء والأسرة					
27	رسوم المحاكم تشكل عبئا ماليا يضاف إلى أعبائي الأخرى					
28	نظرة العاملين في المحاكم لي نظرة دونية					
29	لا يوجد اهتمام وجدية لتنفيذ أحكام النفقة من قبل المؤسسات ذات العلاقة					



QF	1 . موافقة	2 . موافقة جدا	3 . لا ينطبق	4 . غير موافقة	5 . غير موافقة جدا
					(الشرطة، البلديات، دائرة التنفيذ، دائرة الأراضي....).
					ما مدى موافقتك على العبارات أدناه والتي تتعلق بالخدمات التي يمكن أن يقدمها صندوق النفقة كحل لل صعوبات التي تواجهك؟
1					المساعدة في زيادة قيمة النفقة
2					المساعدة في تأمين المبلغ المتراكم لنا
3					الانتظام في دفع النفقة من قبل صندوق النفقة
4					إعفائي من رسوم المحاكم
5					تخفيض رسوم المحاكم
6					توفير فرص عمل
7					اكتساب مهارات مهنية تساعدني في البحث عن فرص عمل
8					توفير مشاريع صغيرة تتناسب مع وضعي الاجتماعي
9					تقديم خدمات مادية وغير مادية مساندة للنفقة من خلال مؤسسات الشبكة الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية، لجنة الزكاة، محال تجارية وغيرها)
10					توفير بطاقات تأمين صحي لي ولأبنائي
11					تقديم خدمات إرشادية ونفسية لتمكيني وتقويتي
12					تقديم خدمات إرشادية ونفسية لأبنائي لتمكينهم وتقويتهم
13					عقد ورشات توعوية لتطوير مهارتي في التعامل مع أبنائي
14					توعية المجتمع حول حقوقي وحقوقي أبنائي كمطلقة/ حردانة/ مهجورة عبر وسائل الإعلام المختلفة.
15					تقديم مساعدة قانونية مجانية لي من خلال صندوق النفقة الفلسطيني
16					توفير مكان يتلاءم لأطفالي أثناء مراجعتي لصندوق النفقة
17					توفير مكان يتلاءم وخصوصية قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم
18					توفير كادر متخصص للتعامل بمهنية وخصوصية مع قضايا النساء والأسرة داخل المحاكم.
19					تبني سياسات لتسريع الإجراءات المتعلقة بقضايا النساء والأسرة